



الجمعية العامة العادية
والجمعية العمومية غير العادية
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م



gfh 

المحتويات

٤	اجتماع الجمعية العامة العادية
٥	جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية
٦	المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق
٢٦	مناقشة تقرير مجلس الإدارة
٣١	الإستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية
٣٣	الإستماع إلى تقرير مراقبي الحسابات الخارجيين
٣٥	مناقشة البيانات المالية الموحدة
١١٣	الموافقة على توصيات مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح العام ٢٠١٧
١١٤	الموافقة على توصية مجلس الإدارة باعتماد مبلغ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
١١٥	مناقشة تقرير الحوكمة
١٣٦	تفويض مجلس الإدارة في اتخاذ كافة القرارات والموافقة والترخيص لأي عمليات جرت
١٣٨	الإطلاع على المكافآت لأحد أعضاء مجلس الإدارة التي تم دفعها من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦ مقابل خدماته
١٣٩	إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية
١٤٠	الموافقة على تعيين/إعادة تعيين مدققي حسابات المجموعة
١٤١	الموافقة على تعيين/إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية
١٤٢	انتخاب عضو مجلس إدارة مكمل للفترة المتبقية لمجلس الإدارة الحالي
١٤٣	ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (٢٠٧) من قانون الشركات التجارية
١٤٤	اجتماع الجمعية العمومية غير العادية
١٤٥	جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية
١٤٦	المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية السابق
١٥٥	المناقشة والمصادقة على تعديل بنود عقد التأسيس والنظام الأساسي للمجموعة
١٥٦	الموافقة على تفويض رئيس مجلس الإدارة أو/ والرئيس التنفيذي



اجتماع الجمعية العامة العادية

المنعقد في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء ٣ رجب ١٤٣٩ هـ، الموافق ٢٠ مارس ٢٠١٨ بمقر المجموعة في مرفأ البحرين المالي، البرج الشرقي – الطابق ٢٨، وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي بيانه.

وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني، فسيكون الاجتماع الثاني يوم الثلاثاء ١٠ من رجب ١٤٣٩ هـ، الموافق ٢٧ مارس ٢٠١٨، على أن ينعقد الاجتماع الثالث إذا اقتضى الأمر يوم الثلاثاء ١٧ رجب ١٤٣٩ هـ، الموافق ٣ إبريل ٢٠١٨، في نفس الزمان والمكان.





جدول أعمال الجمعية العامة العادية

١. المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق والمنعقد بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٧.
٢. مناقشة تقرير مجلس الإدارة والمصادقة عليه.
٣. الإستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن التدقيق في أعمال المجموعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م.
٤. الإستماع إلى تقرير مراقبي الحسابات الخارجيين عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م.
٥. مناقشة البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م والمصادقة عليها.
٦. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح العام ٢٠١٧ على النحو التالي:
(أ) ترحيل مبلغ ٤١٨,٢٠٠ دولار أمريكي إلى الاحتياطي القانوني.
(ب) اعتماد مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي لأعمال الخير ومؤسسات المجتمع المدني ومبلغ ٧٨٤,٤٣٢ دولار أمريكي لصندوق الزكاة.
(ج) توزيع أرباح نقدية عن كافة الأسهم العادية حسب سجل المساهمين كما هو مسجل في يوم انعقاد الجمعية العامة العادية بنسبة ٨,٧٢٪ من القيمة الاسمية للسهم بواقع ٢٣١,٠٠٠ دولار أمريكي للسهم الواحد (غير شامل للأسهم الخزينة) بمبلغ إجمالي لا يتجاوز ٨٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي. وسوف يتم دفع الأرباح خلال عشرة أيام من تاريخ انعقاد الجمعية العامة.
(د) ترحيل مبلغ ٦,٩٧٩,٣٦٨ دولار أمريكي كأرباح مستبقاه للعام القادم.
٧. الموافقة على توصية مجلس الإدارة باعتماد مبلغ ٤,٤٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة خاضعة لموافقة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة طبقاً للمادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية
٨. مناقشة تقرير الحكومة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م والتزام المجموعة بمتطلبات الحكومة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والمصادقة عليه.
٩. تفويض مجلس الإدارة في اتخاذ كافة القرارات والموافقة والترخيص لأي عمليات مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المجموعة والمصادقة عليها كما هو مبين في تقرير مجلس الإدارة المعروف على الجمعية ومبين في الملاحظة رقم ٢٥ من البيانات المالية تماشياً مع المادة (١٨٩) من قانون الشركات البحريني.
١٠. الاطلاع على المكافآت لأحد أعضاء مجلس الإدارة التي تم دفعها من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦ مقابل خدماته وذلك طبقاً للمادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية (التفاصيل في النشرة التوضيحية).
١١. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م.
١٢. الموافقة على تعيين/إعادة تعيين مدققي حسابات المجموعة الخارجيين للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم (شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي).
١٣. الموافقة على تعيين/إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للخمس سنوات القادمة (٢٠١٨ م - ٢٠٢٢ م) وتحديد مكافآتهم ومخصصاتهم.
١٤. انتخاب عضو مجلس إدارة جديد لشغل المنصب الشاغر للفترة المتبقية لمجلس الإدارة الحالي (٢٠١٧-٢٠١٩)، بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.
١٥. ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (٢٠٧) من قانون الشركات التجارية.

أحمد بن خليفة آل خليفة
رئيس مجلس الإدارة





مجموعة جي إف إنش المالية ("المجموعة")
محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
المنعقد في يوم الأربعاء، 2 جمادى الآخر 1438 هـ
الموافق 1 مارس 2017م
في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً

بمقر مجموعة جي إف إنش المالية
مملكة البحرين

استهل السيد رئيس مجلس الإدارة لمجموعة جي إف إنش المالية الدكتور أحمد المطوع اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك باسم الله عز وجل والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه مرحباً بالسادة المساهمين وشاكراً لهم حضورهم الاجتماع. وكذلك رحب رئيس المجلس بمندوبي كل من إدارة المؤسسات المالية الإسلامية بمصرف البحرين المركزي ومندوبي وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومندوب بورصة البحرين ومندوب المدقق الخارجي السادة (KPMG) كما وأعرب السيد الرئيس عن بالغ شكره لعضو هيئة الرقابة الشرعية الدكتور فريد هادي لحضوره الاجتماع.

ومن ثم أشار السيد الرئيس إلى أن هذا الاجتماع هو الاجتماع الثاني لعقد جمعية عمومية عادية، حيث أن النصاب القانوني لم يكتمل في الاجتماع الأول والذي كان مزمعاً في تاريخ 22 فبراير 2017م، مما استدعى عقد الاجتماع الثاني وقد بلغت نسبة الحضور من المساهمين في هذا الاجتماع أصالةً ووكالةً ونيايةً 1,262,885,019 سهم تمثلت مائسته 56.02% من





إجمالي الأسهم وهي نسبة تكفي النصاب القانوني المطلوب لعقد إجتماع الجمعية العامة العادية للمرة الثانية.

بعدها استأذن السيد الرئيس من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة للبدء في اعمال إجتماع الجمعية العمومية العادية كما وطلب السيد الرئيس موافقة السادة المساهمين بتعيين الدكتور محمد عبدالسلام سكرتيراً للجلسة. وبعد اقرار جدول أعمال إجتماع الجمعية العامة العادية، تم العمل به على النحو التالي:

1. البند الأول : المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 05 أبريل 2016م:

في البداية طلب السيد الرئيس من السادة الحضور إبداء أية ملاحظات أو تعليقات على المحضر المطروح للمناقشة في البند الأول فكان لدى المساهم إبراهيم صلاح الدين استفسار بشأن البند الخامس والمتعلق بالحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م حيث أشار بان البنك قد حقق 5.5 مليون دولار أمريكي خسائر للسنة المذكورة في حين أن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م تشير إلى تحقيق أرباح بلغت 12 مليون دولار أمريكي فأوضح السيد هشام الرئيس بأن المبلغ المذكور في المحضر هو مبلغ الخسائر التي حققها البنك بشكل منفصل إلا أن البيانات المالية تصدر موحدة. وحيث أنه لا توجد ملاحظات أو تعليقات أخرى في هذا الصدد، فقد تم المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 5 ابريل 2016م وإقرار ما جاء به من بنود.





**2. البند الثاني : مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المجموعة للسنة المالية المنتهية في
31 ديسمبر 2016م والمصادقة عليه.**

وبعد قراءة البند الثاني، وطرحه للمناقشة على الحضور طلب المساهم السيد جواد محمد من المجموعة الإفصاح وشفافية تامة عن كافة المعاملات التي جرت مع الاطراف ذات الصلة والمبالغ التي حصل عليها أعضاء مجلس الادارة التنفيذيين وذلك تماشياً مع المادة (181) من قانون الشركات التجارية لتفادي أية مساءلة قانونية في المستقبل، وفيما يتعلق بالقضايا القانونية فقد أشار المساهم السيد جواد محمد بأن المبالغ التي تم استردادها قد بلغت 464 مليون دولار أمريكي كما أفصحت عنها المجموعة وتساءل عما اذا كانت هذه المبالغ ستسجل في دفاتر المجموعة أم للصناديق التابعة لها، موجهاً في نهاية الأمر الشكر لمجلس الادارة ولإدارة التنفيذية على ما بذلوه من جهد متميز أسفر عن تحقق تلك النتائج.

ورداً على ذلك أفاد السيد هشام الرئيس بوجود بند خاص في جدول الأعمال مخصص لمناقشة المعاملات التي جرت مع الاطراف ذات الصلة وأشار بأن الايضاح رقم 24 في البيانات المالية الموحدة للعام 2016م تطرق للمزيد من التوضيحات حول هذه النقطة.

كما استفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين عما ورد في تقرير مجلس الادارة بأن المجموعة قد حققت ربحاً صافياً موحداً بقيمة بلغت 233.05 مليون دولار أمريكي مضيفاً أنه يجب الإشارة إلى أن هذه الأرباح هي أرباح استثنائية حصلت عليها المجموعة من خلال تسويات مالية تمت خارج إطار القضاء ومن دونها تكون المجموعة قد حققت خسائر تبلغ 10 مليون دولار أمريكي، فوضح السيد هشام الرئيس بأن القضايا القانونية والتسويات والتحصيلات التي تمت، كانت في مقابل تكبد المجموعة مصاريف متعلقة بها ومخصصات تم اعتمادها على أثر ذلك للمجموعة.





كما استفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين على أن التقرير المذكور يتعلق في جزء منه ببند إدارة الأصول، وأن هناك عمليات استحواذ على محافظ استثمارية في الولايات المتحدة الأمريكية وماهى الاستراتيجية المتبعة لهذه الصناديق وعمّا إذا كانت نتائجها جيدة من عدمه، فأجاب السيد هشام الريس بأن أرباح المجموعة خلال العام 2016م تحققت من أربعة مصادر تتحدد في: (1) إدارة الأصول، (2) الصيرفة التجارية وتشمل المصرف الخليجي التجاري (3) التطوير العقاري (4) التسويات واسترداد الحقوق مشيداً بالنتائج المرضية التي حققتها إدارة الأصول.

أما فيما يتعلق بالصيرفة التجارية فقال السيد هشام الريس بأن البيانات المالية الموحدة للمجموعة لهذا العام وكونها قد صدرت قبل قيام المصرف الخليجي التجاري بإنهاء بياناته المالية فإن الأرباح التي حققها المصرف المذكور والبالغة 5 مليون دينار بحريني غير مشمولة في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م (المسجلة في البيانات المالية لهذا العام بخسائر 2 مليون دولار أمريكي) حيث سيتم تعديل البيانات المالية للمجموعة فيما بعد لتعكس هذه الأرباح مضيفاً أيضاً بأن الصناديق الاستثمارية التي تم تسويقها بنجاح خلال العام 2016م والتي لم يتم الانتهاء من إغلاق الاشتراك فيها حتى نهاية العام المذكور سيتم تسجيل نتائجها في الربع الأول من العام 2017م.

ورداً على استفسار المساهم إبراهيم صلاح الدين أفاد السيد هشام الريس بأنه فيما يتعلق بالقطاع التعليمي فإن المجموعة باعت حصة تبلغ 50٪ من مدرسة Sheffield Private School على أحد المساهمين الكبار في حين بلغت الأرباح من هذا القطاع 2 مليون دولار أمريكي تقريباً.

أما فيما يتعلق باستفسار المساهم إبراهيم صلاح الدين عن صفقة بيع جزء من شركة الصقر للإسمنت على الشركة العربية للاستثمارات البتولية (APICORP) وما حققته المجموعة من



ربح، أفاد السيد هشام الريس بأن المجموعة لم تحقق ربحاً ، ذلك أن هذه الصفقة ساهمت في تسييل جزء من الاستثمار في الشركة، وأضاف رئيس مجلس الإدارة الدكتور أحمد المطوع بأن هذه الصفقة كانت مهمة للمجموعة لما لها من أبعاد إستراتيجية مستقبلية.

وذكر المساهم إبراهيم صلاح الدين بأنه قد طلب في وقت سابق تزويده بتقرير عن أرض دبي وتساءل عن آخر التطورات في هذا الصدد ، فقال السيد هشام الريس بأن البنك قد قام بالتحقيق في جميع المشاريع والصفقات التي قد تكون فيها سوء إدارة أو ماشابه، فيما اضاف الدكتور أحمد المطوع بأن البنك قد استرجع جزء من مبلغ الاستثمار وذلك بعد دفع الجزاءات والغرامات الناتجة عن توقف العمل في المشروع نتيجة الأزمة العقارية العالمية مما نتج عنه الإخلال بشروط الاتفاقيات الموقعة حيث قامت السلطات المعنية على الرها بحسب الأرض إلا أن المجموعة قد حصلت وبعد المفاوضات على قطعة أرض أصغر وتقوم حالياً بتطويرها.

ورداً على سؤال المساهم إبراهيم صلاح الدين عن قيمة اجمالي المبالغ المطالب بها في القضايا والتزاعات القانونية، أفاد السيد هشام الريس بأن المجموعة قد أفصحت عن ذلك بشكل واضح ومفصل للسادة المساهمين عبر البورصات وهيئات الأوراق المالية عن هذه التسويات وأن الاتفاقيات السرية الموقعة مع هذه الاطراف تلزم المجموعة بعدم الافصاح بمعلومات أكثر، كما واستفسر أحد المساهمين عما اذا كانت هناك أي قضايا أخرى غير التي تم تسويتها، أفاد السيد هشام الريس بأن هناك قضايا أخرى يتم التحقيق فيها في الوقت الحالي.

وبعد الانتهاء من مناقشة تقرير مجلس الإدارة تم التصديق عليه من قبل الحاضرين.





**3. البند الثالث : الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن التدقيق في أعمال المجموعة
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م**

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة من الدكتور فريد هادي عضو هيئة الرقابة الشرعية بقراءة تقرير هيئة الرقابة الشرعية حيث بدأ الدكتور فريد هادي باسم الله عز وجل والصلاة والسلام على رسول الله ومن وآله ورحب بالسادة المساهمين والحضور ومن ثم قام بتلاوة تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك حول الأعمال التشغيلية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2016م. بعد ذلك وبعد الانتهاء من مناقشة تقرير الهيئة الشرعية تم التصديق عليه من قبل المساهمين الحاضرين.

مرفق نسخة من تقرير الهيئة الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من المحضر ومكماً له.

**4. البند الرابع : الاستماع إلى تقرير مراقبي الحسابات الخارجيين على حسابات السنة المالية
المنتهية في 31 ديسمبر 2016م**

دعا السيد رئيس مجلس الإدارة مندوب السادة مدققي الحسابات (كي بي إم جي KPMG) إلى تلاوة تقريرهم على القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016م حيث قام السيد جليل العالي مندوب السادة مدققي الحسابات (كي بي إم جي KPMG) بتلاوته أمام السادة المساهمين شاكرًا بعدها السيد الرئيس لاتاحة الفرصة له لقراءة التقرير، وبالإشارة إلى التقرير تسأل المساهم إبراهيم صلاح الدين عن سبب لفت الانتباه إلى الايضاح رقم 19 من البيانات المالية الموحدة، فأكد السيد جليل العالي بأنه لا يوجد تحفظ على البيانات المالية وإنما لفت الانتباه إلى الايضاح المذكور هو فقط للإشارة إلى انه ايضاح مهم وجوهري.

وقال السيد جليل العالي في محضر رده على استفسار المساهم جواد محمد بأن الايضاح رقم 24 من البيانات المالية يوضح جميع المعاملات مع الاطراف ذات صلة وفي السابق كانت

Page 6 of 19

GFH Financial Group B.S.C., P.O. Box 10006, Manama, Kingdom of Bahrain. (+973) 17538538. (+973) 7540116. www.gfh.com
GFH Financial Group B.S.C. is a public joint stock company incorporated in the Kingdom of Bahrain with CR 4436 and licensed as an Islamic finance bank by The Central Bank of Bahrain.

16 APR 2017

قسم حوكمة الشركات
Corporate Governance Section





يؤخذ عليها موافقة ضمنية كونها جزء من البيانات المالية الا أن ادارة المجموعة وكما ذكر السيد هشام الرئيس إرتأت إدراجه كبند منفصل في هذا الاجتماع، وأن البند رقم 10 من جدول اعمال اجتماع الجمعية العامة العادية مخصص لمناقشة هذا الموضوع لآخذ موافقة المساهمين عليه.

بعد ذلك وبعد الانتهاء من مناقشة تقرير مراقبي الحسابات الخارجيين على حسابات السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م، تم التصديق عليها من قبل المساهمين الحاضرين. عرّف تقرير السادة مدققي الحسابات بهذا المحضر حيث تعتبر جزءاً منه ومكملاً له.

5. البند الخامس : مناقشة البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليها

قام الرئيس بتلاوة البند الخامس من جدول أعمال الاجتماع ومن ثم فتح المجال للسادة المساهمين لاي استفسارات قد تكون لديهم، فاستفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين عن الايضاح رقم 6 من البيانات المالية وعن سبب أخذ مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات خلال السنة بمبلغ 61 مليون دولار أمريكي فرد السيد جليل بأن التسويات التي تمت وعملية استرداد الحقوق التي حصلت عليها المجموعة كانت فرصة لها للتحنف ولاخذ مخصصات تعطي للبنك ارباحية في تحقيق الارباح في المستقبل أما المخصصات المذكورة في الايضاح رقم 9 بشأن الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية فذكر السيد هشام الرئيس بأن مخصص انخفاض القيمة للسنة بمبلغ 36.46 مليون دولار أمريكي هي لاستثمارات في احدى الصناديق الموجودة في دولة تواجه اضطرابات سياسية لإرتأت المجموعة وبطلب من المدقق الخارجي أخذ مخصص لها. أما المساهم جواد محمد فكان لديه استفسار عن

Page 7 of 19 15 APR 2017

MOICT Received
وزارة التجارة والصناعة
تم الاستلام

GFH Financial Group B.S.C., P.O. Box 10006, Manama, Kingdom of Bahrain. Phone: +973 7540005, info@gfh.com, www.gfh.com
GFH Financial Group B.S.C. is a public joint stock company incorporated in the Kingdom of Bahrain with CR-4436 and licensed as an Islamic window bank by the Central Bank of Bahrain

قسم حوكمة الشركات
Corporate Governance Section





الايضاح رقم 19 والمتعلق بالايرادات من نسوية النزاعات بشأن قيمة الموجودات المستحوذة وهل هي القيمة الحقيقية لهذه الاصول وكيف تم تقييمها فذكر السيد هشام الريس بأن هذه الاصول تم تقييمها من قبل شركة متخصصة مستقلة وتم مراجعتها من قبل مصرف البحرين المركزي.

تساءل أحد المساهمين عن الزيادة الكبيرة في أعداد الموظفين بين العامين 2015م و 2016م فوضح السيد هشام الريس بأن الزيادة المذكورة هي لكون البيانات المالية موحدة وتضمن تكلفة موظفي الشركات التابعة شاملة الاصول التي استحصلت من التسويات وهي مفصلة في الايضاح رقم 22 من البيانات المالية.

أما عن تمويلات الوكالة المذكورة في البند رقم 13 فتساءل المساهم إبراهيم صلاح الدين عما إذا كانت هذه ستحول الى أسهم أم سيتم تسديدها نقداً فذكر السيد هشام الريس بأنه حالياً الخطة ان يتم السداد نقداً. وأما عن المخصصات التي ارتفعت من 17 مليون دولار بنهاية العام 2015م الى 221 مليون دولار أمريكي بنهاية العام 2016م فذكر السيد صلاح نور الدين بأن مثل هذا المبلغ المخصص يعتبر كبيراً جداً فذكر الدكتور أحمد المطوع بأن المخصصات في نهاية المطاف تكون لصالح البنك.

أما بشأن الايضاح رقم 19 فتساءل السيد إبراهيم صلاح الدين عن الموجودات الغير ملموسة والمتعلقة بعمليات الشراء والبالغة 54.981 مليون دولار أمريكي فذكر السيد هشام الريس بأن الفالض بين القيمة العادلة لموجودات الأصول التي استردت من التسويات وبين المطلوبات قد تم تسجيلها كموجودات غير ملموسة.

وبعد المناقشة والتداول تمت الموافقة والمصادقة على الحسابات المالية الختامية للسنة



المنتهية في 31 ديسمبر 2016م كما هي واردة في جدول الأعمال



6. البند السادس: الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح العام 2016 على النحو التالي:

(أ) ترحيل مبلغ 21,712,400 دولار أمريكي إلى الاحتياطي القانوني

وافقت الجمعية العامة العادية على ترحيل مبلغ 21,712,400 دولار أمريكي إلى الاحتياطي القانوني.

(ب) اعتماد مبلغ 2,000,000 دولار أمريكي لأعمال الخير ومؤسسات المجتمع المدني ومبلغ 1,509,620 دولار أمريكي لصندوق الزكاة

وافقت الجمعية العامة العادية على اعتماد مبلغ 2,000,000 دولار أمريكي لأعمال الخير ومؤسسات المجتمع المدني ومبلغ 1,509,620 دولار أمريكي لصندوق الزكاة

(ج) توزيع أرباح نقدية عن كافة الأسهم العادية حسب سجل المساهمين كما هو مسجل في يوم انعقاد الجمعية العامة العادية بنسبة 10% من القيمة الاسمية للسهم بواقع 0.0265 دولار أمريكي للسهم الواحد بمبلغ إجمالي قدره 59,799,460 دولار أمريكي. بعد موافقة مصرف البحرين المركزي

جرت المناقشات بشأن توزيع أرباح نقدية على كافة الاسهم العادية بنسبة 10% حيث تقدم مجموعة من المستثمرين في دولة الامارات العربية المتحدة بطلب زيادة النسبة النقدية المراد توزيعها من 10% الى 12% في حين تسأل المساهم إبراهيم صلاح الدين عن امكانية رفع النسبة الى 20% فرد السيد هشام الرئيس بأن النسبة يوصي بها مجلس الادارة ويتم الموافقة عليها من قبل المصرف المركزي وأن القرار النهائي بشأنها انما هو قرار المساهمين في حين

محرر

MOICT
Received
وزارة المالية والإدارة العامة
البحرين
16 APR 2017
قسم حوكمة الشركات
Corporate Governance Section





اضاف السيد جليل العالي بالقول بأن تحديد النسبة يتم بعد دراسة مجموعة من المعطيات من أهمها كفاية رأس المال والسيولة في البنك وما اذا كانت المؤسسة قد اخذت مخصصات كافية في حين ذكر ممثل المصرف المركزي بأن تغيير النسبة يتطلب موافقة جديدة من المصرف المركزي واذا ما رفض الطلب من قبل المصرف المركزي فلا بد من عقد جمعية عمومية عادية أخرى لأخذ الموافقة على 10٪.

وبعد مناقشة طلبات المستثمرين والمداولة بينهم وافقت الجمعية العامة العادية على توزيع أرباح نقدية عن كافة الأسهم العادية حسب سجل المساهمين كما هو مسجل في يوم انعقاد الجمعية العامة العادية بنسبة 12٪ من القيمة الاسمية للسهم بواقع 0.0265 دولار أمريكي للسهم الواحد وذلك بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي والجهات المسنولة.

كما ووافقت الجمعية العامة العادية على توزيع أرباح نقدية عن كافة الأسهم العادية حسب سجل المساهمين كما هو مسجل في يوم انعقاد الجمعية العامة العادية بنسبة 10٪ من القيمة الاسمية للسهم بواقع 0.0265 دولار أمريكي للسهم الواحد بمبلغ إجمالي قدره 59,799,460 دولار أمريكي، في حال تم رفض طلب توزيع أرباح نقدية بنسبة 12٪ من قبل مصرف البحرين المركزي والجهات الاخرى المسنولة ذات الاختصاص.

(د) ترحيل مبلغ 65,727,060 دولار أمريكي كأرباح مستبقاه للعام القادم

وافقت الجمعية العامة العادية على ترحيل مبلغ 65,727,060 دولار أمريكي كأرباح مستبقاه للعام القادم.

7. البند السابع: اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة بنسبة 10٪ بواقع سهم

واحد مقابل كل عشرة أسهم يمتلكها المساهم حسب سجل المساهمين كما هو مسجل

في يوم انعقاد الجمعية العامة العادية وعددها 225,658,340 سهم بعد موافقة مصرف



البحرين المركزي

وافقت الجمعية العامة العادية على توزيع أسهم منحة بنسبة 10٪ بواقع سهم واحد مقابل كل عشرة أسهم يمتلكها المساهم حسب سجل المساهمين كما هو مسجل في يوم انعقاد الجمعية العامة العادية وعددها 225,658,340 سهم بعد موافقة الجهات الرقابية.

8. البند الثامن: الموافقة على توصية مجلس الإدارة باعتماد مبلغ 2,500,000 دولار أمريكي كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة

استفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين فذكر بأنه يرى أن المبلغ المذكور الموصى به مبالغ فيه ، فقال السيد هشام الرئيس بأن مجلس الإدارة قد عمل بجهد واجتهاد وتكبد الكثير من المشاق خلال السنة الماضية وفي المقابل لم يحصل المجلس على أية مكافأة تذكر خلال السنوات الست الماضية غير المخصصات و اتعاب الحضور.

هذا وسجل المساهم إبراهيم صلاح الدين والمساهم بدر محمد اعتراضهما على هذه التوصية.

وبعد المناقشة والمداولة وافقت الجمعية العامة العادية باعتماد مبلغ 2,500,000 دولار أمريكي كمكافأة تصرف لأعضاء مجلس الإدارة.

9. البند التاسع: مناقشة تقرير الحكومة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م والتزام المجموعة بمتطلبات الحكومة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والمصادقة عليه

قرأ السيد الرئيس البند السادس والمتعلق بتقرير الحكومة وطلب السيد الرئيس من السادة الحضور إبداء أية ملاحظات أو تعليقات على التقرير.





طلب ممثل وزارة الصناعة والتجارة والسياحة من رئيس مجلس الادارة تدوين نقاط عدم الالتزام الواردة بتقرير الحوكمة وتضمينها في محضر الاجتماع ولما لم يتضمن التقرير أية ممارسات قامت بها المجموعة تتنافى مع أنظمة ومبادئ حوكمة الشركات الخاصة بالمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية والشركات المساهمة الصادرة بموجب قانون الشركات التجارية البحريني ونظام حوكمة الشركات لمملكة البحرين ومجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي وقانون بورصة البحرين، فقد تم النص على ذلك وتضمينه في المحضر.

وحيث أن السادة المساهمين لم يبدوا أية ملاحظات بشأن تقرير الحوكمة، فقد تمت الموافقة والمصادقة على التقرير للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م.

10. البند العاشر: تفويض مجلس الإدارة في اتخاذ كافة القرارات والموافقة والترخيص لأي عمليات جرت خلال السنة المالية المنتهية مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المجموعة والمصادقة عليها كما هو مبين في تقرير مجلس الإدارة المعروف على الجمعية وايضاحات البيانات المالية تماشياً مع المادة (189) من قانون الشركات البحريني

في معرض شرحه لهذا البند أشار السيد هشام الرئيس إلى أن هناك مجموعة من المعاملات التي جرت وبدعم من أطراف ذات صلة لذا وجب التنويه لها للمصادقة عليها تماشياً مع أحكام المادة رقم 189 من قانون الشركات البحريني، حيث أفصح على أن المعاملة الاولى هي عبارة عن تمويل مقدم من شركة المتكاملة كايبتال بمبلغ 25 مليون دولار أمريكي حصلت الشركة في مقابلها على ائجاب ترتيب تبلغ 3٪.





أما المعاملة الأخرى فكانت تسويق و شراء وحدات من مشروع Palace One Street والقائم على تطويره شركة زميلة لالمتكاملة كايبتال .

كما أن المعاملة الأخرى هي عبارة عن صفقة تمويل بمبلغ 35 مليون دولار أمريكي حصلت عليه جي إف إتش عن الشركة المتكاملة كايبتال استخدمت لتسديد التمويل لـ Citi Bank ورسوم ترتيب بلغت 3.8 مليون دولار أمريكي بالإضافة الى أرباح التمويل المذكور.

كما أفصح أيضاً عن صفقة بيع ما نسبته 10٪ من حصص رأسمال شركة الصقر للإسمنت على شركة المتكاملة كايبتال بمزايا وشروط افضلية.

وواصل السيد هشام الرئيس القول بأن هناك صفقة جديدة سيتم الانتهاء منها خلال الربع الأول من العام 2017م حيث سيتم دفع نسبة 3٪ (بما يعادل 1.5 مليون دولار أمريكي) رسوم ترتيب لشركة نون للاستثمار والتي يعتبر أحد أعضاء مجلس إدارة المجموعة عضواً في إدارة الشركة المذكورة.

وبعد مراعاة أحكام قانون الشركات والنظام الأساسي في هذا الصدد، وافقت الجمعية العامة العادية على تفويض مجلس الإدارة في اتخاذ كافة القرارات والموافقات والترخيص لأي من تلك العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المجموعة والمصادقة عليها كما هو مبين في تقرير مجلس الإدارة المعروض على الجمعية وإيضاحات البيانات المالية تماشياً مع المادة (189) من قانون الشركات البحريني.

11. البند الحادي عشر: تفويض مجلس الإدارة في اصدار أسهم جديدة بحد أقصى لا يتجاوز 3.000.000.000 سهم لصالح حوافز الموظفين وفق إطار المكافآت

MOICT Received
16 APR 2017
Page 13 of 19
GFH Financial Group B.S.C. is a public joint stock company incorporated in the Kingdom of Bahrain with CR 4406 and formed as an exempt enterprise bank by the Central Bank of Bahrain

الداخلي للموظفين
قسم حوكمة الشركات
Corporate Governance Section



بين السيد هشام الرئيس أن اطار المكافآت الداخلي المتبع في البنك يتطلب تقسيم مكافآت كبار الموظفين في البنك (ممن يتجاوز رواتبهم السنوية 100 ألف دينار بحريني) إلى 40% نقد و 60% أسهم على مدى 3 سنوات وأنه وبحسب متطلبات المصرف المركزي فقد تم تأسيس شركة مستقلة لتملك الأسهم المذكورة وهذه الشركة ليست تحت تصرف المجموعة، ولمزيد من التوضيح أفاد السيد هشام الرئيس بأنه وبدل من شراء الاسهم في السوق وتحمل نتيجة ارتفاع الاسعار وتكبّد تكاليف إضافية رأت المجموعة أن تتبع السياسة التي تتبعها بعض المصارف والمؤسسات المالية بمملكة البحرين بإصدار أسهم جديدة بقيمة الاسهم التي سيحصل عليها الموظفين كمكافآت. وأبدى المساهم إبراهيم صلاح الدين اعتراضه على الموافقة على هذا البند.

وبعد المناقشة والمدولة وافقت الجمعية العامة العادية على تفويض مجلس الإدارة على اصدار أسهم جديدة بحد أقصى لا يتجاوز 3,000,000,000 سهم لصالح حوافز الموظفين وفق إطار المكافآت الداخلي للموظفين.

12. البند الثاني عشر: مناقشة استمرارية إدراج أسهم المجموعة في بورصة الكويت، وتفويض مجلس الإدارة بكافة الصلاحيات لاتخاذ كافة القرارات اللازمة وفق الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة:

أوضح السيد هشام الرئيس بأن المراسلات التي جرت مع بورصة الكويت في الآونة الاخيرة أسفرت إلى بادرة أمل وانفراج للأزمة الحالية مع البورصة، بعد تزويدها بتقرير AUP لتوضيح الاثر المالي على البيانات المالية فيما لو أعدت بحسب المعايير الدولية لأعداد تقارير البيانات المالية ، وبعد الاستماع لكافة تفاصيل التداعيات الأخيرة للأزمة، أكد السيد / هشام الرئيس





على أن السوق الكويتي يعد من الأسواق الهامة للمجموعة ولذا يوصي المجلس باستمرارية الإدراج في السوق ومحاولة إيجاد سبل تفاهم مع بورصة الكويت لإزالة أية معوقات مستقبلاً.

وبعد مناقشة الاقتراح المقدم من مجلس الإدارة بشأن جدوى استمرارية إدراج أسهم المجموعة في بورصة الكويت من عدمه، وبعد عرض ومناقشة المعوقات التي واجهت المجموعة خلال السنة المالية المنصرمة، والاستماع لكافة التوصيات المطروحة على الجمعية في هذا الشأن قرر الحضور وبالإجماع:

الاستمرار في إدراج أسهم المجموعة في بورصة الكويت، وتفويض مجلس الإدارة بكافة الصلاحيات القانونية لاتخاذ كافة القرارات اللازمة وفق الإجراءات القانونية والإدارية المتبعة اللازمة في هذا الصدد بشأن الاستمرار في بورصة الكويت من عدمه على ضوء ما يستجد من أمور وما يسفر عنه من جهود مبدولة من الإدارة مع الجهات الإدارية ذات الصلة لتفادي تلك المعوقات مستقبلاً، وذلك تفويضاً مطلقاً دون قيد أو شرط.

13. البند الثالث عشر: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 م

وافقت الجمعية العامة العادية على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن تصرفاتهم خلال الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 م ، في حين أبدى المساهم إبراهيم صلاح الدين اعتراضه على هذا البند.

14. البند الرابع عشر: الموافقة على تعيين/إعادة تعيين مدققي حسابات المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم (شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي)





ملاحظة: قبل مناقشة هذا البند وكما هو متعارف عليه ومتبع في مثل هذه الحالات، غادر الحاضرين عن مكتب السادة KPMG قاعة الاجتماع، وتمت المناقشة على النحو التالي :

قال السيد إبراهيم صلاح الدين بأنه يجب بتغيير مراقبي الحسابات حيث أن البنك قد مر بمراحل صعبة وفي ظل وجود مراقبي الحسابات السادة KPMG فوضح ممثل المصرف المركزي بأن القوانين المعمول بها تتطلب تغيير الشريك كل خمس سنوات وليست الشركة.

وبعد المناقشة والمداولة وافقت الجمعية العامة العادية على اقتراح مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة KPMG كمراقبين لحسابات البنك للعام 2017م كما تم تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم السنوية وذلك بعد موافقة الجهات الرقابية.

15. البند الخامس عشر : الموافقة على تعيين/إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية لعام 2017م

قبل مناقشة البند الثامن وكما هو متعارف عليه، غادر عضو هيئة الرقابة الشرعية الدكتور فريد هادي القاعة.

استمعت الجمعية العامة العادية لتوصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنك للعام 2017م.

وأبدى السادة المساهمين رضاهم بأداء أعضاء الهيئة الشرعية حيث وافقت الجمعية العامة العادية على إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للبنك للعام 2017م المكونة من السادة:





1. فضيلة الشيخ / عبدالله بن سليمان المنيع
2. فضيلة الشيخ / نظام بن محمد صالح يعقوبي
3. فضيلة الدكتور / فريد محمد هادي
4. فضيلة الاستاذ الدكتور / عبد العزيز خليفة القصار

16. البند السادس عشر : انتخاب مجلس إدارة المجموعة للسنوات الثلاث القادمة من 2017م إلى نهاية 2019م شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي

ذكر الدكتور أحمد المطوع بأنه وبما أن عدد المتقدمين المرشحين لعضوية المجلس للسنوات الثلاث القادمة من 2017م إلى نهاية 2019م يماثل عدد مقاعد المجلس فستكون عملية الانتخاب بالتزكية، وعليه يكون أعضاء مجلس الإدارة للسنوات الثلاث القادمة من 2017م إلى 2019م السادة التالي ذكر أسمائهم:

1. معالي الشيخ أحمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة
2. الدكتور أحمد خليل محمد سميع المطوع
3. السيد جاسم محمد رفيع الصديقي الانتصاري
4. السيد كمال عبدالله باحمدان
5. السيد مازن بن محمد بن عبدالرحمن السعيد
6. السيد مصبح بن سيف بن مصبح المطيري
7. السيد راشد ناصر راشد سريع الكعبي





8. السيد غازي فيصل إبراهيم الناصر الهاجري

9. السيد بشار محمد إبراهيم المطوع

10. السيد هشام أحمد نور عبدالقادر الرئيس

وقد وافقت الجمعية العمومية العادية على تشكيل المجلس الجديد بأسمائهم المذكورة
عتمنية لهم دوام التوفيق والسداد.

17. البند السابع عشر: ما يستجد من أعمال:

وحيث أنه لم تستجد ثمة أعمال أخرى، عبر السيد الرئيس عن بالغ شكره وتقديره للجميع
لحضورهم هذا الاجتماع ولرحابة صدورهم وصبرهم وتعاونهم مع مجموعة جي اف انش
المالية. كما وبارك للأعضاء الجدد حصولهم على مقعد لعضوية مجلس الإدارة للسنوات الثلاث
القادمة متمنياً للجميع التوفيق والسداد لما فيه الخير للجميع. كما وقدم السيد الرئيس بالغ
الشكر لجميع ممثلي الجهات الرسمية لتشريفهم هذا الاجتماع.



وبعد أن انتهت الجمعية العامة العادية من مناقشة كافة البنود وعليه أعلن الرئيس انتهاء أعمال
الجمعية العامة العادية في تمام الساعة الواحدة ظهراً.

المرفقات:

1. تقرير السادة مدققي الحسابات.
2. تقرير هيئة الرقابة الشرعية.



الدكتور محمد عبدالسلام
رئيس قسم الرقابة الشرعية
مقرر الجلسة/مقرر مجلس الإدارة



الدكتور أحمد المطوع
رئيس مجلس الإدارة



تقرير رئيس مجلس الإدارة

كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد

حضرات السادة المساهمين،

نيابة عن مجلس إدارة مجموعة جي إف إتش المالية، يسرني أن أضع بين أيديكم البيانات المالية للمجموعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ والتي توجت بالأداء المتميز والربحية العالية التي حققتها المجموعة جراء نجاحها في التحول إلى مجموعة مصرفية واستثمارية على مستوى عالٍ من التنوع والقدرة المالية.

كما أننا سعداء بشكل خاص بالنتائج القوية التي حققناها، على الرغم من التحديات الاقتصادية والجغرافية والسياسية التي سادت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وغيرها من الأسواق العالمية الأخرى التي تستثمر فيها المجموعة. إن قدرتنا على مواجهة هذه الظروف الاستثنائية، ومواصلة السعي لإيجاد الفرص الواعدة، إنما تعزى بالأساس إلى ما تتمتع به المجموعة من معرفة عميقة، وما تنتهجه من أسلوب واع ودقيق في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الصحيحة، الكفيلة بتحقيق القيمة، والتي نتطلع من خلالها إلى إثراء خبرتنا وسجلنا الحافل من الإنجازات، لمواصلة نمو أنشطة أعمال المجموعة، وتعزيز قيمة الاستثمارات والأصول عبر مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية التي نزاول فيها أنشطتنا، بما في ذلك منطقة مجلس التعاون الخليجي، شمال أفريقيا، الهند، أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. كما أننا نأمل، من خلال الأسس المتينة التي أرسيناها، والاستراتيجيات التي نتبناها، أن نكون قادرين على الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط، والتوقعات المباشرة التي تتبئ بها الأجواء السائدة في المنطقة، والتي تبعث على التفاؤل خلال عام ٢٠١٨.

بالنسبة لعام ٢٠١٧، فقد حققت المجموعة ربحاً موحداً صافياً بلغت قيمته ٤,٢ مليون دولار أمريكي، مقارنة بالربح المحقق في عام ٢٠١٦ والذي بلغت قيمته ٢١٧,١٢ مليون دولار أمريكي، كما حققت المجموعة ربحاً صافياً موحداً بقيمة ١٠٣,٢ مليون دولار أمريكي مقارنة بما مقداره ٢٣٣,٥ مليون دولار أمريكي خلال العام السابق. تعكس هذه النتائج النمو السنوي الذي تحققه المجموعة على كافة محاور أنشطتها وذلك مع استبعاد الدخل البالغ قيمته ٤٦٤ مليون دولار أمريكي الذي تحقق لمرة واحدة نتيجة للتسوية القضائية التي تمت لصالح المجموعة خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦. كما تجدر الإشارة إلى أن جميع قطاعات الأنشطة بالمجموعة حققت أداءً قوياً خلال العام، وسوف نتناول التطورات الرئيسية التي تحققت بمزيد من الاستفاضة في الجزء التالي من هذا التقرير.

الصيرفة الاستثمارية:

الاستثمارات العقارية

واصلت استثمارات مجموعة جي إف إتش في القطاع العقاري أداءها القوي خلال عام ٢٠١٧، محققة بذلك عوائد مطردة للمجموعة وللسادة المستثمرين. كما حققت استثماراتنا بالولايات المتحدة الأمريكية هذا العام نتائج قوية من الأصول الحالية والفرص الجديدة وعمليات التخارج من الاستثمارات.

في شهر إبريل من عام ٢٠١٧، استحوذت مجموعة جي إف إتش المالية على محفظة لمركز بيانات بالولايات المتحدة الأمريكية، بقيمة بلغت ١.٥ مليون دولار أمريكي. يتكون المركز من منشأتين مصممتين خصيصاً لهذا الغرض بأعلى درجة من الحداثة والتطور، وتقعان في مناطق الأعمال الخاصة بالتقنية العالية في تشستر ولبنانون بولاية فرجينيا.

والجدير بالذكر أن هذه المحفظة مؤجرة بالكامل إلى مستأجر واحد (مصنف ضمن الفئة الاستثمارية) على أساس تحمل المستأجر لكافة المصاريف والرسوم المترتبة على الإيجار. وتفخر مجموعة جي إف إتش بخوض سوق مراكز البيانات الجاذبة للغاية بولاية فرجينيا، التي تعتبر من أعلى أسواق مراكز البيانات مكانة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تضم شبكة الألياف الدفاعية للمنطقة، فضلاً عن مصادر الطاقة المنخفضة التكلفة والجديرة بالاعتماد عليها، كما تتميز بانخفاض معدلات مخاطر الكوارث الطبيعية، وتوافر الحوافز الضريبية على مراكز البيانات. لقد أتاح هذا النوع من الاستثمار في مراكز البيانات الفرصة للمستثمرين لأن يكونوا جزءاً من هذا القطاع، الذي يلقي طلباً عالياً، ويشهد تطوراً مستمراً، كما أظهر نمواً هائلاً على المستويين الوطني والعالمي.

في شهر سبتمبر ٢٠١٧، استفادت مجموعة جي إف إتش أيضاً من أوضاع السوق المواتية بالولايات المتحدة الأمريكية، ومعدلات الطلب العالية هناك، للتخارج من أحد العقارات المملوكة للمجموعة هناك، ضمن المحفظة السكنية المتنوعة بالولايات المتحدة الأمريكية. تضم هذه المحفظة، التي تم الاستحواذ عليها في عام ٢٠١٤، مجمعين سكنيين للعائلات في سوقين بالولايات المتحدة، أتلانتا وهيوستن. وقد حقق المستثمرون في هذه المحفظة عائداً على الاستثمار بنسبة ١١% على مدى فترة الاستثمار البالغة ثلاث سنوات. خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧، استثمرت المجموعة أيضاً بما يقارب ١.٠ مليون دولار أمريكي في اثنين من العقارات





التجارية الكبيرة بالولايات المتحدة. قامت المجموعة بطرح محفظة بقيمة ٦. مليون دولار أمريكي تتكون من ١٠ عقارات مكتبية في ولايات فيلادلفيا، شيكاغو، وواشنطن العاصمة، في إطار معاملة شراكة مع "إكسپير بروبرتي جروب" للاستحواذ على المحفظة، حيث تمتلك مجموعة جي إف إتش حصة بنسبة ٩٥% بينما تساهم "إكسپير بروبرتي جروب" بنسبة ٥% في الاستثمار. تبلغ نسبة الإشغال في المحفظة ٩٥%، كما تضم مستأجرين من ذوي الجدارة الائتمانية، بعقود إيجار طويلة الأجل، حيث من المتوقع أن تحقق عائداً داخلياً بنسبة ٩%، كما ستحقق لمستثمري المجموعة معدل عائد على الاستثمار بنسبة ١٠%. كما تمت في شهر ديسمبر من عام ٢٠١٧ معاملة أخرى شملت إقامة شراكة مع شركة "لنكولن بروبرتي" للاستحواذ على أحد الأصول الفارهة الواقعة بولاية شيكاغو. ويتم حالياً التعداد بالاكْتتاب في المحفظة من قبل مجموعة جي إف إتش على أن يتم طرحها على مستثمرينا خلال عام ٢٠١٨.

من جانب آخر فقد حققت استثماراتنا الحالية في القطاع العقاري بالولايات المتحدة عوائد قوية خلال عام ٢٠١٧، إذ حققت محفظتنا لأحد الأصول الصناعية هناك متوسط عائد نقدي بلغت نسبته ٩% لمستثمرينا. إننا مازلنا متفائلين تجاه السوق العقاري بالولايات المتحدة، بما نراه من فرص واعدة وقيمة عالية في مختلف القطاعات الفرعية للاستثمار هناك.

الأسهام الخاصة

لقد شهد عام ٢٠١٧ أيضاً نشاطاً قوياً وأداءً متميزاً في نشاط الأسهم الخاصة لمجموعة جي إف إتش المالية.

بالنسبة لاستثمارات المجموعة في قطاع التعليم، فقد استمر العام بكامل القوة والزمخ. وقد استطاعت المحفظة الاستثمارية في قطاع التعليم التي قامت المجموعة بتدشينها في عام ٢٠١٤، تمكين المجموعة والمستثمرين من الاستفادة من التوجهات الديموغرافية الإيجابية ومواكبة الطلب المتنامي على التعليم ذو المستوى الدولي في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد قمنا خلال العام باتخاذ مزيد من الخطوات لإنشاء وإضافة القيمة لمحفظتنا في دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين، والتي تضم مؤسسات تعليمية تشمل المراحل التعليمية الثلاث، بالإضافة إلى المستوى الجامعي. كما واصلنا العمل الجاد لتعزيز الأداء والنتائج في مدارسنا، مع المحافظة على تحقيق تدفقات نقدية دورية وعوائد مجزية للمستثمرين.

في أواخر شهر ديسمبر من العام ذاته، قامت المجموعة بإبرام معاملة رئيسية أخرى في مجال التعليم تصل قيمتها إلى ١٥. مليون دولار أمريكي مع مؤسسة "إنسبايرد"، وهي مجموعة عالمية رائدة يندرج تحت مظلتها عدداً من المدارس الرفيعة المستوى في أوروبا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية وأستراليا. في إطار هذه المعاملة، استحوذت "إنسبايرد" على جزء من محفظة جي إف إتش التعليمية البالغ قيمتها ٣.٠٠ مليون دولار أمريكي في منطقة مجلس التعاون الخليجي. لقد قامت المجموعة بالدخول في هذه الشراكة لإضافة قيمة أكبر لأصولها في قطاع التعليم من خلال الاستفادة من الخبرة الدولية التي تتمتع بها "إنسبايرد" وشبكاتها الواسعة في مختلف أنحاء العالم. كما شهد العام تقدماً مستمراً على صعيد تعزيز الأداء في عدد من المدارس الهامة المملوكة للمجموعة، بما في ذلك المدرسة البريطانية بالبحرين، التي تستوعب أكثر من ٢٦٠٠ طالب، وتعتبر الوحيدة من بين خمس مدارس في البحرين التي تحصل على التصنيف "متميز".

وبالمثل، هناك أيضاً مدرسة فيلادلفيا الخاصة، وهي إحدى المدارس المملوكة للمجموعة في دبي، والتي تعتمد على المقرر البريطاني في كافة مراحلها الدراسية، التي تشمل المرحلة التأسيسية، الابتدائية، والثانوية. بلغ عدد طلاب المدرسة في بداية العام الدراسي أكثر من ١٦٠٠ طالب من مختلف أنحاء العالم، وواصلت المدرسة إحراز تقدم مستمر طوال العام. كما نجحت المدرسة خلال عام ٢٠١٧ في رفع تصنيفها من قبل الهيئات الحكومية والخاصة نتيجة للتركيز على توفير تعليم دولي المستوى. وفقاً لتصنيف سلطة دبي للمعرفة والتنمية البشرية، فقد حصلت المدرسة على تصنيف بدرجة "جيد" بدلاً من "مقبول".

كما أود التنويه على أننا قمنا بإعداد مجموعة من المعاملات الهامة التي سنقوم بتدشينها خلال عام ٢٠١٨ ونحن على ثقة بأننا من خلال الخصائص الفريدة والشراكات التي تمت بشأن هذه المعاملات، سوف تكون هذه المعاملات استثمارات ناجحة للغاية بالنسبة للمجموعة ومستثمرينا.

الصيرفة التجارية

حقق المصرف الخليجي التجاري، وهو إحدى الشركات التابعة لمجموعة جي إف إتش المالية، ويزاول نشاطه في مجال الصيرفة التجارية، إنجازاً كبيراً في عام ٢٠١٧ حيث تم إدراجه في سوق دبي المالي بنجاح خلال شهر ديسمبر، ويتم الآن تداول أسهم المصرف في سوق دبي والبحرين. بالنسبة لعام ٢٠١٧، فقد حقق المصرف الخليجي التجاري ربحاً بقيمة ٢٢ مليون دولار أمريكي قبل اعتماد مخصصات انخفاض القيمة، ويتطلع المصرف إلى تحقيق مزيداً من النمو خلال عام ٢٠١٨.

التطوير العقاري

واصلت شركة جي إف إتش العقارية التي تم تدشينها في عام ٢٠١٦ كشركة متخصصة في التطوير العقاري تابعة لمجموعة جي إف إتش المالية، تحقيق تقدم على صعيد عدد من المشاريع الهامة التي تقوم بتنفيذها عبر منطقة مجلس التعاون الخليجي وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والهند، وتعزيز قيمة أصولها.

في شهر أغسطس من عام ٢٠١٧، استكملت المجموعة الاستحواذ على محفظة للبنية التحتية بقيمة ١,٢ مليار دولار أمريكي في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط. يأتي هذا الاستحواذ في إطار الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدها المجموعة خلال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي انعقد في شهر مارس ٢٠١٧. تم تمويل الاستحواذ من خلال زيادة رأس المال بقيمة ٣١٥ مليون دولار أمريكي، لتصل بذلك قيمة رأس المال الصادر والمدفوع لمجموعة جي إف إتش ما مقداره ٩٧٥ مليون دولار أمريكي. وقد أدى هذا الاستحواذ إلى جعل مجموعة جي إف إتش المالية واحدة من بين الشركات المختارة والمميزة في





المنطقة والتي تقوم بإدارة مساحات شاسعة من الأراضي، من خلال قدرة تطويرية لأراضٍ تفوق مساحتها ٢٠٠ مليون قدم مربع عبر أفريقيا، منطقة مجلس التعاون الخليجي والهند.

بالنظر إلى المشاريع التي تقوم المجموعة بتنفيذها في مملكة البحرين، فقد حقق مشروع "هاربر رو" الواقع في مرفأ البحرين المالي تقدماً كبيراً خلال عام ٢٠١٧، حيث استكملت الأعمال بالموقع بنسبة ٣٠% تقريباً، كما شهدت المرحلة الأولى من المبيعات بيع أكثر من ٤٠% من الحصص المطروحة خلال فترة استغرقت ثمانية أشهر. أما مشروع "فيلمار"، وهو عبارة عن مجمع سكني تجاري عملاق، أنشئ بتكلفة قدرها ٧٠٠ مليون دولار أمريكي، ويمتد على مساحة تزيد على ٣٥٩٠ متر مربع بمرفأ البحرين المالي، فقد حقق هو الآخر تقدماً ملحوظاً وفقاً للخطة المستهدفة. وخلال العام، نجحت شركة الخليج القابضة، وهي الشركة المالكة للمشروع، في الدخول في المرحلة التشغيلية بعد فترة توقف دامت حوالي خمس سنوات. كما نجحت الشركة في تعديل وضعها القانوني من خلال عرض خيار تخارج على المساهمين. بالإضافة إلى ذلك، في شهر يناير عام ٢٠١٧، قام مقاول المشروع بتجهيز الموقع بالكامل بالقوى العاملة التي يزيد قوامها على ٦٠٠ عامل وموظف. وبنهاية العام، تم استكمال الأعمال الإنشائية للشقق من طراز "لايف ستايل" في البرجين "أ" و"ب"، ومن المستهدف تسليم أكثر من ٧٠% من الأعمال الداخلية لوحدة البرج "ب" بنهاية عام ٢٠١٨. كما أن المشروع في المراحل النهائية للإعلان عن أحد كبار مشغلي الفنادق من فئة الخمس نجوم المعروفين على مستوى العالم، والذي يقوم بتشغيل أكثر من ٤٠٠ فندق من كبار الفنادق بالعالم، إذ تأتي هذه الخطوة تمسحياً مع توجهات حكومة مملكة البحرين الهادفة لجعل البحرين أحد الأسواق السياحية الهامة بالمنطقة.

هناك أيضاً مشروع العرين الكائن في مملكة البحرين والذي تم الاستحواذ عليه في أواخر عام ٢٠١٦، حيث شهد تقدماً ملحوظاً خلال عام ٢٠١٧. جراء الجهود التي تمت على كافة الجبهات للدفع بعملية التطوير وتفاذي تصفية الشركة الأم. هذا وقد تم التوصل إلى تسويات مع معظم الدائنين، ومن المتوقع أن تخرج شركة المشروع إلى النور من جديد خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨، وستكون قادرة على استئناف مهامها. قامت جي إف إتش بوضع خطة لتحديث عملية التطوير، ولهذا الغرض، فقد استكملت تصميمًا جديدًا لأعمال التشجير بالمشروع، حيث تشمل بالإضافة إلى التشجير، أنظمة إضاءة الشوارع واستكمال طريق دخول جديد. من المتوقع أن تبدأ الأعمال خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨. كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع سلسلة للفنادق عالمية وفاخرة، وذلك لتشغيل قصر وسبا العرين الموجود حالياً. كما تم أيضاً التوصل إلى اتفاق مع نفس المجموعة لإعداد فكرة تصميم جديدة للحديقة المائية "جنة دلمون المفقودة" بالإضافة إلى الفندق المجاور.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، حقق مشروع "كاليفورنيا فيليخ"، وهو مشروع متعدد الاستخدامات يضم مجتمعاً سكنياً مجهزاً ببوابات الحراسة، تقدماً خلال عام ٢٠١٧. ففي أعقاب إعادة تنشيط المشروع التي بدأت في عام ٢٠١٦، تقدم سير العمل بالمشروع بشكل سلس ويسير. كما تم إعداد استراتيجية تسويق شاملة خلال عام ٢٠١٧ ويتم حالياً وضع اللمسات النهائية عليها لدعم عروض الوحدات المشيدة التي ستطرح للبيع خلال عام ٢٠١٨.

وفي منطقة شمال أفريقيا، حقق مشروع خليج تونس إنجازاً جديداً خلال عام ٢٠١٧، شمل مزيداً من التطوير لاتفاقية الشراكة الخاصة بملعب الجولف بالمشروع والفيلات المحيطة به. بدأت الأعمال بملعب الجولف بالإضافة إلى أعمال البنية التحتية، كما تم إنشاء عدد من الفيلات النموذجية. هذا بالإضافة إلى بدء أعمال البنية التحتية للمرحلة الأولى عقب توقيع اتفاقية مع مقاول معروف لتنفيذ أعمال البنية التحتية للمرحلتين ١ و ٢. بالإضافة إلى ذلك، تم أيضاً توقيع اتفاقية إطار مع ائتلاف من المستثمرين التونسيين لتطوير المول التجاري بالمرحلة ١، بينما من المقرر إبرام الاتفاقية النهائية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨ لتبدأ الأعمال بعدها بعام واحد.

بالنسبة لمشروع "بوابة المغرب" فقد حقق أيضاً تقدماً خلال عام ٢٠١٧ وبالرغم من أن اتفاقية الاستثمار مازالت في حوزة اللجنة الوزارية، إلا أنه تم إعداد المناقصات لأعمال الإنشاء بالمرحلة ١، كما تم تلقي أسعار من مقاولين معروفين. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم طلبات تصاريح البناء إلى الجهات المحلية المختصة.

حقق مشروع منطقة مومباي للتنمية الاقتصادية تقدماً ملحوظاً أيضاً خلال عام 2017، حيث بدأت مجموعة Wadhwa أعمال تجهيز الموقع التي تجري الآن، وهي تشمل الطرق التي سيتم شقها في المدينة. تم أيضاً الحصول على التصاريح من إدارة السكك الحديدية لإنشاء خط حديدي أسفل الجسر، لضمان الربط مع الطريق الوطني السريع وقد بدأ سير العمل على ذلك. من المتوقع طرح المشروع للمبيعات خلال عام 2018. هذا وقد تسلمت مجموعة Adani وهي شريك التطوير المشترك، موافقات مبدئية على التخطيط، وهي الآن بصدد استيفاء متطلبات الأنظمة الحكومية المحلية للحصول على إذن تخطيط للموقع.

التوزيعات على المستثمرين

خلال عام ٢٠١٧، قامت مجموعة جي إف إتش المالية بإجراء توزيعات قياسية ومدفوعات أرباح للمستثمرين للسنوات الثمان الماضية تمسحياً مع سياسة توزيع الأرباح التي تنتهجها المجموعة. تم دفع حصص أرباح لمستثمرين بقيمة ٢١,٥٢ مليون دولار أمريكي وذلك عن جميع المشاريع المدارة من قبل المجموعة.

كما أولت مجموعة جي إف إتش اهتماماً بعمليات التخارج خلال الفترة، ومن ثم فقد حققت سجلاً ملحوظاً من عمليات التخارج خلال العام، بقيمة بلغت ١,٢ مليار دولار أمريكي من مختلف المشاريع.

الديون والمطلوبات

خلال عام ٢٠١٧، واصلت المجموعة تقوية وضعها المالي، إذا قامت باتخاذ خطوات من شأنها الحد من الالتزامات التمويلية بشكل عام بهدف تحسين السيولة، وتعزيز الميزانية العمومية ورفع التصنيفات الائتمانية للمجموعة وملف المخاطر. ونتيجة للداء القوي للمجموعة خلال العام، تحسن التصنيف الائتماني لمجموعة جي إف إتش المالية، الممنوح من قبل وكالة التصنيف العالمية "فيتش" إلى الدرجة "B" مع نظرة مستقبلية إيجابية استناداً إلى تقوية الوضع المالي للمجموعة والحد من انخفاض معدلات القيمة للأصول القديمة.





الأطراف ذو العلاقة

خلال هذا العام، عملنا بالتعاون مع شركائنا في المجموعة في العديد من المشاريع المذكورة في الإفصاح رقم ٢٥ للبيانات المالية الموحدة للمجموعة.

السياسة العامة وعمليات استراتيجية للعام ٢٠١٨

تتطلع المجموعة لإتمام مجموعة من العمليات والشركات الاستراتيجية الهامة للمجموعة للعام ٢٠١٨، حيث:

١. تعمل المجموعة للقيام باستحواذ على حصص الأغلبية في احد المؤسسات المالية الهامة في المنطقة و التي ستوفر للمجموعة خطوط عمل جديدة و تواجد في أسواق مثل الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية و جمهورية مصر العربية، بالإضافة الى رفع إجمالي الأصول المدارة من قبل المجموعة. مثال على ذلك (شركة شعاع كابيتال).
٢. تتطلع المجموعة لفصل الذراع العقاري للمجموعة ليكون جزء من كيان أكبر مستقل و مدرج في الاسواق المالية من خلال قيام أحد المؤسسات العقارية او الاستثمارية الهامة في المنطقة بالاستحواذ على الأصول العقارية للمجموعة مقابل الحصول على حصة مؤثرة في تلك المؤسسة. مثال على ذلك (شركة إشراق العقارية).
٣. بعد حصول المجموعة على حصص الأغلبية في شركة الخليج القابضة، ومن ضمن اهدافها إتمام مشروع الفيلا مار، تقوم المجموعة بالتفاوض مع مصرف الراجحي (الممول الرئيسي لمشروع الفيلا مار) لتسديد الالتزامات المالية تجاه الراجحي من خلال حصص مخفضة من النقد و الأسهم والعقار.
٤. تعكف المجموعة على العمل لإنجاز مشروع العين و رفع كفاءته المالية و العقارية و ذلك عن طريق القيام بشراكة استراتيجية مع شركة Gullwing Enterprises. والتي تتطلع المجموعة من خلالها لإنهاء التعثر و العمل على زيادة العوائد المالية على الأجل المتوسط و الطويل.

الخاتمة

تمشيا مع هذه النتائج وسياسة توزيع الأرباح التي تتبناها المجموعة، يسرنا أن نعلن عن توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للسادة المساهمين بنسبة % 8.7 (85 مليون دولار أمريكي)، بموجب موافقة الجمعية العمومية للمساهمين والجهات الرقابية التي تخضع لها المجموعة. تعكس هذه العوائد المرتفعة التي حققتها المجموعة لمساهميها التزامنا بتعزيز قيمة العوائد على الاستثمارات، وسوف نستمر على هذا النهج خلال عام ٢٠١٨ بمشيئة الله. ها نحن نبدأ العام الجديد ٢٠١٨ ، ونحن متأهبون ومستعدون أكثر من أي وقت مضى، للاستثمار والنمو والازدهار عبر كافة أنشطة المجموعة. وفيما نمضي قدما، أود أن أنتهز هذه المناسبة لكي أشيد بجميع الجهود المضنية، والإخلاص والتفاني من قبل فريق إدارة مجموعة جي إف إتش المالية، وجميع موظفي المجموعة لتحقيق هدفنا المنشود، ألا وهو تحقيق النجاح للمجموعة، وتعزيز قدرتنا على مواصلة الوفاء بوعودنا، وبلوغ آفاق عالية من التقدم والازدهار، عاما تلو الآخر.

كما أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى السادة المساهمين والمستثمرين، الذين بفضل إيمانهم وثقتهم بمجموعة جي إف إتش نمضي من قوة إلى قوة. كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى السادة مصرف البحرين المركزي لدعمهم المستمر، وإلى حكومة مملكة البحرين تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة المفدى حفظه لله ورعاه عاهل مملكة البحرين، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس مجلس الوزراء الموقر حفظه لله، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه لله.

لقد كنا دائما ومازلنا على ثقة فيما سيحمله المستقبل لمجموعة جي إف إتش من التوفيق والنجاح وتحقيق قيمة كبيرة وعوائد مجزية للسادة المساهمين، والشركاء والمستثمرين. كما نتطلع إلى المواطنة على إطلاعكم أولا بأول على أنشطتنا وتقديمنا والنجاحات المتوقعة خلال الأشهر المقبلة والسنة القادمة بمشيئة لله.

أشكركم والسلام عليكم ورحمة لله وبركاته،،

أحمد بن خليفة آل خليفة
رئيس مجلس الإدارة



3



الإستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن التدقيق في أعمال المجموعة
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.



تقرير هيئة الرقابة الشرعية
عن أعمال مجموعة جي إف إنش المالية ش.م.ب.
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 م

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،
وبعد،

فقد راجعت هيئة الرقابة الشرعية لمجموعة جي إف إنش المالية الأعمال الاستثمارية بالبنك وقارنتها بما أصدرته من فتاوى وأحكام في المدة المذكورة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 م فوجدتها متفقة مع الفتاوى والأحكام والقرارات التي أصدرتها.

وترى هيئة الرقابة الشرعية أنها قد أبدت رأيها في الأنشطة التي قام بها البنك وأن مسؤولية التأكد من تنفيذ هذه القرارات تقع على الإدارة وأما مسؤولية الهيئة فتتخصر في إبداء الرأي المستقل بناء على مراقبتها لعمليات البنك وفي إعداد التقرير.

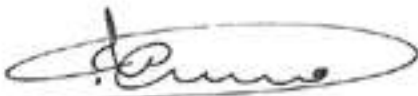
هذا وقد نالست الهيئة الميزانية العمومية الموحدة والإيضاحات المرفقة بها وبيان الدخل الموحد للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 م مع المختصين في البنك ووجدتها مقبولة شرعاً في مجملها، وقد تم إعداد تقرير الهيئة بناءً على ذلك. كما تم التأكد من استبعاد أي مكاسب محرمة وردت من غير قصد إلى جهات البر والخير وتشير الهيئة الشرعية إلى أن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين في أسهمهم حسب التفصيل الوارد في دليل الزكاة.

وعليه فإن الهيئة ترى أن أعمال البنك الاستثمارية والخدمات المصرفية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية الفراء. والله ولي التوفيق،

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



فضيلة الشيخ نظام يعقوبي



فضيلة الشيخ د. فريد هادي



فضيلة الشيخ الدكتور عبدالعزيز القصار

4



الإستماع إلى تقرير مراقبي الحسابات الخارجيين عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.





تقرير مدققي الحسابات

إلى حضرات السادة المساهمين
مجموعة جي اف اتش المالية ش.م.ب
المنامة - مملكة البحرين

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لمجموعة جي اف اتش المالية ش.م.ب ("البنك") والشركات التابعة لها ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2017، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة، ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة ومدققي الحسابات عن البيانات المالية الموحدة

ان هذه البيانات المالية الموحدة والتزام المجموعة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية مجلس إدارة البنك، وإن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لما قمنا به من أعمال التدقيق.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب منا وضع وتنفيذ خطة للتأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية الموحدة من أي خطأ جوهري. يشتمل التدقيق على فحص للمستندات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة بالبيانات المالية الموحدة وذلك عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها، كما ويشتمل أيضاً على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي تجربها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية الموحدة. إننا نرى أن ما قمنا به من أعمال التدقيق يشكل أساساً سليماً للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017، ونتائج أعمالها الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والمجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

- إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛
- إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛
- أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛
- وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

محمد بن علي

كي بي إم جي فخر

ترخيص الشريك . . . ١

١٣ فبراير ٢٠١٨ م



5



مناقشة البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر
٢٠١٧ والمصادقة عليها.





بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (معدلة - إيضاح ١)	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	إيضاح	
			الموجودات
١٥٦,٤٤٨	٢١٦,٤٤٥	٤	نقد وأرصدة لدى البنوك
٢١٣,٨٩٨	٩٥,٥٦٩		إيداعات لدى مؤسسات مالية
٩٦١,٤٩٠	٩٩٢,٥٠٢	٥	موجودات التمويلات
٥٢٧,٢٠٣	٥٢١,٤٠٨	٦	استثمارات في أوراق مالية
٢٤٦,٢٥٧	٢٥٧,٨٠٦		موجودات مشتراة لغرض التأجير
٤٨٨,٤٣٦	٦١٦,٢٦٣	٧	عقارات استثمارية
٢٨,٩٧٢	٨٩٣,٠٣٧	٨	عقارات للتطوير
٧٩,٠١٠	٨١,٤٤٠	٩	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٥٤,٨٩١	-		موجودات غير ملموسة
١٦٩,١٥٣	١١٧,١٣٥	١٠	ممتلكات وآلات ومعدات
١٢٥,٦٤٣	٣١٨,٨٥٢	١١	موجودات أخرى
٣,٣٠٣,٤٠١	٤,١١٠,٤٥٧		مجموع الموجودات
			المطلوبات
٤٤,٥٦٥	٣٩,٤١٣		أموال المستثمرين
٥٧,٠٥٥	٨٥٨,٤٩٦	١٢	إيداعات من مؤسسات مالية وأخرى وأفراد
١٩٢,٧٨٣	١٨٩,٦٠٧		حسابات جارية للعملاء
١٦٨,٩٩٢	٣٦٥,٠٦٢	١٣	مطلوبات التمويلات
١٨٢,٦٤٩	٢٥٥,٧٣٣	١٤	مطلوبات أخرى
١,١٥٩,٥٠٤	١.٧٠٨.٣١١		مجموع المطلوبات
١,٠٢٢,١٩٠	٩٠٦,٣٥٣	١٥	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار
			حقوق الملكية
٥٩٧,٩٩٥	٩٧٥,٦٣٨	١٦	رأس المال
-	٣,٠٥٨		علاوة إصدار أسهم
(٣٤٠)	(٥٨,٤١٧)	١٦	أسهم خزينة
٢٤,٣٢٠	-		حساب تسوية رأس المال
٩٣,٧٦٨	١٠٥,٨٩٣		احتياطي قانوني
١٩١,٣٧٩	١٢٢,٨٢٥		أرباح مستبقة
٩٠٢	١,٠٢٦	١٧	احتياطي أسهم منحة
٩٠٨,٠٢٤	١,١٥٠,٠٢٣		مجموع حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي البنك
٢١٣,٦٨٣	٣٤٥,٧٧٠		حصص غير مسيطرة
١,١٢١,٧٠٧	١,٤٩٥,٧٩٣		مجموع حقوق الملكية (صفحة ٧)
٣,٣٠٣,٤٠١	٤,١١٠,٤٥٧		مجموع المطلوبات وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملكية

اعتمدت البيانات المالية الموحدة والتي تتكون من الصفحات ٨ إلى ٨٨ من قبل مجلس الإدارة في ٣١ فبراير ٢٠١٨، ووقعها بالنيابة عن المجلس:

هشام الريس

الرئيس التنفيذي عضو مجلس الإدارة

مصباح سيف المطيري

نائب رئيس مجلس الإدارة

أحمد بن خليفة آل خليفة

رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٩٣ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة. بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية





بيان الدخل الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٢٠١٦	٢٠١٧	إيضاح	
			العمليات المستمرة
٣,٣٢٢	١٢١,٢٩٤	١٩	إيراد الخدمات الاستشارية المصرفية
١٥,٣٩٩	٦,٦٣١		إيراد الرسوم والعمولات
١,٨١٨	٣,١٧٧		إيراد إيداعات لدى مؤسسات مالية
٧٠,١٤٨	٧٣,٣٧٧		إيراد من موجودات التمويل وموجودات مشتراة لغرض التأجير
٨٤٦	(٢٤٨)	٩	الحصة من (خسائر) / أرباح استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٣,٨٨٨	١١,٣١٣	٢٠	إيرادات استثمارات في أوراق مالية، صافي
(٢,٤٢٤)	٤,٠٥٠		ربح/(خسارة) صرف العملات الأجنبية، صافي
٤٦,٠٨٢	-		ربح من بيع عقارات استثمارية وعقارات للتطوير
٨,٨٢٠	٤٨,٢١١	٢١	إيرادات أخرى، صافي
١٤٧,٨٩٩	٢٦٧,٨٠٥		الإيراد التشغيلي قبل عوائد حاملي حسابات الاستثمار ومصروفات التمويل
(٤٣,٢٠٠)	(٣٩,٤٨٠)		عوائد حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة البنك كمضارب
٢٤,٢١٩	١٩,٧٢٦		حصة البنك كمضارب
(١٨,٩٨١)	(١٩,٧٥٤)	١٥	عوائد حاملي حسابات الاستثمار
(٢٣,٤٣٧)	(٤٣,٦٩٢)		مطروحاً: مصروفات التمويل
١٠٥,٤٨١	٢٠٤,٣٥٩		الإيراد التشغيلي
٤٦٤,٥٦٧	-	١٨	إيراد من تسوية نزاعات قضائية
٥٧٠,٠٤٨	٢٠٤,٣٥٩		مجموع الإيرادات
٥٣,٩٦٤	٤٠,٩١٤	٢٢	تكلفة الموظفين
١٦,٥٠٤	٨,٧٧٨		مصروفات الاستشارات الاستثمارية
٤٩,٠٧٢	٤٩,٣٨٧	٢٣	مصروفات تشغيلية أخرى
١١٩,٥٤٠	٩٩,٠٧٩		مجموع المصروفات
٤٥٠,٥٠٨	١٠٥,٢٨٠		الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة
(٢٢١,١١٢)	(٩,٣٨١)	٢٤	مطروحاً: مخصصات انخفاض قيمة الموجودات
٢٢٩,٣٩٦	٩٥,٨٩٩		ربح السنة من العمليات المستمرة
			العمليات المتوقفة
٣,٦٥٢	٧,٢٨٩	١٩	الربح من عمليات الشركات التابعة غير المصرفية، صافي
٢٣٣,٠٤٨	١٠٣,١٨٨		ربح السنة
			ربح السنة المنسوب إلى:
٢١٧,١٢٥	١٠٤,١٨٢		مساهمي البنك
١٥,٩٢٣	(٩٩٤)		حصص غير مسيطرة
٢٣٣,٠٤٨	١٠٣,١٨٨		
			العائد على السهم
٨,٨٠	٣,٥٨		العائد الأساسي والمخفض على السهم (سنت أمريكي)
			العائد على السهم - العمليات المستمرة
٨,٦٥	٣,٣٠		العائد الأساسي والمخفض على السهم (سنت أمريكي)

هشام الريس

الرئيس التنفيذي عضو مجلس الإدارة

مصباح سيف المطيري

نائب رئيس مجلس الإدارة

أحمد بن خليفة آل خليفة

رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٩٣ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.





بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بآلاف الدولارات الأمريكية

المنسوب لمساهمي البنك					٢٠١٧
حساب تسوية رأس المال	أسهم خزينة	علاوة أسهم	رأس المال		
٢٤,٣٢.	(٣٤.)	-	٥٩٧,٩٩٥	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧	
-	-	-	-	-	
-	-	-	-	مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة	
(٢٤,٣٢.)	-	٢,٨٩٦	٣١٤,٥٣.	إصدار أسهم رأس المال (إيضاح ١٦)	
-	-	-	٥٩,٧٩٩	أسهم منحة صادرة (إيضاح ١٦)	
-	-	-	-	أرباح أسهم معلنة (إيضاح ١٦)	
-	-	-	-	المحول لصندوق الزكاة والأعمال الخيرية (إيضاح ١٦)	
-	-	-	-	الاستحواذ على حصص إضافية في شركة تابعة والتغيرات الناتجة في الحصص غير المسيطرة، صافي (إيضاح ١٨)	
-	-	-	-	المحول إلى الاحتياطي القانوني	
-	-	٣,٥٦٤	٣,٣١٤	إصدار أسهم وفق برنامج حوافز الموظفين، صافي الاسترجاعات (إيضاح ٢٢)	
-	-	-	-	إلغاء احتساب شركة تابعة عند فقدان السيطرة	
-	(٨٢,٨٣٩)	-	-	شراء أسهم خزينة	
-	٢٤,٧٦٢	(٣,٤٠٢)	-	بيع أسهم خزينة	
-	(٥٨,٤١٧)	٣,٠٥٨	٩٧٥,٦٣٨	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بآلاف الدولارات الأمريكية

المنسوب لمساهمي البنك					٢٠١٦
احتياطي قانوني	حساب تسوية رأس المال	أسهم خزينة	رأس المال		
٧٢,٠٥٥	٢٢,٤٢.	(٤,٠٥٣)	٥٩٧,٩٩٥	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٦	
-	-	-	-	ربح السنة (صفحة ١١)	
-	-	-	-	المحول لبيان الدخل من البيع	
-	-	-	-	مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة	
-	-	(٦,٨٧٨)	-	شراء أسهم خزينة	
-	-	١,٥٩١	-	بيع أسهم خزينة	
-	١,٩٠٠	-	-	ربح من بيع أسهم خزينة	
٢١,٧١٣	-	-	-	المحول إلى الاحتياطي القانوني	
-	-	-	-	تكلفة تملك أسهم مكافأة الموظفين، صافي الاسترداد	
٩٣,٧٦٨	٢٤,٣٢.	(٣٤.)	٥٩٧,٩٩٥	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.





مجموع حقوق الملكية	حصص غير مسيطرة	المنسوب لمساهمي البنك				
		المجموع	احتياطي أسهم المنحة	أرباح مستبقة	احتياطي قانوني	
١,١٢١,٧.٧	٢١٣,٦٨٣	٩.٨.٢٤	٩.٢	١٩١,٣٧٩	٩٣,٧٦٨	
١.٣,١٨٨	(٩٩٤)	١.٤,١٨٢	-	١.٤,١٨٢	-	
١.٣,١٨٨	(٩٩٤)	١.٤,١٨٢	-	١.٤,١٨٢	-	
٤٦٩,٨٦.	١٧٦,٧٥٤	٢٩٣,١.٦	-	-	-	
-	-	-	-	(٥٩,٧٩٩)	-	
(٥٩,٧٩٩)	-	(٥٩,٧٩٩)	-	(٥٩,٧٩٩)	-	
(٣,٥.٩)	-	(٣,٥.٩)	-	(٣,٥.٩)	-	
(٧٢,٣٦.)	(٣٤,٨١٦)	(٣٧,٥٤٤)	(٤.)	(٣٩,٢١١)	١,٧.٧	
-	-	-	-	(١.,٤١٨)	١.,٤١٨	
٧,٠٤٢	-	٧,٠٤٢	١٦٤	-	-	
(٨,٨٥٧)	(٨,٨٥٧)	-	-	-	-	
(٨٢,٨٣٩)	-	(٨٢,٨٣٩)	-	-	-	
٢١,٣٦.	-	٢١,٣٦.	-	-	-	
١,٤٩٥,٧٩٣	٣٤٥,٧٧.	١,١٥٠.٢٣	١,٠٢٦	١٢٢,٨٢٥	١.٥,٨٩٣	

مجموع حقوق الملكية	حصص غير مسيطرة	المنسوب لمساهمي البنك				
		المجموع	احتياطي أسهم المنحة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	أرباح مستبقة	
٨٨٢,٨.٧	١٩٧,٧٦.	٦٨٥,٠٤٧	٨٩٣	(٢٣.)	(٤.٣٣)	
٢٣٣,٠٤٨	١٥,٩٢٣	٢١٧,١٢٥	-	-	٢١٧,١٢٥	
٢٣.	-	٢٣.	-	٢٣.	-	
٢٣٣,٢٧٨	١٥,٩٢٣	٢١٧,٣٥٥	-	٢٣.	٢١٧,١٢٥	
(٦,٨٧٨)	-	(٦,٨٧٨)	-	-	-	
١,٠٥٩١	-	١,٠٥٩١	-	-	-	
١,٩.٠	-	١,٩.٠	-	-	-	
-	-	-	-	-	(٢١,٧١٣)	
٩	-	٩	٩	-	-	
١,١٢١,٧.٧	٢١٣,٦٨٣	٩.٨.٢٤	٩.٢	-	١٩١,٣٧٩	





بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

أنشطة التشغيل	
ربح السنة	
تعديلات على:	
إيرادات الاستثمارات المصرفية	
إيرادات من استثمارات في أوراق مالية	
حصة المجموعة من خسائر/أرباح) الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية (ربح)/ خسارة صرف العملات الأجنبية	
إيرادات أخرى	
أرباح من بيع عقارات استثمارية وعقارات للتطوير	
إيراد من تسوية نزاعات قضائية	
ربح من عمليات شركات تابعة غير مصرفية	
مصروفات التمويل	
استهلاك وإطفاء	
مخصصات انخفاض القيمة	
التغير في:	
إيداعات لدى مؤسسات مالية	
موجودات التمويل	
موجودات مشتراة لغرض التأجير	
موجودات أخرى	
أموال المستثمرين	
إيداعات من مؤسسات مالية وشركات أخرى وأفراد	
حسابات جارية للعملاء	
مطلوبات أخرى	
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	
الحركة في احتياطي مصرف البحرين المركزي	
صافي النقد من أنشطة التشغيل	
أنشطة الاستثمار	
مدفوعات لشراء معدات، صافي	
شراء استثمارات في أوراق مالية	
مقبوضات من بيع استثمارات في أوراق مالية	
أرباح أسهم و إيرادات من استثمارات في أوراق مالية	
مقبوضات من بيع عقارات استثمارية وعقارات للتطوير	
مقبوضات من بيع أسهم شركات تابعة خاصة	
صافي النقد (المستخدم في) / من أنشطة الاستثمار	
أنشطة التمويل	
مطلوبات التمويل، صافي	
مصروفات تمويل مدفوعة	
(شراء) / بيع أسهم خزينة	
أرباح أسهم مدفوعة	
شراء أسهم إضافية في شركة تابعة	
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل	
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه خلال السنة	
النقد وما في حكمه في ١ يناير	
النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر	
يتمثل النقد وما في حكمه من:	
نقد وأرصدة لدى البنوك	
إيداعات لدى مؤسسات مالية (تستحق خلال ٣ أشهر أو أقل)	





	٢٠١٦	٢٠١٧
	٢٣٣,٠٤٨	١٠٣,١٨٨
	-	(٨٠,٥١١)
	(٣,٨٨٨)	(١١,٣١٣)
	(٨٤٦)	٢٤٨
	٢,٤٢٤	(٤,٠٥٠)
	(١٤,٠٧٣)	(١٨,٠٠٠)
	(٤٦,٠٨٢)	-
	(٤٦٤,٥٦٧)	-
	(٣,٦٥٥)	(٧,٢٨٩)
	٢٣,٤٣٧	٤٣,٦٩٢
	٣,٧٨٤	٦,٢٧٩
	٢٢١,١١٢	٩,٣٨١
	(٤٩,٣٠٦)	٤١,٦٢٥
	(٥,١٠٨)	٣,١٩٣
	(١٠٢,٠٦٩)	(٢١,٩١٢)
	(٦٦,٣٨٧)	(١١,٥٤٩)
	٩,٤٠٥	(٩٧,٤٣٧)
	١٦,٨٣٧	(٥,١٥٢)
	٢٣,٤٢٥	٢٨٧,٩٨١
	٣٨,٧٣١	(٣,١٧٦)
	(٦٤,٤٥٧)	٩,٠٤٩
	٧٧,٢٧٥	(١١٥,٨٣٧)
	(٢,٦١٣)	٦,٣٥٤
	١٦٣,٧٣٣	٩٣,١٣٩
	(١,١١٨)	(٩٢١)
	(٩٣,٥٤٦)	(٢٢,٠٣٠)
	٩١,٥٣١	٥١,٨٧٥
	٩,٤٢٢	١٤,٨٥٧
	٧,٣٥٣	١,٨٥٧
	-	٥٣,٦٩٤
	١٣,٦٤٢	(٩٨,٦٦٨)
	(٤٢,٣١٠)	١٢٦,٢٥٥
	(٢,٠٦٦)	(٣٦,٢٤٥)
	٣,٧١٣	(٦٥,١٣٩)
	-	(٥٩,٧٩٩)
	-	(١٥,٢٢٨)
	(٥٩,٢٦٣)	(٥٠,١٥٦)
	١١٨,١١٢	(٥٥,٦٨٥)
	١٩٤,٤٦٠	٣١٢,٥٧٢
	٣١٢,٥٧٢	٢٥٦,٨٨٧
	١٠٣,٧٨٢	١٦٩,٦١٩
	٢٠٨,٧٩٠	٨٧,٢٦٨
	٣١٢,٥٧٢	٢٥٦,٨٨٧





تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بآلاف الدولارات الأمريكية

الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧			٣١ ديسمبر ٢٠١٧
المجموع (بآلاف الدولارات الأمريكية)	معدل سعر الوحدة (بالدولار الأمريكي)	عدد الوحدات (بآلاف)	
			الشركة :
٥٢	.,٣٥	١٥٠	شركة مينا للعقارات (ش.م.ك.م)
٦٣٧	٦,٨٥	٩٣	صندوق البشائر
١٦,٧٢١	٢,٦٥	٦,٣٠٤	سفانا للاستثمار (ريا ١)
٩,٦٨٦	٢,٦٥	٣,٦٥٢	شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م (ريا ٥)
٢,٦٣٣	١,٠٠	٢,٦٣٣	شركة لوكاتا المحدودة (ريا٦)
٢٩,٧٢٩			

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بآلاف الدولارات الأمريكية (يتبع)

الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦			٣١ ديسمبر ٢٠١٦
المجموع (بآلاف الدولارات الأمريكية)	معدل سعر الوحدة (بالدولار الأمريكي)	عدد الوحدات (بآلاف)	
			الشركة :
٥٢	.,٣٣	١٥٠	شركة مينا للعقارات (ش.م.ك.م)
٦٤٦	٦,٩٥	٩٣	صندوق البشائر
٢٢,٠٥٠	٢,٦٥	٨,٣١٣	سفانا للاستثمار (ريا ١)
٢٢,٥٤٦	.,٤٧	٤٨,٠٨٢	جناين القابضة المحدودة (ريا٤)
٩,٨٨٨	٢,٦٥	٣,٧٢٨	شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م (ريا ٥)
٢,٦٣٣	١,٠٠	٢,٦٣٣	شركة لوكاتا المحدودة (ريا٦)
٥٧,٨١٥			

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.





الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧			الحركة خلال السنة					
المجموع (بآلاف الدولارات الأمريكية)	معدل سعر الوحدة (بالدولار الأمريكي)	عدد الوحدات (بالآلاف)	مصروفات إدارية (بآلاف الدولارات الأمريكية)	رسوم البنك كوكيل (بآلاف الدولارات الأمريكية)	أرباح أسهم مدفوعة (بآلاف الدولارات الأمريكية)	مجمل الدخل (بآلاف الدولارات الأمريكية)	إعادة تقييم (بآلاف الدولارات الأمريكية)	استثمارات/ (سحوبات) (بآلاف الدولارات الأمريكية)
٥٢	٠,٣٥	١٥٠	-	-	-	-	-	-
٩٣	٧,٠٣	١٣	-	-	-	-	(١٢)	(٥٣٢)
١٦,٥٨٨	٢,٦٥	٦,٢٥٤	-	-	-	-	-	(١٣٣)
٩,٣٨٦	٢,٦٥	٣,٥٢٩	-	-	-	-	-	(٣٠٠)
٢,٦٣٣	١,٠٠	٢,٦٣٣	-	-	-	-	-	-
٢٨,٧٥٢			-	-	-	-	(١٢)	(٩٦٥)

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦			الحركة خلال السنة					
المجموع (بآلاف الدولارات الأمريكية)	معدل سعر الوحدة (بالدولار الأمريكي)	عدد الوحدات (بالآلاف)	مصروفات إدارية (بآلاف الدولارات الأمريكية)	رسوم البنك كوكيل (بآلاف الدولارات الأمريكية)	أرباح أسهم مدفوعة (بآلاف الدولارات الأمريكية)	مجمل الدخل (بآلاف الدولارات الأمريكية)	إعادة تقييم (بآلاف الدولارات الأمريكية)	استثمارات/ (سحوبات) (بآلاف الدولارات الأمريكية)
٥٢	٠,٣٥	١٥٠	-	-	-	-	-	-
٦٣٧	٦,٨٥	٩٣	-	-	-	-	(٩)	-
١٦,٧٢١	٢,٦٥	٦,٣٠٤	-	-	-	-	-	(٥,٣٢٩)
-	-	-	-	-	-	-	-	(٢٢,٦١٠)
٩,٦٨٦	٢,٦٥	٣,٦٥٢	-	-	-	-	-	(٢٠٢)
٢,٦٣٣	١,٠٠	٢,٦٣٣	-	-	-	-	-	-
٢٩,٧٢٩			-	-	-	-	(٩)	(٢٨,١٤١)





بيان مصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٢٠١٦	٢٠١٧	
		مصادر صندوق الأعمال الخيرية والزكاة
		مساهمات من قبل المجموعة
-	٤,٤٦٨	
٩٥	٤٥	إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية (إيضاح ٢٩)
		مجموع المصادر
٩٥	٤,٥١٣	
		استخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة
		تبرعات لمؤسسات خيرية
(٦١.)	(٣,٨٣٣)	
		مجموع الاستخدامات
(٦١.)	(٣,٨٣٣)	
		فائض / (عجز) الاستخدامات على المصادر
(٥١٥)	٦٨.	
		رصيد صندوق الأعمال الخيرية والزكاة غير الموزع في ١ يناير
٢,٦٧٥	٢,١٦.	
		رصيد صندوق الأعمال الخيرية والزكاة غير الموزع في ٣١ ديسمبر (إيضاح ١٤)
٢,١٦.	٢,٨٤.	
		يتمثل في:
		صندوق الأعمال الخيرية
٢٦٧	١٣	
		زكاة مستحقة
١,٨٩٣	٢,٨٢٧	
٢,١٦.	٢,٨٤.	

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بآلاف الدولارات الأمريكية

١. تقرير المنشأة

مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب («البنك») شركة مساهمة بحرينية، تأسست في مملكة البحرين في سنة ١٩٩١ بموجب السجل التجاري رقم ٦٣١٤٤ ويعمل كبنك استثماري اسلامي بالجملة وفقاً لترخيص ممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي. ان أسهم البنك مدرجة في كل من سوق البحرين للأوراق المالية وسوق الكويت للأوراق المالية وسوق دبي للأوراق المالية.

تخضع أنشطة البنك لأنظمة مصرف البحرين المركزي واشراف هيئة رقابة شرعية وفقاً لدورها المنصوص عليه في عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

تشتمل أنشطة البنك الرئيسية على تقديم خدمات الاستشارات الاستثمارية ومعاملات استثمارية تتماشى مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

البيانات المالية الموحدة

تشتمل البيانات المالية الموحدة على نتائج البنك والشركات التابعة له («المجموعة»).

تشتمل الشركات التابعة الرئيسية التي تم توحيدها في هذه البيانات المالية على:

إسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	الشركة الأم / المالكة	نسبة الملكية الفعلية ٢٠١٧	نشاط العمل الرئيسي
جي اف اتش كابيتال المحدودة	الامارات العربية المتحدة	مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب	٪١٠٠	إدارة الاستثمارات
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب*	مملكة البحرين		٪٥٥,٤١*	أعمال مصرفية بالتجزئة
شركة بوابة المغرب للاستثمارية (CIGM)*	جزر الكايمن		٪٨٩,٢٦	تطوير العقارات
شركة مرفأ تونس للاستثمار*			٪٥١,٤١	تطوير العقارات
شركة استثمار مدينة نافي مومباي للطاقة، وشركة استثمار مدينة مومباي لتكنولوجيا المعلومات (معاً " مشاريع الهند"*)			٪٧٧,٢٠	تطوير العقارات
شركة فنادق العرين ش.ش.و			٪١٠٠	إدارة الضيافة
شركات مشاريع العرين ش.م.ب (مقفلة)	مملكة البحرين		٪١٠٠	تطوير العقارات
شركة العرين للترفيه والسياحة - جنة دلمون المفقودة ش.ش.و			٪١٠٠	التسليية وحديقة مائية
شركة جي سي إل سي بي أو إل للإدارة	جزر الكايمن		٪١٠٠	الاستحواذ على أصول مكاتب تجارية في الولايات المتحدة الأمريكية
شركة صروح، جزر الكايمان ("صروح")	جزر الكايمن		المصرف الخليجي التجاري	٪١٠٠,٠٠
عقارات الخليج، جزر الكايمان ("عقارات")		٪١٩,٨٠		شراء وبيع وتأجير ممتلكات مدرة للإيراد عبر دول مجلس التعاون الخليجي

* راجع إيضاح ٨١

يوجد لدى البنك العديد من الشركات ذات أغراض محدودة وشركات تابعة والتي تم تأسيسها بهدف تكاملها مع أنشطة البنك وشركاته التابعة الرئيسية.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

١. تقرير المنشأة (يتبع)

٢. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية من قبل المجموعة على نحو ثابت كما كانت مطبقة في السنوات السابقة:

أ) أساس الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقانون الشركات التجارية البحريني. بالتوافق مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل الأنظمة الصادر عن مصرف البحرين المركزي، تقوم المجموعة باتباع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة وذلك في الحالات التي لا يوجد لها معيار محاسبي صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة سارية المفعول للسنوات من ١ يناير ٢٠١٧

فيما يلي المعايير والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي أصبحت سارية المفعول من ١ يناير ٢٠١٧ والمتوقع أن تكون لها علاقة بالمجموعة.

لا يوجد أي معايير أو تفسيرات جديدة صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسارية المفعول للفترة المالية السنوية بعد ١ يناير ٢٠١٧.

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير نافذة بعد

معيير المحاسبة المالي رقم (٣٠) - إضمحلال الموجودات، والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) - انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية في ٢٠١٧. الهدف من هذا المعيار هو تأسيس سياسات المحاسبة وإعداد التقارير المالية لانخفاض القيمة والخسائر الائتمانية على مختلف التمويلات الإسلامية، والاستثمارات وبعض الموجودات الأخرى للمؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسات)، والمخصصات مقابل الالتزامات ذات المخاطر العالية، والتي تمكن على وجه الخصوص مستخدمي البيانات المالية الموحدة من التقييم العادل للمبالغ، والتوقيت، وعدم اليقين المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بهذه الموجودات والمعاملات. معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) سيحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (١١) - المخصصات والاحتياطات، وأجزاء من معيار المحاسبة المالي رقم (٢٥) - الاستثمار في الصوك والأسهم والأدوات المماثلة التي تعالج انخفاض القيمة.

معيير المحاسبة المالي رقم (٣٠) يصنف الموجودات والتعرضات إلى ٣ فئات، وذلك بناء على طبيعة المخاطر ذات العلاقة (أي المخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى)، ويصف ثلاث منهجيات لتقييم الخسائر لكل من فئات الأصول هذه (١) منهجية الخسائر الائتمانية، (٢) منهجية صافي القيمة القابلة للتحقق، و (٣) منهجية انخفاض القيمة.

لغرض هذا المعيار، يجب تصنيف الموجودات والتعرضات ضمن الفئات التالية:

أ. الموجودات والتعرضات الخاضعة للمخاطر الائتمانية (تخضع لمنهجية الخسائر الائتمانية):

١. الذمم المدينة؛

٢. التعرضات خارج الميزانية العمومية

ب) المخزون (يخضع لمنهجية صافي القيمة القابلة للتحقق).

ج) الموجودات والتعرضات التمويلية والاستثمارية الأخرى الخاضعة للمخاطر الأخرى، عدا مخاطر الائتمان (تخضع لمنهجية انخفاض القيمة)، باستثناء المخزون.

منهجية الخسائر الائتمانية للذمم المدينة والتعرضات خارج الميزانية العمومية تستخدم منهجية القياس المزدوج، والذي يتم بموجبها قياس مخصص الخسارة إما كخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً، أو خسائر ائتمانية متوقعة مدى الحياة.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقدم معيار المحاسبة المالي رقم (٣.) منهجية الخسائر الائتمانية مع نموذج تطوعي «للخسائر الائتمانية المتوقعة». نموذج انخفاض القيمة الجديد سيكون واجب التطبيق على الموجودات المالية التي تخضع لمخاطر الائتمان. كما يتطلب عدد من القرارات الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان؛
- اختيار النماذج والفرضيات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- عين عدد السيناريوهات المستقبلية والموازن ذات العلاقة لكل نوع من المنتجات/ الأسواق والخسائر الائتمانية المتوقعة المصاحبة.
- إعداد مجموعات من موجودات مالية مماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

سيكون المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من ١ يناير ٢٠٢٠، مع السماح بالتطبيق المبكر. وفقاً لأوامر الجهة التنظيمية في البحرين، يجب على جميع البنوك الإسلامية تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣.) مبكراً ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٨.

ستقوم المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣.) ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٨ ولن يتم تعديل معلومات أرقام المقارنة. قدرت المجموعة أن الأثر المقدر لمنهجية الخسائر الائتمانية بتاريخ التطبيق المبدئي لمعيار المحاسبة المالي رقم (٣.) سيخفض مجموع الموجودات بما يقارب ٢٥ مليون دولار أمريكي، وسيخفض من حقوق ملكية المساهمين بما يقارب ١٤ مليون دولار أمريكي كما في ١ يناير ٢٠١٨. الأثر المقدر يتعلق بشكل رئيسي بالزيادة في مخصص الخسائر الائتمانية بموجب متطلبات انخفاض القيمة الجديدة. تستمر المجموعة بتعديل وتحسين والتحقق من صحة نماذج انخفاض القيمة، وضوابط العمليات ذات الصلة، والتي قد تغير الأثر الحقيقي عند التطبيق.

ب) أساس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا بعض الاستثمارات في الأوراق المالية حيث تم احتسابها على أساس القيمة العادلة. تقوم المجموعة بتصنيف مصروفاتها في بيان الدخل الموحد باستخدام طريقة طبيعة المصروف. البيانات المالية الموحدة معروضة بالدولار الأمريكي والتي تمثل العملة الوظيفية لمعاملات المجموعة. تم تقريب جميع المعلومات المالية المعروضة بالدولار الأمريكي إلى أقرب ألف، فيما عدا المشار إليه خلاف ذلك في البيانات المالية الموحدة.

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة تقديراً في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم مراجعة التقديرات والفرضيات بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها هذا التعديل وأي فترات مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة أن الفرضيات المستخدمة مناسبة، وأن البيانات المالية الموحدة تعرض الوضع المالي والنتائج بشكل عادل. إن الأمور التي تتطلب قدر كبير من التقدير أو التعقيد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبيّنة في إيضاح (٣).

ج) أساس التوحيد

أ) توحيد الأعمال

يتم احتساب توحيد الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ وبتاريخ الاستحواذ، وهو التاريخ الذي انتقلت فيه السيطرة إلى المجموعة. السيطرة هي سلطة التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. عند تقييم السيطرة، تأخذ المجموعة بالاعتبار حقوق التصويت المحتملة والتي يمكن ممارستها حالياً.

تقوم المجموعة بقياس الشهرة بتاريخ الاستحواذ كما يلي:

- القيمة العادلة للمقابل المحول، زائداً:
- المبلغ المحتسب للحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة، زائداً:
- إذا تحقق توحيد الأعمال على مراحل، القيمة العادلة لحصص حقوق الملكية الموجودة سابقاً في الشركة المشتراة، مطروحاً:
- صافي المبلغ المحتسب (في العادة القيمة العادلة) للموجودات القابلة للتحديد المشتراة، والمطلوبات القابلة للتحديد التي أخذتها المجموعة على عاتقها.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج) أساس التوحيد (يتبع)

عندما يكون الفائض سالباً، يتم مباشرة احتساب ربح صفقة الشراء في بيان الدخل الموحد.

المقابل المحول لا يشمل المبالغ المتعلقة بسداد أي علاقة سابقة. يتم عادة احتساب هذه المبالغ في بيان الدخل الموحد.

تكاليف المعاملات، عدا تلك المتعلقة بإصدار أدوات دين أو حقوق ملكية، والتي تتكبدتها المجموعة في توحيد الأعمال، يتم احتسابها كمصروفات عند تكبدها.

يتم قياس أي التزام طارئ بالقيمة العادلة في تاريخ الشراء. إذا تم تصنيف هذا الالتزام كحقوق ملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه، ويتم احتساب السداد ضمن حقوق الملكية. ويتم احتساب أي تغيرات لاحقة في القيمة العادلة للالتزام الطارئ في بيان الدخل الموحد.

٢) الشركات التابعة

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل الشركات ذات الأغراض الخاصة) خاضعة لسيطرة المجموعة. توجد السيطرة عندما يكون للمجموعة سلطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ الحصول على السيطرة ويتم التوقف عن التوحيد عند فقدان تلك السيطرة.

٣) حصص غير مسيطرة

يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية في صافي موجودات الشركة المشتراة القابلة للتحديد في تاريخ الشراء.

٤) الشركات ذات الأغراض الخاصة

تشتمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة على البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له. الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة البنك. توجد السيطرة عندما يكون للبنك سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يُفترض وجود السيطرة عندما يمتلك البنك غالبية حقوق التصويت في الإستثمار.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق أصول معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو إستثمار وعادة تكون حقوق التصويت ذات أهمية لتشغيل هذه الشركات. يتم تحديد ما إذا كان المستثمر يتصرف كمدير أو وكيل بناءً على إمتلاكه سلطة إتخاذ القرار في الإستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد وبالتالي مدى العلاقة بين السلطة والعوائد. إن إمتلاك المستثمر سلطة إتخاذ القرار في الإستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير أو وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد. إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ج) أساس التوحيد (يتبع)

تقوم المجموعة بصفتها كوصي بإدارة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة وأدوات الاستثمارات الأخرى نيابة عن المستثمرين. البيانات المالية لهذه الشركات ذات الأغراض الخاصة لم يتم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة. يتضمن إيضاح رقم ٥٢ معلومات عن الموجودات تحت الإدارة من قبل المجموعة.

(هـ) فقد السيطرة

عند فقدان السيطرة، تقوم المجموعة بإلغاء احتساب موجودات ومطلوبات الشركة التابعة، وأي حصص غير مسيطرة، ومكونات حقوق الملكية الأخرى ذات العلاقة بالشركة التابعة. يتم احتساب أي فائض أو عجز ينتج عن فقدان السيطرة في بيان الدخل الموحد. إذا احتفظت المجموعة بأي حصة في الشركة التابعة السابقة، يتم قياس تلك الحصة بالقيمة العادلة بتاريخ فقدان السيطرة. لاحقاً، يتم قياس هذه الحصة كاستثمار محتسب بطريقة حقوق الملكية، أو وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة لاستثمارات الأوراق المالية، وذلك اعتماداً على مستوى السيطرة المحتفظ بها.

(٦) الاستثمارات في الشركات الزميلة (الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية)

الشركات الزميلة هي الشركات الخاضعة لتأثير مهم من قبل المجموعة، ولكن ليس لها سيطرة أو سيطرة مشتركة على السياسات المالية التشغيلية. يكون للمجموعة تأثير مهم على الشركات الزميلة عندما تمتلك المجموعة نسبة تتراوح بين ٢٠٪ و ٥٠٪ من حقوق التصويت في الشركات الزميلة.

عند احتساب استثمار في شركة زميلة مبدئياً، تقوم المجموعة باختيار السياسة المحاسبية إما باحتساب الاستثمار بطريقة حقوق الملكية أو كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تستغل المجموعة الإعفاء الموجود في معيار المحاسبة المالي رقم ٢٤ - الاستثمار في الشركات الزميلة، على اعتبار أنها مؤسسة ذات رأسمال مخاطر وتقوم بتصنيف بعض استثماراتها في الشركة الزميلة «كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل». يتم إدارة، وتقييم، وإعداد تقارير داخلية عن هذه الاستثمارات على أساس القيمة العادلة (راجع إيضاح ٢ (و)).

إذا تم اختيار طريقة حقوق الملكية لاحتساب الاستثمار في شركة زميلة، يتم احتساب الاستثمارات مبدئياً بالتكلفة، ويتم زيادة أو خفض القيمة الدفترية لاحتساب نصيب المستثمر من ربح أو خسارة الشركة المستثمر فيها بعد تاريخ الشراء. التوزيعات المستلمة من الشركة المستثمر فيها تخفض القيمة الدفترية للاستثمار. قد تكون التعديلات على القيمة الدفترية ضرورية للتغيرات في نصيب المستثمر في الشركة المستثمر فيها والناجمة من تغيرات حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى صفر ويتم وقف احتساب أي خسائر إضافية ماعدا في حال تكبدت المجموعة التزامات قانونية أو إعتيادية أو قامت بدفع مبالغ بالنيابة عن الشركة الزميلة. يتم التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية لاحتساب الاستثمار في شركة زميلة عندما يتم تصنيف الاستثمار كمحتفظ به لغرض البيع.

(٧) معاملات تم استبعادها عند توحيد البيانات المالية والاحتساب بطريقة حقوق الملكية

يتم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة وأي إيرادات أو مصروفات غير محققة (ما عدا أرباح أو خسائر صرف العملات الأجنبية) والناجمة عن عمليات مع الشركات التابعة للمجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. يتم أيضاً استبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات بين المجموعة مع الشركات الزميلة المحتسبة بطريقة حقوق الملكية إلى حد نصيب المجموعة من هذه الشركات. كما يتم أيضاً استبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة نفسها فقط لحد أن لا يكون هناك دلائل انخفاض في القيمة. يتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة المحتسبة بطريقة الملكية عند الضرورة، للتأكد من توافقها مع تلك التي تطبقها المجموعة.

(د) معاملات بالعملة الأجنبية

(١) العملة المستعملة في انجاز المعاملات والعملة المستعملة في إعداد البيانات المالية

يتم قياس بنود البيانات المالية الموحدة باستخدام العملة الاقتصادية الرئيسية للبيئة التي يعمل فيها هذا البنك (عملة التعامل). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدولار الأمريكي وهي العملة المستعملة من قبل المجموعة في معاملاتها والعملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(د) معاملات بالعملة الأجنبية (يتبع)

(٢) المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية في تاريخ المركز المالي إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في نهاية فترة إعداد التقارير المالية. البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بناء على التكلفة التاريخية يتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملة الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ المركز المالي في بيان الدخل. تدرج فروقات تحويل البنود غير النقدية المحتسبة بالقيمة العادلة للموجودات المالية، كبعض أسهم حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات.

(٣) العمليات الأجنبية

يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الخارجية، بما في ذلك الشهرة وتساويات القيمة العادلة الناتجة من الاستحواذ، إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف السائد في تاريخ بيان المركز المالي. يتم تحويل إيرادات ومصروفات العمليات الخارجية إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف السائد في تاريخ تلك المعاملات.

يتم تجميع فروقات تحويل العملات الأجنبية في احتياطي تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية، باستثناء إلى حد تخصيص فروقات التحويل إلى الحصص غير المسيطرة.

عندما يتم بيع العمليات الأجنبية في مجملها، بحيث يتم فقدان السيطرة، يتم إعادة تصنيف المبلغ المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى بيان الدخل الموحد كجزء من ربح أو خسارة البيع.

(هـ) مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات ويُدْرَج صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط عندما يوجد حق قانوني قابل للتنفيذ لإجراء مقاصة للمبالغ المعترف بها وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسهيل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فقط إذا كانت معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تسمح بذلك. أو للأرباح والخسائر الناتجة من مجموعة المعاملات متشابهة.

(و) الاستثمارات في الأوراق المالية

تصنف المجموعة الاستثمارات في الأوراق المالية والتي تتضمن أدوات دين وحقوق الملكية، ما عدا الاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة المحتسبة بطريقة الملكية (راجع إيضاح ٢-ج (٢ و ٦)).

(١) التصنيف

تصنف المجموعة استثمارات الأوراق المالية إما كأدوات دين أو أدوات حقوق ملكية.

أدوات الدين:

هي استثمارات ذات دفعات أرباح ورأس مال ثابتة أو قابلة للتحديد لحامل الأداة. تصنف الاستثمارات في أدوات الدين تصنف ضمن الفئات التالية:

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

هي استثمارات إما لا يتم إدارتها على أساس العوائد التعاقدية أو المصنفة عند الاحتساب المبدئي بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، لتجنب أي عدم تطابق ممكن أن ينتج عند قياس الموجودات أو المطلوبات، أو احتساب الأرباح أو الخسائر عليها كأسس مختلفة. حالياً، لا تملك المجموعة أي استثمارات ضمن هذه الفئة.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

د) معاملات بالعملة الأجنبية (يتبع)

١) التصنيف (يتبع)

بالتكلفة المطفأة

هي استثمارات أدوات الدين غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي يتم إدارتها على أساس العائد التعاقدية.

أدوات حقوق الملكية:

أدوات حقوق الملكية هي استثمارات لا تحمل ملامح أدوات الدين، وتشمل أدوات تملك مصلحة في موجودات المنشأة، بعد طرح المطلوبات. تصنف استثمارات أدوات حقوق الملكية ضمن الفئات التالية:

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

استثمارات أدوات حقوق الملكية المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل تشمل استثمارات محتفظ بها للمتاجرة أو مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاحتساب المبدئي.

تصنف الاستثمارات كاستثمارات محتفظ بها بغرض المتاجرة إذا تم شراؤها أو تم إصدارها بشكل رئيسي بغرض الحصول على أرباح ناتجة من التقلبات قصيرة الأجل في الأسعار أو هامش المتداولين أو جزء من محفظة استثمارية، ويوجد لها دليل على نمط فعلي حديث لتحقيق أرباح على المدى القصير، يتم تصنيفها أيضاً كاستثمارات محتفظ بها بغرض المتاجرة. حالياً، لا يوجد لدى المجموعة أية استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة.

عند الاحتساب المبدئي، يمكن تصنيف أدوات حقوق الملكية كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل فقط إذا كانت الاستثمارات تدار ويتم تقييم أداؤها داخلياً من قبل الإدارة على أساس القيمة العادلة.

بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية، عدا تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، تصنف بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، وتشمل على استثمارات في بعض الأوراق المالية المدرجة وغير المدرجة.

٢) الاحتساب وإلغاء الاحتساب

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الموجودات المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

٣) القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، زائداً، عدا الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، تكاليف المعاملة التي يمكن نسبها مباشرة لعملية الشراء أو الإصدار.

بعد التسجيل المبدئي، يتم لاحقاً إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. تحتسب أرباح / (خسائر) القيمة العادلة مع الأخذ بالاعتبار قسمة الأجزاء ذات العلاقة بحقوق الملكية للمساهمين وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار. عند بيع، أو انخفاض قيمة، أو تحصيل، أو التخلص من





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(د) معاملات بالعملة الأجنبية (يتبع)

(٣) القياس (يتبع)

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، تحول الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي احتسبت سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

(٤) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

إن التكلفة المطفأة للأصل أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل أو الالتزام المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأس مالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد إلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس. تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار. يعتبر السوق نشطاً عندما تتوافر فيه الأسعار المدرجة بسهولة وبشكل منظم وتمثل معاملات سوق حقيقية ومتكررة بانتظام على أسس تجارية. كما تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة باستخدام طرق تقييم عندما يكون السوق غير نشط، وتشمل طرق التقييم استخدام معاملات تجارية حديثة بين طرفين ملمين، إن وجد، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة وطرق تقييم أخرى ذات مناهج اقتصادية مقبولة لتسعير الأدوات المالية.

(ز) موجودات التمويلات

موجودات التمويلات هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، وإستئجار، ووكالة. يتم قياس موجودات التمويلات من تاريخ نشأتها وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

(ح) موجودات مشتراة لغرض التأجير

تظهر الموجودات المشتراة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتملك) والتي تتكون من موجودات الإيجار التمويلية، بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض في القيمة. وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الموجودات المؤجرة للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار. يتم إحتساب الإستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت بمعدلات تقلل من تكلفة الأصول المؤجرة بصورة منتظمة على مدى فترة التأجير. تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم إمكانية وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المشتراة لغرض التأجير. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات (شاملة أقساط إيجارات مستحقة) والقيمة القابلة للإسترداد المقدرة. تُحْمَل خسائر الإنخفاض في القيمة (إن وجدت) على بيان الدخل الموحد.

(ط) إيداعات لدى ومن مؤسسات مالية وأخرى

تشتمل هذه الإيداعات على مبالغ مودعة أو مستلمة وفق عقود مطابقة للشريعة الإسلامية. تكون هذه الإيداعات عادة قصيرة الأجل وتظهر بالتكلفة المطفأة.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(د) معاملات بالعملة الأجنبية (يتبع)

(٤) مبادئ القياس (يتبع)

(ي) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد، وأرصدة لدى البنوك، وموجودات مالية قصيرة الأجل عالية السيولة (إيداعات لدى مؤسسات مالية) تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ شرائها وهي غير معرضة لتغير القيمة العادلة، وتستخدم من قبل المجموعة لإدارة الالتزامات قصيرة الأجل. النقد وما في حكمه لا يشمل أرصدة البنوك المقيدة وغير المتوفرة للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.

(ك) العقارات الاستثمارية

العقارات الاستثمارية هي عبارة عن قطع أراضي ومباني. العقارات الاستثمارية هي عقارات محتفظ بها بغرض التأجير، أو ارتفاع قيمتها، أو كلاهما، ولكن ليس لغرض البيع في سياق الاعمال الاعتيادية، أو لاستخدام المجموعة لتقديم خدماتها أو لأغراض إدارية. ويتم قياسها مبدئياً بالتكلفة، بالإضافة إلى تكاليف المعاملة. لاحقاً للاحتساب المبدئي، تظهر العقارات الاستثمارية بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم، ومخصصات انخفاض القيمة المتراكمة. لا يحتسب الاستهلاك على الأرض.

يتم نقل العقارات إلى العقارات الاستثمارية عندما يكون هناك تغير في الاستخدام، يدل عليه:

(١) نهاية إشغاله من قبل المالك، لتحويله من عقار يشغله المالك إلى عقارات استثمارية.

(٢) بداية الإجارة التشغيلية لطرف آخر، لتحويله من عقارات للتطوير إلى عقارات استثمارية.

بالإضافة لذلك، يتم تحويل العقارات الاستثمارية إلى عقارات للتطوير عندما يكون هناك تغير في الاستخدام، يدل عليه:

(١) بداية الاستخدام الذاتي، لتحويله من العقارات الاستثمارية إلى عقار يشغله المالك.

(٢) بداية التطوير بهدف البيع، لتحويله من عقارات استثمارية إلى عقارات للتطوير.

يتم إلغاء احتساب العقارات الاستثمارية عند بيعها، أو عند سحبها من الاستعمال بشكل دائم ولا يتوقع أن يكون هناك أي منافع اقتصادية مستقبلية من بيعها. أي ربح أو خسارة ناتج من إلغاء احتساب العقارات الاستثمارية (محتسبة كالفرق بين صافي عائد البيع والقيمة الدفترية للأصل) يتم تضمينه في بيان الدخل الموحد في الفترة التي يتم فيها إلغاء الاحتساب.

(ل) عقارات للتطوير

عقارات للتطوير تمثل عقارات محتفظ بها لغرض البيع أو التطوير والبيع في سياق العمل الطبيعي. يتم احتساب عقارات للتطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل.

(م) الممتلكات والآلات والمعدات

تظهر الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة، إن وجدت. التكلفة تشمل جميع التكاليف المتعلقة باستبدال أي جزء من الممتلكات والآلات والمعدات، وتكاليف الاقتراض لتقديرات الإنشاءات طويلة الأمد، إذا تم استيفاء معايير الاحتساب. يتم احتساب جميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في بيان الدخل الموحد عند تكبدها.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

م) الممتلكات والآلات والمعدات (يتبع)

يتم احتساب الإستهلاك لتكلفة الممتلكات والآلات والمعدات على أساس القسط الثابت بموجب معدلات سنوية والهدف منها إستهلاك تكلفة الموجودات، ناقصاً القيمة المقدرة لبيعها في نهاية عمرها الإنتاجي، ويتم احتسابه عادة في بيان الدخل الموحد.

العمر الإنتاجي لممتلكات والآلات والمعدات للأعمال الصناعية هي كما يلي :

مباني وبنى تحتية مؤجرة	١٥-٣ سنة
مصانع ومكائن	٨ - ٤ سنوات
أدوات ومعدات	٣ سنوات
الحاسبات الإلكترونية	٣-٥ سنوات
الأثاث والتراكيبات	٥-٨ سنوات
السيارات	٤-٥ سنوات

يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات لانخفاض القيمة عندما يكون هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى عدم القدرة على استرداد القيمة الدفترية. إن وجدت مثل هذه المؤشرات، وإذا كانت القيمة الدفترية تفوق القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى القيمة القابلة للاسترداد، كونها القيمة الأعلى بين القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة.

يتم إلغاء احتساب أي جزء من الممتلكات والآلات والمعدات عند بيعها، أو حينما لا يتوقع أن يكون هناك أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها. يتم احتساب أي ربح أو خسارة من الغاء الاحتساب في بيان الدخل الموحد في سنة إلغاء الاحتساب.

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطرق احتساب الاستهلاك الموجودات سنوياً، وتعديلها كلما كان ذلك مناسباً.

ن) موجودات غير ملموسة

الشهرة

يتم قياس الشهرة التي تنشأ من استحواذ شركات تابعة بالتكلفة مطروحاً منها خسائر انخفاض القيمة المتراكمة.

موجودات غير ملموسة أخرى

يتم مبدئياً احتساب الموجودات غير الملموسة المستحوز عليها بصورة فردية بالتكلفة. تكلفة الموجودات غير الملموسة المستحوز عليها من خلال عملية إندماج الأعمال هي قيمتها العادلة بتاريخ الاستحواذ. يتم لاحقاً، احتساب الموجودات غير الملموسة بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. بالنسبة للموجودات غير الملموسة التي تم تكوينها داخلياً، عدا تكاليف التطوير المرسمة، فإنه لا يتم رسملتها، ويتم احتساب المصروفات في بيان الدخل الموحد في الفترة التي يتم تكبدها فيها. يتم تحديد ما إذا كانت الأعمار الافتراضية للموجودات غير الملموسة محددة أو غير محددة المدة.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على فترة . اسنوات، ويتم تقييمها لانخفاض القيمة متى ما كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة. يتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة بتاريخ نهاية كل سنة مالية. تحتسب التغيرات في الأعمار الافتراضية المتوقعة أو نمط الاستهلاك المتوقع للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتمثلة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، كلما كان ذلك مناسباً، ويتم التعامل معها كتغييرات في التقديرات المحاسبية. يتم احتساب مصروف الإطفاء على الأصول غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الدخل الموحد ضمن فئة المصروفات المتطابقة مع وظيفة الأصل غير الملموس.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٢. أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

(ن) موجودات غير ملموسة (يتبع)

لا يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار غير المحددة، ولكن يتم فحصها سنوياً لانخفاض القيمة، إما بصورة فردية أو على مستوى الوحدة المولدة للنقد. يتم مراجعة تقييم الأعمار غير المحددة سنوياً لتحديد ما إذا كان لا يزال من الممكن دعم الأعمار غير المحددة. وإذا لم يكن ذلك ممكناً، فإنه يتم تغيير الأعمار من غير محددة إلى محددة على أساس مستقبلي. تتكون الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار غير المحددة من رخصة إنشاء وتشغيل مصنع للأسمنت في مملكة البحرين.

يتم قياس الأرباح والخسائر الناتجة من إلغاء احتساب أي من الأصول غير الملموسة كالفرق بين صافي عوائد البيع والقيمة الدفترية للأصل، ويتم احتسابها في بيان الدخل الموحد عند إلغاء احتساب الأصل.

(س) انخفاض قيمة الموجودات

تقوم المجموعة بعمل تقييم في نهاية فترة إعداد التقارير المالية لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة أصل مالي محدد. الأدلة على الانخفاض في قيمة الموجودات المالية يمكن أن تشمل عجز أو تأخير المقترضين في السداد، أو إعادة هيكلة القرض أو المبلغ المدفوع مقدماً من قبل المجموعة، بشروط لا تعتبرها المجموعة في ظروف أخرى، مؤشرات على أن المقترض أو المصدر سيعلن إفلاسه، إنتهاء سوق نشط لأحد أنواع الأوراق المالية، أو أي معلومات تتعلق بمجموعة من الموجودات، كتغيرات سلبية في وضع دفعات المقترضين أو المصدر، أو الأوضاع الاقتصادية المتلازمة مع العجز في المجموعة.

الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة

تتمثل خسائر انخفاض الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة في الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدره المخصومة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي. يتم احتساب الخسائر في بيان الدخل الموحد وتسجل في المقابل في مخصص الانخفاض. عندما يتسبب حدث وقع لاحقاً بخفض قيمة الخسائر، يتم عكس خسائر الانخفاض في بيان الدخل الموحد.

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة أدوات حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يتم الأخذ في الاعتبار وجود انخفاض جوهري أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من سعر التكلفة لتحديد ما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الموجودات وبالتالي احتساب خسائر انخفاض القيمة. إذا وجد مثل هذا الدليل لاستثمارات أدوات حقوق الملكية، فإن خسارة إعادة القياس غير المحققة يتم تحويلها من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد. خسائر انخفاض القيمة المحتسبة في بيان الدخل الموحد لاستثمارات أسهم حقوق الملكية يتم عكسها مباشرة في حقوق الملكية.

في حالة أدوات حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة وفي غياب قيمة عادلة موثوقة، تقوم المجموعة بعمل تقييم لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة كل استثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية والمؤشرات التشغيلية والاقتصادية الأخرى. يحتسب الانخفاض في قيمة الاستثمارات إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدره أقل من تكلفة الاستثمار. تحمل جميع خسائر انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل الموحد ولا يمكن عكسها لاحقاً.

الموجودات الأخرى غير المالية

يتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات المجموعة أو الوحدات المولدة للنقد، عدا الموجودات المالية، في نهاية فترة إعداد التقارير المالية لتحديد دلائل إنخفاض في القيمة. الوحدة المولدة للنقد هي أصغر مجموعة موجودات معرفة تولد تدفقات نقدية مستقلة بشكل كبير عن بقية موجودات المجموعة. إذا وجد مثل هذا الدليل، يتم تقدير القيمة المتوقع إسترجاعها من هذه الموجودات. القيمة المتوقع إسترجاعها للأصل أو الوحدة المولدة للنقد هي القيمة الدفترية أو القيمة العادلة مطروحا منها تكلفة البيع، أيهما أكبر. وتحتسب الخسائر المترتبة من الإنخفاض إذا فاقت القيمة الدفترية لأي موجود أو الوحدة المولدة للنقد للقيمة المتوقع إسترجاعها. وتحمل هذه الخسائر على بيان الدخل الموحد. يتم عكس الخسارة فقط عند وجود دليل بعدم استمرار وجود إنخفاض في قيمة الموجود وهناك تغيير في التقديرات المستخدمة في تحديد القيمة المتوقع إسترجاعها للأصل. لا يتم إطفاء الشهرة المحتسبة بشكل منفصل ويتم مراجعتها سنوياً، لتحديد ما إذا كان هناك انخفاض القيمة، وتسجل بالتكلفة مطروحا منها خسائر انخفاض القيمة المتركمة. لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة للشهرة المحتسبة بشكل منفصل.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٢. أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

ع) أموال المستثمرين

تمثل أموال لمشاريع التي تم إنشاؤها والترويج لها من قبل المجموعة، أودعت لدى المجموعة بانتظار صرفها على المشاريع ذات العلاقة، وتظهر بالتكلفة المطفأة.

ف) حسابات جارية للعملاء

يتم احتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الإستثمارية) عند إستلامها من قبل المجموعة. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قبل المجموعة بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

ص) مطلوبات التمويل

تمثل مطلوبات التمويل تسهيلات من مؤسسات مالية، وتمويلات عن طريق إصدار صكوك. يتم مبدئياً قياس مطلوبات التمويل بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. تحتسب تكاليف التمويل، وأرباح الأسهم، والخسائر ذات العلاقة بمطلوبات التمويل في بيان الدخل الموحد كمصروفات التمويل. تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية أو إلغائها أو إنتهائها. عند إطفاء أي من مطلوبات التمويل من خلال إصدار الأسهم الاعتيادية للبنك، يحتسب البنك الفرق بين مبلغ القيمة الدفترية للالتزام المالي المطفأ والقيمة العادلة للأسهم الصادرة في بيان الدخل الموحد.

تشمل مطلوبات التمويل على أدوات مالية مركبة في هيئة «مرابحات قابلة للتحويل» تصدرها المجموعة، ويمكن تحويلها لأسهم رأس المال كخيار لمالكها. يحتسب عنصر الالتزام للأداة المالية المركبة مبدئياً بالقيمة العادلة للالتزام مشابه لـ يملك خيار التحويل لأسهم.

يحتسب عنصر الملكية مبدئياً كالفرق بين القيمة العادلة للأداة المالية المركبة ككل والقيمة العادلة لعنصر الالتزام. يتم احتساب مصروفات المعاملات التي يمكن نسبها مباشرة لعنصر الالتزام والملكية بالتناسب لقيمتها الدفترية المبدئية.

يتم قياس عنصر الالتزام للمرابحة القابلة للتحويل بالقيمة المطفأة بعد الاحتساب المبدئي باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. لا يتم لاحقاً إعادة قياس عنصر الملكية للأداة المالية المركبة.

ق) ضمانات مالية

الضمانات المالية هي العقود التي تتطلب من المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يحتسب عقد الضمان المالي ابتداءً من تاريخ إصداره. تحتسب المطلوبات الناشئة من عقد الضمانة المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، عندما يصبح وفقاً للضمان محتمل. أصدرت المجموعة ضمانات مالية لدعم مشاريع التطوير الخاصة بها (إيضاح ٥٣).

ر) أرباح الأسهم ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

يتم احتساب أرباح الأسهم المقترح توزيعها على المساهمين ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.

ش) رأس المال والاحتياطيات

تصنف المجموعة أدوات رأس المال كمطلوبات مالية أو أدوات حقوق ملكية وفقاً لمضمون الشروط التعاقدية للأدوات. تتكون أدوات حقوق الملكية للمجموعة من أسهم عادية، وعنصر الملكية للمدفوعات على أساس الأسهم، وأدوات قابلة للتحويل. التكاليف الإضافية التي يمكن نسبها مباشرة لإصدار أدوات حقوق الملكية تطرح من القياس المبدئي لأدوات حقوق الملكية.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٢. أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

(ش) رأس المال والاحتياطيات (يتبع)

أسهم الخزينة

يحتسب المبلغ المدفوع لشراء أسهم الخزينة في حقوق الملكية، بما في ذلك جميع المصروفات المباشرة المتكبدة التي يمكن نسبها إلى عملية الشراء. يظهر المبلغ المستلم من بيع أسهم الخزينة في البيانات المالية كتغير في حقوق الملكية. لا يحتسب ربح أو خسارة في بيان الدخل الموحد للمجموعة عن بيع أسهم الخزينة.

الاحتياطي القانوني

بموجب متطلبات الشركات التجارية البحرينية لسنة ٢٠١٣، يتم تحويل ١٠٪ من صافي الربح السنوي إلى احتياطي قانوني والذي لا يتم توزيعه إلا في حالة تصفية البنك. يجوز إيقاف هذا الاستقطاع عندما يبلغ الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. يتم تحويل هذا المخصصات للاحتياطي القانوني عند موافقة المساهمون عليها.

ت) حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حسابات استثمار غير مقيدة، ولها حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من استثمار هذه الأموال.

تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الاستثمار. من إجمالي الإيراد من حسابات الاستثمار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار بعد توفير المخصصات، والاحتياطيات، وبعد طرح حصة المجموعة كمضارب. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. تتحمل المجموعة المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه الأموال ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار.

تظهر حسابات الاستثمار بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في احتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمارات. احتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات المضاربة، قبل احتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب الودائع من الاستثمارات. احتياطي مخاطر الاستثمار هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات أصحاب حسابات الاستثمار، بعد احتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب حسابات الاستثمار. ينتج عن إنشاء هذه الاحتياطيات زيادة في المطلوبات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة موجودات مقتناة بواسطة أموال أصحاب هذه الحسابات المقيدة وما شابهها حيث تقوم المجموعة بصفتها مدير استثمار بإدارتها إما على أساس عقود مضاربة أو وكالة. يتم استثمار أموال حسابات الاستثمار المقيدة في مشاريع محددة بناءً على توجيهات أصحاب هذه الحسابات. لا يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها تحت هذا التصنيف ضمن موجودات المجموعة في البيانات المالية الموحدة.

ث) احتساب الإيراد

يتم احتساب الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق. يحتسب الإيراد إلى حد أنه من المرجح أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بيند الإيرادات ستندفق للمجموعة، وأنه بالإمكان قياس الإيراد بصورة موثوقة، وتم استيفاء معايير محددة لكل من أنشطة المجموعة كما هو مشروع أدناه:

القطاع المصرفي

إيراد العملات

يتم احتساب إيراد إيداعات لدى/ من مؤسسات مالية على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد باستخدام معدل الربح الفعلي.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٢. أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

(ث) إحتساب الإيراد (يتبع)

يتم إحتساب إيراد أرباح الأسهم من أوراق مالية استثمارية عند التأكد من وجود حق الاستلام، وهو عادة تاريخ الفصل لاستلام الأرباح بالنسبة للأسهم.

يتم احتساب إيرادات / مصروفات التمويل باستخدام طريقة التكلفة المطفأة باستخدام معدل الربح الفعلي للأصل / الالتزام المالي.

تعتبر الرسوم وإيرادات العمولات جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للأدوات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الموجودات المالية. يتم إحتساب الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولة البيع، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم ترتيب التكتلات، متى تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

يتم إحتساب **إيراد عقود المرابحات والوكالات** على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد باستخدام معدل الربح الفعلي.

يتم إحتساب أرباح أو خسائر البنك المتعلقة بمعاملات **عقود المشاركة** التي تبدأ وتنتهي خلال فترة مالية واحدة في بيان الدخل وقت تصفيته (إنهاء العقد). إذا كانت هذه العقود تتخلل أكثر من فترة مالية، يتم إحتساب الأرباح بالمقدار الذي توزع فيه هذه الأرباح خلال تلك الفترة ووفقاً لنسبة المشاركة في الأرباح المنصوص عليها في عقد المشاركة.

يتم إحتساب إيراد **الموجودات المشتراة لغرض التأجير** (الإجارة المنتهية بالتمليك) بالتناسب مع الفترة الزمنية التي يغطيها الإيجار.

يتم إحتساب **إيراد من الصكوك** وكذلك إيرادات **وتكاليف الإيداعات** باستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

القطاع غير المصرفي

يحتسب إيراد من بيع البضائع عند استلام العميل للبضاعة.

يحتسب إيراد تقديم الخدمات، عندما يتم تقديم هذه الخدمات.

(ج) إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بعدم إحتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع الشريعة الإسلامية. ووفقاً لذلك، تحول أرباح المصادر غير الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية الذي تستخدمه المجموعة للأعمال الخيرية.

(د) الزكاة

وفقاً لقرار المساهمين، يتوجب على المجموعة دفع الزكاة على الأرباح غير الموزعة. كما يتوجب عليها احتساب الزكاة المتوجبة على المساهمين نظير حصتهم من الأرباح الموزعة وأشعارهم بها وذلك عن طريق تقرير خاص تصدره المجموعة وتوافق عليه هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة. تعتمد طريقة الاحتساب من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

(ض) منافع الموظفين

(ا) المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم وتسجل كمصروف متى ما قدمت الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح، إذا كان على المجموعة التزام قانوني أو اعتيادي حالي كنتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها، و





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٢. أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

(ض) منافع الموظفين (يتبع)

إذا كان بالإمكان تقدير هذا الالتزام بصورة موثوقة. تحتسب منافع إنهاء الخدمة كمصرف عندما يكون من الثابت التزام المجموعة بخطة رسمية مفصلة إما لإنهاء الخدمات قبل تاريخ التقاعد الطبيعي، أو لتوفير منافع إنهاء الخدمة نتيجة لعرض تشجيعي للتقاعد الاختياري، بدون احتمال حقيقي للانسحاب.

٢) منافع ما بعد نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي وهو نظام «اشتراكات محددة»، والذي يتم بموجبه تحصيل اشتراكات شهرية من البنك والعمال على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم احتساب مساهمات البنك كمصرف في بيان الدخل الموحد متى استحققت.

يستحق الموظفون الأجانب وبعض الموظفين البحرينيين الذين يعملون بعقود عمل محددة مكافأة نهاية الخدمة، على أساس مدة الخدمة وآخر راتب شهري. تم عمل مخصص لهذا الالتزام غير الممول، وهو نظام منافع محددة عن طريق حساب الالتزام النظري على افتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل بتاريخ نهاية السنة. تعتبر هذه المنافع كنظام «منافع محددة»، ويتم احتساب أي زيادة أو نقصان في هذا الالتزام في بيان الدخل الموحد.

كما يوجد لدى المجموعة نظام توفير اختياري للموظفين، حيث تساهم المجموعة والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء وهم موظفين من المجموعة. يعتبر هذا البرنامج في طبيعته كنظام اشتراكات محددة، ويتم احتساب مساهمات المجموعة كمصرف في بيان الدخل الموحد متى استحققت.

٣) برنامج مكافأة الموظفين على أساس منح أسهم البنك

لدى البنك برنامج مكافأة للموظفين على أساس منح أدوات حقوق الملكية («البرنامج»). وفقاً لهذا البرنامج، يتم منح الموظفين أسهم في البنك كمكافأة على إنجاز بناءً على شروط أداء غير سوقية وشروط خدمات (شروط المنح).

يتم احتساب القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بتاريخ المنح كمصرف للموظفين في بيان الدخل مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية على فترة استحقاق الموظفين لهذه الأدوات من غير قيد أو شرط.

يتم الأخذ في الاعتبار الشروط الأخرى غير شروط المنح عند تقدير القيمة العادلة لأدوات الملكية ولكن لا تؤخذ في الاعتبار عند تقدير عدد أدوات الملكية التي ستمنح. لا يؤخذ في الاعتبار شروط الخدمات وشروط الأداء غير السوقية المرتبطة بالمعاملات عند تحديد القيمة العادلة ولكن تؤخذ في الاعتبار عند تقدير عدد أدوات الملكية التي ستمنح. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصرف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء لها، ليكون المبلغ المحتسب كمصرف وفقاً لعدد الأسهم التي لا تستوفي شروط الخدمات وشروط الأداء بتاريخ المنح. إن المبلغ المحتسب كمصرف لا يتم تعديله عند عدم استيفاء شروط السوق.

أ) المخصصات

يتم احتساب مخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو حكومية على المجموعة يمكن قياسها بطريقة موثوقة، مع احتمال الحاجة لتدفق منافع اقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

ب) العقود المثقلة بالأعباء

يحتسب مخصص العقود المثقلة بالأعباء عندما تكون المنافع التي تتوقع المجموعة الحصول عليها من العقد أقل من التكلفة والتي لا يمكن تجنبها للوفاء بالتزاماتها بموجب للعقد. يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية لتكلفة إلغاء العقد وصافي التكلفة المتوقعة للاستمرار مع العقد، أيهما أقل.

ج) المحاسبة بتاريخ المتاجرة

يتم احتساب جميع معاملات البيع والشراء «الاعتيادية» بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٢. أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

(ض) منافع الموظفين (يتبع)

د) برنامج حماية حاملي حسابات الاستثمارات

يتم تغطية الأموال التي يحتفظ بها لدى المجموعة في حسابات استثمار غير مقيدة والحسابات الجارية من الشركات التابعة المصرفية بالتجزئة ببرنامج حماية الودائع («البرنامج») الذي تم تأسيسه بموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي وفقاً لقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠.

هـ) ضريبة الدخل

تخضع المجموعة للضرائب بموجب عمليات شركاتها التابعة في المغرب وتونس والهند. يتكون مصروف ضريبة الدخل من الضريبة الحالية والضريبة المؤجلة. يحتسب مصروف ضريبة الدخل في بيان الدخل، باستثناء الحد الذي يتعلق بالبنود المحتمسية مباشرة في حقوق الملكية، وفي هذه الحالة يتم احتسابها في حقوق الملكية. الضريبة الحالية هي الضريبة المتوقعة مستحقة الدفع أو مستحقة القبض على الدخل أو الخسارة الخاضعة للضريبة للسنة، باستخدام المعدلات الضريبية المطبقة، التي يتم تطبيقها بشكل كبير كما في تاريخ نهاية السنة، وأي تعديل على الضريبة مستحقة الدفع فيما يتعلق بالسنوات السابقة.

يتم تسجيل ضريبة الدخل المؤجلة مع الأخذ في الاعتبار الفروقات المؤقتة بين القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المعدة لغرض التقارير المالية وتلك المعدة لغرض الضرائب. تحتسب ضريبة الدخل المؤجلة على أساس المعدلات الضريبية المتوقعة لتطبيقها للفروقات المؤقتة عند عكسها بناء على القوانين المطبقة في تاريخ بيان المركز المالي.

يتم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة للحد الذي يحتمل توفر أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة مقابل استخدام للفروقات المؤقتة. يتم مراجعة الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ كل سنة مالية وتخفيضها بالحد المحتمل من عدم تحقق الاستفاد من الفوائد الضريبية ذات العلاقة. يتم مراجعة الموجودات الضريبية المؤجلة بتاريخ نهاية كل سنة، وتخفيض السى حد أنه من غير المحتمل تحقق المنافع الضريبية ذات العلاقة.

لا يوجد حالياً، لدى المجموعة أي تعرضات جوهرية لضريبة الحالية أو مؤجلة تتطلب الاحتساب في البيانات المالية الموحدة.

٣. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات في تطبيق السياسات المحاسبية

تقوم المجموعة بعمل تقديرات وفرضيات تؤثر على المبالغ المعلنة في هذه البيانات المالية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية. يتم تقييم التقديرات والقرارات بشكل مستمر بناءً على الخبرة وعوامل أخرى كالتوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة تحت الظروف العادية.

القرارات

١) تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر المجموعة عند شراء استثمار التصنيف المناسب لهذا الاستثمار، إما استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة. ويعكس هذا التصنيف نية الإدارة بخصوص كل استثمار ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة (راجع إيضاح ٢ (و))، بناءً على هذا التصنيف.

٢) شركات ذات أغراض خاصة

تقوم المجموعة بتأسيس شركات ذات أغراض خاصة (SPEs) لغرض السماح لمستثمري البنك بالمشاركة في استثمارات البنك. تقوم المجموعة بتقديم خدمات الإدارة و إدارة الاستثمار والاستشارة إلى هذه الشركات، حيث تتضمن اتخاذ القرارات من قبل المجموعة بالنيابة عنهم. كما تقوم المجموعة بإدارة هذه الشركات بالنيابة عن مستثمرين البنك وهم عبارة عن أطراف ثالثة كبيرة وهم المستفيدون الاقتصاديون للاستثمارات الأساسية. لا تقوم المجموعة بتوحيد بيانات





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية ٣

٣. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات في تطبيق السياسات المحاسبية (يتبع)

القرارات (يتبع)

الشركات ذات الأغراض الخاصة التي لا تمارس عليها صلاحية السيطرة. في الحالات التي يصعب تحديد ما إذا كانت المجموعة تمارس صلاحية السيطرة، تقوم المجموعة بعمل اجتهادات على أهداف أنشطة الشركات ذات الأغراض الخاصة وتحديد مدى تعرضها لمخاطر ومنافع هذه الشركات وكذلك قدرتها على اتخاذ قرارات تشغيلية لها وتحديد ما إذا كانت المجموعة تحصل على منافع من هذه القرارات.

التقديرات

١) القيمة العادلة للاستثمارات

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة وغير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم، مثل التدفقات النقدية المخصومة وأسعار أحدث المعاملات. يتم تحديد القيمة العادلة في وقت معين، على أساس ظروف السوق ومعلومات عن الشركات المستثمر فيها. ان هذه التقديرات ذات طبيعة غير موضوعية ومتضمنة لأمر غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من الاجتهاد، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية.

ان الأحداث المستقبلية كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية غير مؤكدة وانه من الممكن بناءً على المعلومات المتوفرة حالياً، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات، مما يتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات. في الحالات التي يتم استخدام فيها نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من قبل الإدارة وفقاً للمعلومات والمناقشات مع ممثلي الشركات المستثمر فيها ووفقاً لأحدث البيانات المالية المتوفرة المدققة وغير المدققة. تم مراجعة أساس التقييم من قبل الإدارة من حيث ملائمة الطريقة، سلامة الفرضيات، وصحة الاحتساب، وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تضمينها في البيانات المالية الموحدة.

٢) انخفاض قيمة الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تقوم المجموعة بتحديد الانخفاض في قيمة الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية عندما يوجد انخفاض جوهري أو طويل الفترة في القيمة العادلة لأقل من سعر التكلفة. ان تحديد الانخفاض الجوهري أو طويل الفترة في القيمة يتطلب قرار تقديري. في حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة في سوق نشط، عادةً تأخذ المجموعة بالاعتبار الانخفاض في القيمة السوقية لأقل من سعر التكلفة بنسبة ٣٪ أو الانخفاض في القيمة الذي يستمر لأكثر من ٩ اشهر كمؤشر على انخفاض القيمة. في حالة ما إذا كانت أسواق هذه الاستثمارات غير نشطة، فإن المجموعة تحدد انخفاض القيمة بناءً على تقديراتها للوضع المالي للشركة المستثمر فيها، وأداء الصناعة والقطاع.

أدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تظهر بالتكلفة مطروحاً منها انخفاض القيمة لغياب طريقة قياس موثقة، يتم فحصها لانخفاض القيمة. إن جزءاً كبيراً من استثمارات المجموعة في أدوات حقوق الملكية تتكون من استثمارات في مشاريع عقارية طويلة الأجل، ومشاريع تطوير بنى تحتية. ولتحديد دلائل انخفاض في هذه الاستثمارات، تقوم المجموعة بتقييم عدة عوامل منها سهولة جمع السيولة للمشروع ووجود دلائل تدهور في الوضع المالي للمشروع وأثر التأخير على المشروع وأداء القطاع، والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. تتعرض المجموعة للمخاطر بالنسبة للاستثمارات والمشاريع التي توجد في دول ومناطق جغرافية حيث تكون البيئة التجارية والسياسية خاضعة لتغيرات سريعة. إن أداء الاستثمارات وقابلية الاسترداد للتعرضات مبنية على الوضع السائد والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة في نهاية فترة إعداد التقارير المالية. إنه من رأي الإدارة أن المستوى الحالي للمخصصات مناسب ويعكس الأوضاع السائدة، والأهداف طويلة الأجل للموجودات، والمعلومات المتوفرة. من المحتمل على أساس المعلومات المتوفرة حالياً بأن التقييم الحالي لانخفاض قيمة الاستثمارات قد يتطلب تعديل جوهري على القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات خلال السنة المالية القادمة نتيجة لتغيرات جوهرية في الافتراضات المستخدمة في هذه التقييمات.

٣) انخفاض قيمة العقارات الاستثمارية

تقوم المجموعة بعمل تقييم لانخفاض قيمة عقاراتها الاستثمارية بشكل دوري باستخدام مقيمين خارجيين مستقلين لتقييم العقار. تفقد القيمة العادلة بناءً على القيمة السوقية للعقار إما باستخدام طريقة المقارنة أو على أساس تقدير القيمة المتبقية، لتقدير القيمة السوقية للمواقع، بالنظر لحالتها المادية الحالية. العقارات الاستثمارية للمجموعة توجد في البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والمغرب. نظراً لضطراب سوق العقارات المحلي، والمعاملات العقارية





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٣. التقديرات المحاسبية الهامة والاجتهادات في تطبيق السياسات المحاسبية (يتبع)

التقديرات (يتبع)

الغير متكررة، فإنه من المحتمل بناءً المعلومات المتوفرة حالياً بأن التقييم الحالي لانخفاض قيمة العقارات الاستثمارية قد يتطلب تعديل جوهري على القيمة الدفترية لهذه الأصول خلال السنة المالية القادمة نتيجة للتغيرات الجوهرية في الافتراضات المستخدمة في مثل هذه التقييمات.

٤) انخفاض قيمة الذمم المدينة الأخرى

يتم تقييم التعرض لكل عميل على حدة لتحديد مدى انخفاض قيمة التمويل له على أساس تقديرات الإدارة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع استلامها. عند تقدير هذه التدفقات النقدية، تقوم الإدارة بعمل اجتهادات على الوضع المالي للعميل. ويتم معاينة كل أصل انخفضت قيمته على حدة، وتقييم استراتيجيته للتخارج وتقديرات التدفقات النقدية المتوقع استلامها باستقلالية من قبل دائرة إدارة المخاطر.

انخفاض قيمة موجودات التمويلات

يتم تقييم مدى الانخفاض في قيمة التعرضات لكل عميل على حدة وبناءً على التقديرات التي تقوم بها الإدارة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع استلامها. عند تقييم هذه التدفقات النقدية، تقوم الإدارة بتقييم للوضع المالي للعميل وصافي القيمة القابلة للتحقق لأي موجودات أو ضمانات. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة محايدة بمعاينة جدارة الموجودات التي إنخفضت قيمتها كل على حدة، كما يقوم بتقييم إستراتيجية للتخارج وتقييم التدفقات النقدية المتوقع استلامها.

لغرض تقييم حدوث أي إنخفاض في القيمة بصفة جماعية، يتم تجميع الموجودات التمويلية التي لها صفات مخاطر إئتمانية متشابهة (أي بناءً على عملية التصنيف التي تقوم بها المجموعة والتي تأخذ في الإعتبار نوع الموجودات، والقطاع الصناعي، والموقع الجغرافي، ونوع الضمانات، ووضع المتأخرات، والعوامل الأخرى ذات العلاقة). تتم مراجعة الطريقة والفرضيات التي تُبنى عليها عملية التصنيف وكذلك عملية مراجعة وتقدير مبالغ ومواعيد التدفقات النقدية المستقبلية بصورة دورية وذلك بهدف خفض أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسائر والخسائر الحقيقية. ترى الإدارة بأن المستوى الحالي للمخصصات مناسب ولا حاجة لأي مخصصات إضافية لخسائر الإنخفاض في القيمة على أساس جمعي.

٥) انخفاض قيمة الموجودات المالية الأخرى والوحدات المولدة للنقد

الاستثمارات في الشركات الزميلة، والشهرة المحتسبة تكون خاضعة لانخفاض القيمة بناءً على مؤشرات الأداء وأوضاع السوق. تتضمن الوحدات المولدة للنقد استثمارات المجموعة في بعض الشركات التابعة والشركات الزميلة المحتسبة بطريقة حقوق الملكية والعقارات الاستثمارية والتي تولد النقد بصورة مستقلة عن الموجودات وأنشطة المجموعة الأخرى. أسس تقييم الانخفاض في القيمة للوحدات المولدة للنقد موضحة في السياسات المحاسبية ٢ (ن). بالنسبة للاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية ذات مؤشرات انخفاض القيمة، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد بناءً على القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع. تم تحديد القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع للاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية باستخدام مزيج من طرق تقييم الدخل والسوق.

إن الهدف من طرق التقييم هو تحديد القيمة العادلة التي تعكس سعر الأداة المالية بتاريخ نهاية السنة، والتي كان سيحدها المشاركون في السوق في سياق العمل الاعتيادي.

٦) تقدير صافي القيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير

تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدر. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير القيمة المتبقية للعقارات قيد التطوير بناءً على أسعار البيع التقديرية للسوق لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في فترة زمنية محددة، بناءً على أوضاع السوق والمعلومات حول الاستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير. تشمل هذه التقديرات على عدم اليقينية ومسائل تعتمد على التقديرات بصورة جوهري، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. لا يوجد يقين حول الأحداث المستقبلية. من الممكن والى حد معقول بناءً على المعلومات الحالية، ان النتائج خلال السنة المالية القادمة والتي تختلف عن الفرضيات، قد تحتاج لعمل تسويات جوهري في القيمة الدفترية للعقارات قيد التطوير.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٤. نقد وأرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
		نقد
١٨,٢٧١	٢١,٥١٣	أرصدة لدى البنوك
٥٣,٢٨١	٨٠,٣٦٥	حسابات لدى مصرف البحرين المركزي:
٣٢,٢٣٠	٦٨,٢٥٥	- حساب جاري
٥٢,٦٦٦	٤٦,٣١٢	- حساب الإحتياطي
١٥٦,٤٤٨	٢١٦,٤٤٥	

حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر لأغراض العمليات اليومية للمجموعة.

٥. موجودات التمويل

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
		مرايحة
٩٢٤,٥٨٧	٩٤٨,٥٢٨	مشاركة
٢٣,٢٤٩	١٨,٣٥٠	وكالة
٧٧,٩٤٧	٥٦,٩٨١	مضاربة
٣,٠٦٤	٣,٠١٦	إستصناع
١٩	-	
١,٠٢٨,٨٦٦	١,٠٢٦,٨٧٥	يُطرح: مخصصات الإخفاض في القيمة - محددة
(٥٥,٧٨٦)	(٢٢,٨٨١)	يُطرح: مخصصات الإخفاض في القيمة - جمعي
(١١,٥٩٠)	(١١,٤٩٢)	
٩٦١,٤٩٠	٩٩٢,٥٠٢	

ذمم عقود المرايحة المدينة صافي من أرباح مؤجلة تبلغ ٦١,١١١ ألف دولار أمريكي (٢٠١٦: ٨٢,٢٣٨ ألف دولار أمريكي). الحركة في مخصصات الإخفاض في القيمة كانت كما يلي:

٢٠١٧	محددة	جمعي	الإجمالي
في ١ يناير	٥٥,٧٨٦	١١,٥٩٠	٦٧,٣٧٦
صافي مخصص السنة (إيضاح ٢٤)	٢,١٨٣	(٩٨)	٢,٠٨٥
تسوية ناتجة عن شطب موجودات	(٣٥,٠٨٨)	-	(٣٥,٠٨٨)
في ٣١ ديسمبر	٢٢,٨٨١	١١,٤٩٢	٣٤,٣٧٣

٢٠١٦	محددة	جمعي	الإجمالي
في ١ يناير	٢٧,٢٧٨	٩,٢٤١	٣٦,٥١٩
صافي مخصص السنة (إيضاح ٤٢)	٣٥,٩٥١	٢,٣٤٩	٣٨,٣٠٠
تسوية ناتجة عن شطب موجودات	(٧,٤٤٣)	-	(٧,٤٤٣)
في ٣١ ديسمبر	٥٥,٧٨٦	١١,٥٩٠	٦٧,٣٧٦





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٦. استثمارات في اوراق مالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
		أدوات حقوق الملكية
		بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
٣٧٧	-	- أوراق مالية مسعرة
٤٠,١٨.	٣٤,٨٧٥	- أوراق مالية غير مسعرة
٤٠,٥٥٧	٣٤,٨٧٥	
		بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
١,٩٧٣	-	- صناديق مدارة غير مسعرة (بالقيمة العادلة)
١.٣	١.٣	- أوراق مالية مدرجة (بالقيمة العادلة)
٢٨٧,١٨.	١٨٥,٧٧٥	- أوراق مالية غير مسعرة (بالتكلفة)
٢٨٩,٢٥٦	١٨٥,٨٧٨	
		أدوات الدين
		بالتكلفة المطفأة:
١٩٤,٨.٩	٣٠٠,٢٦٥	- صكوك سيادية (مسعرة)*
٢,٥٨١	٣٩.	- صكوك الشركات (غير مسعرة)
١٩٧,٣٩.	٣٠٠,٦٥٥	
٥٢٧,٢.٣	٥٢١,٤.٨	

* تشمل صكوك بمبلغ ١٢٩,٦٧٦ ألف دولار أمريكي مرهونة مقابل قرض متوسط الأجل بمبلغ ١٠٩,٥٧ ألف دولار أمريكي (إيضاح ١٣).

أ) استثمارات أسهم حقوق ملكية - بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

٢٠١٦	٢٠١٧	
٦٠,٧٢٤	٤٠,٥٥٧	في ١ يناير
(١٨,١١٧)	(٥,٣٠٥)	بيع خلال السنة، بالقيمة الدفترية
-	(٣٧٧)	إلغاء احتساب استثمار، عند إلغاء توحيد شركة تابعة
(٢,٠٥٠)	-	تغيرات القيمة العادلة
٤٠,٥٥٧	٣٤,٨٧٥	في ٣١ ديسمبر

ب) استثمارات أسهم حقوق ملكية - بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

٢٠١٤	٢٠١٥	
٣٤٤,٢.٦	٢٨٩,٢٥٦	في ١ يناير
٥٢,٦٨٥	٢٩٣,٧٢٩	إضافات خلال السنة
(٣٣,٠٣٧)	(٦,٨٩٥)	بيع خلال السنة، بالقيمة الدفترية
(١٣,٥٥٧)	(٧,٩٢٦)	شطب استثمارات تم عمل مخصصات لها بالكامل خلال السنة
-	(٣٧٨,٧.٩)	إلغاء عند توحيد شركات تابعة (إيضاح ١٨)
(٦١,٠٤١)	(٣,٥٧٧)	مخصص الإنخفاض في قيمة الاستثمارات للسنة (إيضاح ٢٤)
٢٨٩,٢٥٦	١٨٥,٨٧٨	في ٣١ ديسمبر

الأوراق المالية الغير مسعرة بقيمة ١٨٥,٧٧٥ ألف دولار أمريكي (٢٠١٦: ٢٨٧,١٨ ألف دولار أمريكي) المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، المقاسة بالتكلفة مطروحا منها انخفاض القيمة في غياب قياس موثوق للقيمة العادلة، هي بشكل رئيسي استثمارات في أسهم لشركات تقوم بمشاريع عقارية ومشاريع بنى تحتية في دول مختلفة. تنوي المجموعة التخارج من هذه الاستثمارات بشكل أساسي عن طريق عمليات بيع استراتيجية أو بيع الموجودات ذات العلاقة.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٦. استثمارات في اوراق مالية (يتبع)

خلال السنة، قامت المجموعة باحتساب انخفاض في القيمة بمبلغ ٣,٥٧٧ ألف دولار أمريكي (٢٠١٦: ٤١,٠٤١ ألف دولار أمريكي). تم إعداد مخصصات انخفاض القيمة بناءً على تقدير الإدارة لأوضاع السوق الحالية، وقابلية الاستثمارات للتسويق، وتقديرات القيمة القابلة للاسترداد.

٧. عقارات استثمارية

٢٠١٦	٢٠١٧	
٢٥٧,٩٣٢	٤٨٨,٤٣٦	في ١ يناير
٢٠٧,٧٠٧	-	استحوذات ناتجة من تسوية قضائية (إيضاح ١٩)
٥٣,٨٢٧	١٣٧,٣١٠	إضافات خلال السنة
(٣٨,١٣٣)	(٢,٧١٥)	استيعادات
١٩,٣٩٥	-	محول إلى عقارات للتطوير
(٦٩٢)	(١٩٤)	مخصص استهلاك السنة
-	(٤,٤٧٩)	إلغاء الاحتساب عند إلغاء توحيد شركة تابعة
(١١,٦٠٠)	(٢,٠٩٥)	انخفاض القيمة (إيضاح ٢٤)
٤٨٨,٤٣٦	٦١٦,٢٦٣	في ٣١ ديسمبر

العقارات الاستثمارية تشمل أراضي ومباني في البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية. تم رهن عقار استثماري بقيمة دفترية تبلغ ١٩٢,٢ مليون دولار أمريكي (٢٠١٦: ١٩٢,٢ مليون دولار أمريكي) مقابل تسهيلات وكالة، وتسهيّل إجارة، ومطلوبات صكوك (إيضاح ١٣).

القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ كانت ٦٢٤,٧١ ألف دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٥٢١,١٨٧ ألف دولار أمريكي)، بناءً على تقييم أعد من قبل مقيمين خارجيين مستقلين، والذين يملكون خبرة حديثة في موقع وفئة الأصل الذي يتم تقييمه.

٨. عقارات للتطوير

عقارات للتطوير تمثل موجودات للتطوير (أراضي) في دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين، وشمال أفريقيا. يتم الاحتفاظ بالأراضي للتطوير والبيع في سياق العمل الاعتيادي. تم رهن عقار للتطوير بمبلغ ٤٢,٣ مليون دولار أمريكي مقابل تسهيلات وكالة (راجع إيضاح ١٣).

٢٠١٦	٢٠١٧	
١٧٩,٥٧٧	٢٨٠,٩٧٢	في ١ يناير
١٢٥,٥١٢	-	استحوذات ناتجة من تسوية قضائية
-	٥٧١,٩٧٠	استحوذات ناتجة من توحيد شركات تابعة (إيضاح ٨١)
-	٤٠,٠٩٥	إضافات خلال السنة
(٤,٧٢٢)	-	استيعادات
(١٩,٣٩٥)	-	محول إلى عقارات استثمارية
٢٨٠,٩٧٢	٨٩٣,٠٣٧	في ٣١ ديسمبر

٩. استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية

تتكون الاستثمارات في شركات زميلة المحتسبة بطريقة حقوق الملكية من التالي:





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٩. استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية (يتبع)

الإسم	دولة التأسيس
شركة الصقر للأسمت ش.م.ب (مقفلة)	مملكة البحرين
الشركة العربية المتحدة للأسمت *	الجمهورية العربية السورية
شركة ليبيا للاستثمار *	جزر الكايمن
أملك ٢ شركة أغراض خاصة	جزر الكايمن
شركة البحرين لسحب الألمنيوم ش.م.ب (مقفلة) (بلكسكو)	مملكة البحرين
المصرف العالمي ش.م.ب	مملكة البحرين
شركة إنشاء للتطوير	مملكة البحرين

* منخفضة القيمة بالكامل

الحركة في استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية كما يلي:

في ١ يناير
استحوادات ناتجة من تسوية قضائية
استثمار محتسب من إلغاء توحيد شركة تابعة
إضافات خلال السنة
حصة المجموعة من الأرباح للسنة، صافي
أرباح أسهم خلال السنة
مخصص انخفاض القيمة للسنة (إيضاح ٣٢)
في ٣١ ديسمبر

الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية تشمل استثمار المجموعة الذي يقل عن ٢٪ في شركة بلكسكو. بما أن المجموعة تمارس تأثيراً جوهرياً على المؤسسة المالية من خلال الشروط التعاقدية، ومن خلال تواجدها في مجلس الإدارة، تم احتساب الاستثمار كاستثمار محتسب بطريقة حقوق الملكية.

ما يلي معلومات مالية مختصرة عن الاستثمارات في شركات زميلة احتسبت بطريقة حقوق الملكية غير معدلة بنسبة ملكية المجموعة (على أساس أحدث بيانات مالية لهذه الشركات):

مجموع الموجودات
مجموع المطلوبات
مجموع الإيرادات
مجموع صافي الأرباح





النشاط	حصة الملكية الفعلية	
	٢٠١٦	٢٠١٧
تصنيع وتسويق الاسمنت	٪٣١,٧٢	٪٣١,٧٢
صناعة الاسمنت	٪٣٨,٩	٪٣٨,٩
شركة قابضة	٪٣٨,٩	٪٣٨,٩
شراء وبيع العقارات في مملكة البحرين	٪٢٣,٥١	٪٢٣,٥١
تصنيع وبيع منتجات الألمنيوم	٪١٧,٣٢	٪١٧,٣٢
بنك إسلامي بالجملة	٪٢.	٪٢.
الاحتفاظ بقطعة أرض في مملكة البحرين	٪٣٣,٣٣	٪٣٣,٣٣

٢٠١٦	٢٠١٧
٨١,٢٧٤	٧٩,٠١٠
٢٧,٩٠٠	-
-	٥,٢٨٦
٥,٤٥٤	١١١
٨٤٦	(٢٤٨)
-	(٢,٧١٩)
(٣٦,٤٦٤)	-
٧٩,٠١٠	٨١,٤٤٠

٢٠١٦	٢٠١٧
٣٤٤,٩٠٨	٢٣٣,٦٧٦
١١١,٤٤٨	١٠٧,٢١٢
٦٦,٥٦٣	١٣٢,٥٧٨
٥,٩٨١	١٣,٠٩٥





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

١. عقار، وآلات ومعدات

	أثاث وآلات ومعدات وأخرى	أجهزة حاسوب	مباني وبنى تحتية على أراضي مستأجرة	أراضي	
					التكلفة:
	٣١,٨٥٠	١٩,٨٠٤	١٠٥,٧٢٦	٤٠,٠٥١	في ١ يناير
	-	-	٢,٥٨٨	-	مستحوذ عليها من عملية دمج أعمال (إيضاح ٨١)
	٦٦٨	٧٦٩	٢٠	-	إضافات
	-	-	-	-	استيعادات
	-	-	-	-	تحويلات
	١٣	١,١٠١	٦٦	-	رسملة أعمال قيد التنفيذ
	(٤,٤٦٢)	-	(٥٢,١١٥)	-	إلغاء الاحتساب عند فقدان السيطرة
	٢٨,١٠٤	٢١,٦٧٤	٥٦,٢٨٥	٤٠,٠٥١	في ١٣ ديسمبر ٢٠١٧
					الاستهلاك المتراكم:
	٢١,٦٤١	١٨,٥٢٠	١,٤٥٤	-	في ١ يناير
	١,٦٤٨	١,٠٣٩	٣,٣٨٤	-	استهلاك السنة
	-	-	-	-	استيعادات
	-	-	-	-	تحويلات
	(٣,٦١٧)	-	(٤,٦٤٥)	-	إلغاء الاحتساب عند فقدان السيطرة
	١٩,٦٧٢	١٩,٥٥٩	١٩٣	-	في ١٣ ديسمبر
					صافي القيمة الدفترية:
	٨,٤٣٢	٢,١١٥	٥٦,٠٩٢	٤٠,٠٥١	في ١٣ ديسمبر





٢٠١٦ المجموع	٢٠١٧ المجموع	أعمل رأسمالية قيد التنفيذ	مركبات	
٦٤,٣٩١	٢١١,٧٢٦	٨,٤٨٧	٥,٧٧٣	
١٤٥,٨٧٥	٢,٥٨٨	-	-	
٣,٦١٤	٢,٠٩١	٥٢٣	١١١	
(٢,١٥٤)	(١,١٦٢)	(١,١٤٩)	(١٣)	
	(٤٩)		(٤٩)	
-	-	(١,٢٠٧)	٢٧	
-	(٥٧,٥١٨)	(٩٤١)	-	
٢١١,٧٢٦	١٥٧,٦٧٦	٥,٧١٣	٥,٨٤٩	
٣٨,٧٨٩	٤٢,٥٧٣	-	٩٥٨	
٣,٧٨٤	٦,٢٧٩	-	٢.٨	
-	(١٣)	-	(١٣)	
	(٣٦)	-	(٣٦)	
-	(٨,٢٦٢)	-	-	
٤٢,٥٧٣	٤٠,٥٤١	-	١,١١٧	
١٦٩,١٥٣	١١٧,١٣٥	٥,٧١٣	٤,٧٣٢	





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

١١. موجودات أخرى

31 ديسمبر 2016	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
-	١٢٣,٥٠٦	ذمم استشارات استثمارية مصرفية *
١٨,٠٠٣	٢٠,٠٠٢	تمويل مشاريع، صافي*
		ذمم مدينة من بيع:
٣٧,٩٥٢	-	- عقارات استثمارية
١,٠٠٠	١,٠٠٠	- عقارات للتطوير
١٩,٨٣٥	٣٨,١٥٦	سلفيات وودائع
١٩,٧٨٦	١٨,٣٠٢	ذمم مدينة من الموظفين
٣,٩٠٢	٥,٨١٥	إيرادات مستحقة من صكوك
٦,٨٢٥	٢٢,٧٨٥	إيجارات مدينة
٩,٣٤٠	٨,٠٦٨	مصرفوات مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى
١٢٥,٦٤٣	٣١٨,٨٥٢	

* تم استلام ١٠٤,٥٩١ ألف دولار أمريكي من هذا المبلغ لاحقاً في يناير ٢٠١٨.

* خلال السنة، احتسبت المجموعة مبلغ لا شيء (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٥١,٥٠٠ ألف دولار أمريكي) ومبلغ ١١٤ ألف دولار أمريكي (٢٠١٦: ٢٠,٧١٤ ألف دولار أمريكي) و ٤٦ ألف دولار أمريكي (٢٠١٦: ٦٢٦ ألف دولار أمريكي) كمخصصات لانخفاض قيمة تمويل المشاريع، والذمم المدينة الأخرى، وإيجارات مدينة على التوالي (إيضاح ٢٤).

١٢. إيداعات من مؤسسات مالية وأخرى، وأفراد

تتمثل في إيداعات في هيئة عقود مرابحة ووكالة مقبولة من مؤسسات مالية وأخرى (بما في ذلك شركات وأفراد) كجزء من أنشطة خزينة المجموعة. تشمل هذه الأموال ٤٨ مليون دولار أمريكي من قبل مؤسسة غير مالية، والتي كانت تخضع لعقوبات تنظيمية. خلال السنة، تم رفع العقوبات التنظيمية رسمياً.

١٣. مطلوبات التمويل

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
-	١٥٣,٨٩٩	تسهيلات تمويلات المرابحة
٦٦,٩٥٩	٥٤,١٦٧	تمويلات الوكالة
٥٠,٠٥٩	٢٥,٣٦٤	مطلوبات الصكوك
١٦,٥٧١	١٥,٦٠٧	تمويلات إجارة
٣٥,٤٠٣	١١٦,٠٢٥	قروض أخرى
١٦٨,٩٩٢	٣٦٥,٠٦٢	

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
٤٥,٢١٠	١٤٥,٦٨٧	الجزء المتداول
١٢٣,٧٨٢	٢١٩,٣٧٥	الجزء غير المتداول
١٦٨,٩٩٢	٣٦٥,٠٦٢	





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

١٣. مطلوبات التمويل (يتبع)

تسهيلات تمويل المرابحة (٢٠١٧) (١)

تتكون تسهيلات تمويل المرابحة من تسهيلات تمويل بمبلغ ٢. مليون دولار أمريكي لفترة ٣ سنوات وبمعدل ربح يبلغ المعدل المعياري ROBIL لفترة ٦ أشهر زائداً هامش ٥,٤٪ سنوياً (يخضع لحد أدنى يبلغ ٦٪ سنوياً). تسهيلات تمويل المرابحة مضمونة عن طريق رهن استثمار المجموعة في أسهم المصرف الخليجي التجاري.

تسهيلات تمويل المرابحة (٢٠١٧) (٢)

تم الحصول على تسهيلات بمبلغ ٥١ مليون دولار أمريكي لأغراض تجارية عامة لفترة ٥ سنوات وبمعدل ربح يبلغ المعدل المعياري ROBIL لفترة ٣ أشهر زائداً هامش يبلغ ٦٪ (يخضع لحد أدنى يبلغ ٧٪ سنوياً). تسهيلات تمويل المرابحة مضمونة عن طريق رهن استثمار المجموعة في أسهم المصرف الخليجي التجاري.

بالإضافة لذلك، فقد حصلت المجموعة خلال السنة على تسهيلات متوسطة الأجل بمبلغ ١.٩٠٥٧ ألف دولار أمريكي، مضمونة برهن صكوك بقيمة ١٢٩,٦٧٦ ألف دولار أمريكي (إيضاح ٦).

تسهيلات تمويل الوكالة

تمويلات الوكالة (١) (٢٠١٦)

تتكون تسهيلات تمويل الوكالة من تمويل من مؤسسة مالية. هذه التسهيلات بمبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكي ليتم السداد على فترة ٣ سنوات بشكل سنوي، ابتداءً من نوفمبر ٢٠١٧ وحتى نوفمبر ٢٠١٩ بمعدل ربح متفق عليه يبلغ المعدل المعياري (LIBOR) زائداً هامش يبلغ ٧,٦٥٪ (يخضع لحد أدنى يبلغ ٨٪). إن تسهيلات تمويل الوكالة مضمونة عن طريق رهن عقارات استثمارية بقيمة دفترية ٢٤,٧ مليون دولار أمريكي (٢٠١٦: ٢٤,٧ مليون دولار أمريكي) (إيضاح ٧)، وعقارات للتطوير بقيمة دفترية ٤٤,٥ مليون دولار أمريكي (٢٠١٦: ٤٢,٣ مليون دولار أمريكي).

تمويلات الوكالة (٢) (٢٠٠٩)

تتكون تسهيلات تمويل الوكالة من تمويل مجمع من تحالف مؤسسات مالية. تمويلات الوكالة تستحق السداد على فترة ٦ سنوات حتى أبريل ٢٠١٩ بمعدل ربح متفق عليه يبلغ ٦٪. إن تسهيلات تمويل الوكالة مضمونة عن طريق رهن العقارات الاستثمارية للمجموعة بقيمة دفترية ١٣٦ مليون دولار أمريكي (٢٠١٦: ١٣٦ مليون دولار أمريكي) (إيضاح ٧).

مطلوبات الصكوك

شهادات الصكوك المصدرة مضمونة بمجموعة من موجودات المجموعة بالإضافة إلى تمويل يوفره البنك لضمان سداد التوزيعات في حينها. تم تداول شهادات الصكوك المصدرة في سوق لندن للأوراق المالية. شهادات الصكوك معلقة حالياً عن التداول.

يستحق آخر قسط للصكوك في يوليو ٢٠١٨. تتحمل الصكوك معدل ربح يساوي المعدل المعياري (LIBOR) زائداً هامش ربح يبلغ ٣٪، بحد أدنى معدل يبلغ ٥٪. شهادات الصكوك مضمونة باستثمار المجموعة في أوراق مالية بقيمة دفترية تبلغ ٥٥,١ مليون دولار أمريكي (٢٠١٥: ٥٥,١ مليون دولار أمريكي) واستثمار عقاري تبلغ قيمته الدفترية ٣١,٥ مليون دولار أمريكي (٢٠١٥: ٣١,٥ مليون دولار أمريكي).

تسهيلات إجارة

تمثل تسهيلات من مؤسسة مالية بغرض شراء عقار، وتستحق السداد على فترة ٨ سنوات بعائد ربح يساوي المعدل المعياري (LIBOR) زائداً هامش ربح يبلغ ٥,٧٪ (يخضع لحد أدنى ٧٪ سنوياً). تسهيلات الإجارة هي لاستثمار عقاري للمجموعة تبلغ قيمته الدفترية ٤.٨٤ مليون دولار أمريكي (٢٠١٦: ٤.٨٤ مليون دولار أمريكي).





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

١٣. مطلوبات التمويل (يتبع)

القروض الأخرى

القروض الأخرى تشمل تمويلات حصلت عليها شركات تابعة تتعلق بتطوير مشروع ومتطلبات رأس المال التشغيلي. التمويلات مضمونة برهن استثمار عقاري ويحتفظ به من خلال شركة ذات أغراض خاصة وليس لديها أي حق للرجوع للبنك. إن البنك ليس طرفاً في هذه العقود التمويلية، ولم يتم بضممان السداد بأي شكل من الأشكال. تم الإعلان عن هذه الأرصدة في البيانات المالية الموحدة نتيجة لتوحيد الموجودات المتعلقة بهذه التمويلات.

١٤. مطلوبات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
		مستحقات الموظفين
٢٥,١٧٩	٢٣,٢٠٥	أرباح أسهم موزعة لم يطالب بها
٥,٨٤٤	٧,٥٣٠	ربح مضاربة مستحق
٧,٨١٢	٧,٥٨٦	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
٣,١٠٩	٢,٨١٦	صندوق الأعمال الخيرية والزكاة (صفحة ١٥)
٢,١٦٠	٢,٨٤٠	مخصص مقابل الضمانات المالية
-	٣,٠٠٠	ذمم دائنة
٤٨,١٧٧	١٧٥,٧٦٨	مصرفات مستحقة وذمم دائنة أخرى
٩٠,٣٦٨	٣٢,٩٨٨	
١٨٢,٦٤٩	٢٥٥,٧٣٣	

١٥. حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار

قامت المجموعة بمزج الأموال المستلمة من حاملي حسابات الاستثمار، وتم استثمارها في فئات الأصول التالية كما في ٣١ ديسمبر:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
		أرصدة لدى البنوك
٤٥,٣٨٩	١٦,٨١٣	حساب احتياطي مصرف البحرين المركزي
٥٢,٦٦٦	٤٦,٣١٢	إيداعات لدى مؤسسات مالية
١٥٧,٦٣٥	٩٠,١٠٣	أدوات دين - صكوك
١٩٧,٣٩٠	٣٠٠,٢٦٣	موجودات التمويلات
٥٦٩,١١٠	٤٥٢,٨٦٢	
١,٠٢٢,١٩٠	٩٠٦,٣٥٣	

نصيب المستثمرين من العائد على أصول الاستثمار المشترك، والتوزيعات لحاملي حسابات الاستثمار كانت كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
		عوائد أصول الاستثمار المشترك
٤٣,٢٠٠	٣٩,٤٨٠	حصة البنك كمضارب
(٢٤,٢١٩)	(١٩,٧٢٦)	
١٨,٩٨١	١٩,٧٥٤	





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

١٥. حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار (يتبع)

كان متوسط إجمالي نسبة العائد فيما يتعلق بحسابات الاستثمار غير المقيدة لعام ٢٠١٧ يبلغ ٥,٢٢٪ (٢٠١٦: ٤,٣٩٪). ما يقارب ٢,٠٩٪ (٢٠١٦: ١,٩٣٪) تم توزيعها على المستثمرين، وتم وضع الرصيد المتبقي إما للمخصصات و / أو احتفظت به المجموعة كرسوم مضارب. حسابات الاستثمار غير المقيدة تشمل احتياطي معادلة الأرباح بمبلغ ٩ آلاف دولار أمريكي (٢٠١٦: ٧ آلاف دولار أمريكي) واحتياطي مخاطر الاستثمار بمبلغ ٥ آلاف دولار أمريكي (٢٠١٦: ٣ آلاف دولار أمريكي).

١٦. رأس المال

ديسمبر ٢٠١٦	ديسمبر ٢٠١٧	
		المصرح به :
		٩,٤٣٣,٩٦٢,٢٦٤ سهم بواقع ٢٦٥, دولار أمريكي للسهم الواحد
١,٥٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	(٢٠١٦: ٥,٦٦٠,٣٧٧,٣٥٨ سهم بواقع ٢٦٥, دولار أمريكي للسهم الواحد)
		الصادر والمدفوع :
		٣,٦٨١,٦٥٠,٤٤١ سهم بواقع ٢٦٥, دولار أمريكي للسهم الواحد
٥٩٧,٩٩٥	٩٧٥,٦٣٨	(٢٠١٦: ٢,٢٥٦,٥٨٣,٤٠٣ سهم بواقع ٢٦٥, دولار أمريكي للسهم الواحد)

كانت الحركة في رأس المال خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ كما يلي:

٢٠١٦	٢٠١٧	
٥٩٧,٩٩٥	٥٩٧,٩٩٥	في ١ يناير
-	٣١٤,٥٣٠	عرض الاستثمار
-	٥٩,٧٩٩	إصدار أسهم منحة
-	٣,٣١٤	إصدار أسهم بموجب خطة الحوافز
٥٩٧,٩٩٥	٩٧٥,٦٣٨	في ٣١ ديسمبر

عرض الاستثمار

بعد الحصول على الموافقات اللازمة، قامت المجموعة بالعرض على المستثمرين في بعض مشاريع البنية التحتية والصناديق الاستثمارية لاستملاك حصصهم مقابل عدد محدد مسبقاً من أسهم البنك (إيضاح ١٨). تم الاكتتاب في ١,١٨٦,٩٠٤,١٤٨ سهماً في البنك حتى فترة إقفال الاكتتاب في ١٥ أغسطس ٢٠١٧. تم إصدار الأسهم للمكتتبين مما نتج عنه زيادة في رأس المال بمبلغ ٣١٤,٥٣٠ ألف دولار أمريكي. الزيادة على القيمة الإسمية لكل سهم والبالغة ٢٦٥, دولار أمريكي تم اعتبارها علاوة إصدار أسهم، وتم عكسها ضمن حساب علاوة إصدار أسهم (يشمل التحويل من حساب تسوية رأس المال).

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، احتفظ البنك بأسهم خزينة تبلغ ١.٦,٤٦٧,٨٠٤ (٢٠١٦: ٢,٢١١,٨٩١ سهماً).

معلومات إضافية حول رأس المال والمساهمين

- (١) تدرج جميع أسهم البنك تحت فئة واحدة، وجميع المساهمين متساوون في حقوق التصويت.
- (٢) يوضح جدول توزيع الأسهم أدناه عدد المساهمين ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم :





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

١٦. رأس المال (يتبع)

التصنيف*	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
أقل من ١٪	٢,٦٤٧,٦٢٨,٥٠٤	٨,٣١١	٧١,٩١
من ١٪ إلى أقل من ٥٪	٧٣٩,١٤٤,١٨٧	١١	٢٠,٠٨
من ٥٪ إلى أقل من ١٠٪	٢٩٤,٨٧٧,٧٥٠	١	٨,٠١
من ١٠٪ إلى أقل من ٢٠٪	-	-	-
	٣,٦٨١,٦٥٠,٤٤١	٨,٣٢٣	١٠٠

* مبيّن كنسبة من مجموع عدد الأسهم القائمة للبنك.

(٣) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، كان المساهمين الذين يملكون أكثر من ٥٪ من مجموع الأسهم القائمة كالتالي:

إسم المساهم	عدد الأسهم	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
المتكاملة كابيتال ش.م.خ	٢٩٤,٨٧٧,٧٥٠	٨,٠١

التخصيصات والتغيرات في هيكل رأس المال

يتم عمل تخصيصات الأرباح، إن وجدت، عند اعتمادها من قبل المساهمين.

في اجتماعات الجمعية العمومية السنوي الاعتيادي وغير الاعتيادي واللدان عقدا بتاريخ ١ مارس ٢٠١٧، وافق المساهمين على ما يلي:

(أ) أرباح أسهم بنسبة ٢٠٪ من رأس المال المدفوع بقيمة ١١٩,٦ مليون دولار أمريكي، منها ١٠٪ نقداً، و ١٠٪ كأسهم منحة.

(ب) تخصيص ٢ مليون دولار لاحتياطي الأعمال الخيرية.

(ج) تخصيص ١,٥ مليون دولار أمريكي لصندوق الزكاة.

(د) تفويض مجلس الإدارة بإصدار أسهم جديدة بحد أقصى ٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهماً لمصلحة صندوق عهدة منافع موظفي جي إف إتش، لصالح برنامج حوافز أداء الموظفين.

(هـ) زيادة رأس المال المصرح له للبنك من ١,٥ بليون دولار أمريكي إلى ٢,٥ بليون دولار أمريكي، مقسمة على ٩,٤٣٣,٩٦٢,٢٦٤ سهماً بقيمة إسمية تبلغ ٢٦٥,٠٠٠ دولار للسهم.

(و) إصدار بحد أقصى ١,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهماً جديداً، وذلك لشراء عدد من مشاريع البنى التحتية والصناديق الاستثمارية.

(ز) إصدار بحد أقصى ١,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهماً جديداً بقيمة إسمية تبلغ ٢٦٥,٠٠٠ دولار للسهم، بالإضافة لعلوّة إصدار أسهم يحددها مجلس الإدارة حسب أوضاع السوق، ليتم تخصيصها لشراء عدد من المؤسسات المالية والأصول الاستراتيجية.

إن البنك في طور تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي ليعكس التغييرات المذكورة أعلاه.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

١٧. احتياطي أسهم منحة

٢٠١٦	٢٠١٧	
		في ١ يناير
٨٩٣	٩.٢	إصدار أسهم بموجب خطة الحوافز
٩	١٦٤	تحويل بين الحصص
-	(٤.)	
٩.٢	١٠.٢٦	في ٣١ ديسمبر

١٨. استملاك شركات تابعة

(١) الاستحوادات في ٢٠١٧

تبعاً لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية غير الاعتيادية المنعقد بتاريخ ١ مارس ٢٠١٧، عرضت البنك على مستثمريه أسهماً في البنك مقابل استملاك حصصهم في عدة مشاريع بنية تحتية وصناديق استثمارية. قامت المجموعة باستملاك حصة إضافية في مشاريع البنى التحتية التالية، مما نتج عن ذلك حصول المجموعة على السيطرة على هذه المشاريع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وبالتالي، فقد تم توحيد نتائجها في هذه المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة.

الحصة الحالية للمجموعة والحصة الإضافية المستملكة هي كما يلي:

مجموع الحصة	الحصة الإضافية المستملكة*	الحصة الحالية	
			شركة مرفأ تونس للاستثمار
٥١,٤١%	٣٨,٤١%	١٣%	مشاريع الهند
٧٧,٧٣%	٧٠,٢١%	٧,٥٢%	

المقابل المحول والحصص غير المسيطرة

المقابل في عملية استملاك الأصول كان في هيئة أسهم مجموعة جي إف إتش. نظراً لطبيعة معاملة إعادة الشراء، وأساس تحديد نسب المبادلة لكل أصل من قبل المساهمين، فقد تم معالجة المعاملة بشكل مماثل لمعاملة زيادة رأس المال من خلال تحويل أصول غير نقدية، حيث تم اعتبار قيمة الأصل المستلم كأساس لقياس الزيادة في حقوق الملكية. قامت المجموعة باستخدام قيمة الأصول القابلة للتحقق ومبالغ سداد المطلوبات المتوقعة بتاريخ الاستملاك لمحاسبة الاستملاك، وكقابل مستلم للأسهم الصادرة، وبالتالي لم ينتج ربح أو خسارة عند الاحتساب المبدئي. الحصة المتبقية التي يحتفظ بها المستثمرون عدا المجموعة في الشركات التابعة، تم احتسابها في المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة ضمن «حصص غير مسيطرة» بناء على الحصة التناسبية للمساهمين غير المسيطرين في المبالغ المحتسبة لصافي موجودات الشركة المستثمر فيها.

الموجودات المستملكة والمطلوبات المحتملة القابلة للتحديد

جميع الشركات المستملكة تم اعتبارها أعمال تجارية. تم عرض القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات وأسهم حقوق الملكية على أساس مؤقت. إذا تم الحصول على معلومات حديثة خلال سنة من تاريخ الاستملاك تتعلق بحقائق وظروف كانت سائدة، أو تحديد تعديلات للمبالغ أعلاه، أو أي مخصصات إضافية كانت سائدة بتاريخ الاستملاك، فإنه سيتم تعديل المعالجة المحاسبية لعملية الاستملاك. التعديلات على محاسبة الاستملاك المؤقتة ستتم بأثر رجعي.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

١٨. استملاك شركات تابعة (يتبع)

نظراً لحجم والتوزيع الجغرافي والتعقيد المتضمن في عملية الاستملاك، فإن المجموعة، وفي تاريخ إصدار هذه المعلومات المالية الموحدة المرحلية، لم تنتهي بعد من تحديد القيمة العادلة للموجودات الملموسة وغير الملموسة المستملاكة، والمطلوبات المتحملة، والشهرة المتبقية، إن وجدت، الناتجة من عملية الاستملاك. تقديرات القيمة الدفترية للموجودات الملموسة وغير الملموسة المستملاكة والمطلوبات المتحملة تخضع لتقديرات جوهرية، وسيتم تحديدها من قبل الإدارة باستخدام منهجيات تقييم مناسبة وتقييمات الموجودات بالتاريخ الفعلي للاستملاك. لم يتم احتساب أي شهرة أو شهرة سلبية بذلك التاريخ.

القيمة الدفترية للأصول المستملاكة والمطلوبات المتحملة كما في التاريخ الفعلي كما يلي:

مشاريع الهند	شركة مرفأ تونس للاستثمار	
-	٥٦	ممتلكات وآلات ومعدات
-	١٨٤	النقد وأرصدة البنوك
٣٦٥,١٧٦	٢.٦,٧٩٤	عقارات قيد التطوير
٤.٠,٥٦٦	٦.٨	موجودات أخرى
٤.٥,٧٤٢	٢.٧,٦٤٢	مجموع الموجودات
٥٤,٦١٧	١,٨٩٧	مطلوبات أخرى
٥٤,٦١٧	١,٨٩٧	مجموع المطلوبات
٣٥١,١٢٥	٢.٥,٧٤٥	مجموع صافي الموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد

مشاريع الهند	شركة مرفأ تونس للاستثمار	
٥١,٢.٧	٣,٠٠٠	القيمة الدفترية لأسهم حقوق الملكية في شركات الاستثمار التي تحتفظ بها المجموعة سابقاً
٢٢١,٧٢٣	٧٥,٧٧٩	قيمة المقابل المحول بالأسهم
٧٨,١٩٥	٩٩,٩٦٦	الحصص غير المسيطرة المحتسبة
٣٥١,١٢٥	٢.٥,٧٤٥	مجموع المقابل المدفوع

كما قامت المجموعة خلال الفترة بشراء حصص إضافية في الشركات التابعة التالية:

إجمالي الحصة	الحصة الإضافية المستملاكة	الحصة الحالية	
%٥٥,٤١	%٨,٤٤	%٤٦,٩٧	المصرف الخليجي التجاري
%٨٩,٤٢	%٥٥,٨٩	%٣٣,٥٣	شركة بوابة المغرب للاستثمارية

كان لاستملاك الحصص الإضافية الأثر التالي على المعلومات المالية الموحدة المرحلية:

الحصة التناسبية في صافي الأصول المستملاكة (بالقيمة الدفترية)	المقابل المدفوع
٣٦,٢٢٣	٦٩,١٠٠

المقابل المدفوع لشراء حصة إضافية في المصرف الخليجي التجاري كان في صورة نقدية، وفي شركة بوابة المغرب الاستثمارية كان في صورة ٢.٣,٢٩١,٧٨٦ من أسهم البنك.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

١٨. استملاك شركات تابعة (يتبع)

٢. الاستحواذات في ٢٠١٦

في ٢٠١٦، كانت المجموعة مدعية ومدعى عليها في عدد من القضايا التي تتعلق بمعاملات واتفاقيات استثمارية سابقة. خلال السنة، وافق مجلس إدارة المجموعة على تسوية كاملة ونهائية خارج المحاكم مع مختلف الأطراف المقابلة المعنية. نظراً للقيود التعاقدية على الإفصاحات، لا يستطيع مجلس الإدارة الإفصاح عن أي معلومات أخرى. أدت التسوية لحصول المجموعة على موجودات في صورة عقارات، وأسهم حقوق ملكية غير مسعرة، واستثمار في شركات زميلة وشركات عاملة (شركات تابعة). التفاصيل موضحة أدناه:

قيمة الموجودات المستحوذة	النسبة المئوية للحصص	
١١٨,٠٠٠		عقارات للتطوير
٢٠٧,٧٠٧		عقارات استثمارية
(١٥,٠٠٠)		مطلوبات تتعلق بالاستحواذ على عقارات استثمارية
٨,٨٠٠		اسهم حقوق ملكية غير مسعرة
		استثمار في شركات زميلة (في البحرين)
٢٧,٩٠٠	٪٢٠	المصرف العالمي ش.م.ب
	٪٣٣,٣٣	شركة إنشاء للتطوير
		استثمار في شركات تابعة (في البحرين)
	٪١٠٠	شركة العرين للترفيه والسياحة - جنة دلمون المفقودة ش.ش.و
١١٧,١٦٠	٪١٠٠	شركة فنادق العرين ش.ش.و
	٪١٠٠	شركات مشاريع العرين ش.م.ب (مقفلة)
	٪١٠٠	المدرسة البريطانية في البحرين
٤٦٤,٥٦٧		المجموع

تم الاستحواذ على استثمار في شركات تابعة من خلال وسائط شركات قابضة. الأسماء المفصّل عنها تشير إلى الشركات التشغيلية الرئيسية.

مجموع القيمة العادلة للعقارات، واستثمارات الأوراق المالية غير المدرجة، والاستثمارات في الشركات الزميلة المحتسبة بطريقة حقوق الملكية، والشركات المستحوذة تم احتسابها في بيان الدخل الموحد ضمن بند «إيراد من تسوية قضايا قانونية». تم تحديد القيم العادلة من قبل شركات مهنية خارجية مستقلة باستخدام مزيج من منهجية السوق والدخل، كلما كان ذلك مناسباً لكل أصل.

شراء شركات / شركات تابعة

نتج عن الحصول على السيطرة على الشركات/ الشركات التابعة المذكورة أعلاه دمج للأعمال، وبالتالي تم توحيد الشركات مع المجموعة ابتداء من تاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٦، كونه التاريخ المحاسبي الفعلي للحصول على السيطرة.

المقابل

حيث أنه لم يكن هناك أي مقابل محول من قبل المجموعة في عملية دمج الأعمال، اعتبرت المجموعة ان القيمة العادلة للموجودات المستلمة هي المقابل لغرض القيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ للحصص المشتراة في الشركات المشار إليها أعلاه.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

١٨. استملاك شركات تابعة (يتبع)

تقييم الموجودات المستحوذ عليها القابلة للتحديد والمطلوبات المفترضة

٢,٢٨٤	النقد وما في حكمه
١٤٥,٨٧٥	ممتلكات، وآلات ومعدات
٥,٢٨٩	عقارات للتطوير
٥٤,٨٩١	موجودات غير ملموسة متعلقة بعمليات الشراء
٣,٨٧٦	موجودات أخرى
٢١٢,٢١٥	مجموع الموجودات
	المطلوبات
٣٢,١٥١	إيرادات مؤجلة
١٤,٦٤٢	قروض بنكية
٤٧,٣٢٨	ذمم تجارية دائنة وأخرى
٩٣٤	منافع نهاية خدمة الموظفين
٩٥,٠٥٥	مجموع المطلوبات
١١٧,١٦٠	مجموع صافي الموجودات المستحوذ عليها (ما يساوي القيمة العادلة للموجودات المستلمة)

١٩. إيراد من أنشطة الخدمات الاستثمارية المصرفية

تتضمن بشكل رئيسي مبلغ ٨٠,٥٥١ ألف دولار أمريكي من إيداع من شركات تابعة خاصة، ومبلغ ٤٠,٧٨٣ ألف دولار أمريكي من منتجات استثمارية أخرى.

في ٢٠١٦، قامت المجموعة بالاستحواذ على مؤسسة تعليمية تتخذ من البحرين مقراً لها من خلال شركتين تابعتين، شركة تابعة تحتفظ بالعمليات، وشركة تابعة أخرى تحتفظ بالعقار. خلال السنة، قامت المجموعة ببيع كامل حصتها في الشركات التابعة التي تحتفظ بالعمليات والعقار، مما نتج عن خسارة المجموعة للسيطرة على الشركات التابعة. وبالتالي، قامت المجموعة بإلغاء احتساب عمليات وعقار المؤسسة التعليمية عند فقدان السيطرة.

كان للاستبعاد الأثر التالي على البيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

١٢٦,٦١٩	إجمالي المقابل المستلم
١٠٧,٨٢٧	مطروحاً: صافي الموجودات التي تم إلغاء احتسابها عند فقدان السيطرة
١٨,٧٩٢	

أثر الاستبعاد لغرض بيان التدفقات النقدية هو كما يلي:

٥٥,٧٢٨	إجمالي المقابل المستلم خلال السنة
(٢,٠٣٤)	مطروحاً: النقد وأرصدة البنوك التي ألغى توحيدها عند فقدان السيطرة
٥٣,٦٩٤	

مجموع الربح البالغ ٧,٢٨٩ ألف دولار أمريكي من عمليات الشركات التابعة حتى تاريخ فقدان السيطرة تم عرضه ضمن بند "العمليات المتوقفة" في بيان الدخل الموحد. أرقام المقارنة للسنة السابقة تشمل صافي الربح من الأعمال الصناعية، والتي تم إيقافها في ٢٠١٦.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٢٠. إيرادات استثمارات في أوراق مالية

٢٠١٦	٢٠١٧	
١,٧٢٨	٢,٤٧٠	إيرادات أرباح أسهم
١,٤١٧	١,٥٨٨	أرباح بيع استثمارات في أوراق مالية
		تغيرات القيمة العادلة في الاستثمارات المصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من
(٧,٢٢٠)	(٥,٣٠٥)	خلال بيان الدخل
٧,٩٦٣	١٢,٥٦٠	إيرادات من الصكوك
٣,٨٨٨	١١,٣١٣	

٢١. إيرادات أخرى

تتكون الإيرادات الأخرى من مبلغ ١٨ مليون دولار أمريكي يتعلق بمعاملة بيع عقار مع طرف ذي علاقة، و ٥,٨٤ مليون دولار أمريكي ناتجة من سداد مطلوبات، ومبلغ ١٨,٩٦ مليون دولار إيرادات من عمليات شركات تابعة غير مصرفية. للسنة السابقة، فإن الإيرادات الأخرى تتكون بشكل رئيسي من استردادات لدمم مدينة منخفضة القيمة سابقاً بمبلغ ٥,٩٨ مليون دولار أمريكي، وإيرادات من عمليات الشركات التابعة غير المصرفية بمبلغ ١,٨١ مليون دولار أمريكي.

٢٢. تكلفة الموظفين

٢٠١٦	٢٠١٧	
٥١,٢٩٩	٣٧,٩٦٩	رواتب ومنافع الموظفين
٢,٦٦٥	٢,٩٤٥	مصرفات التأمين الإجتماعي
٥٣,٩٦٤	٤٠,٩١٤	

وفقاً لسياسة الحوافز المتغيرة للمجموعة، يتم إصدار جزء من مكافأة الأداء السنوية في هيئة مكافآت اسهم لموظفي الإدارة العليا. هذه المكافآت تشمل حوافز مؤجلة في هيئة أسهم، وخطط شراء أسهم، وخطط حوافز طويلة الأجل بشروط مختلفة. شروط المكافآت، بما في ذلك نوع الخطة، ومدى التمويل، والتسعير، وفترة التأجيل، من قبل لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة بالبنك.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٢٢. تكلفة الموظفين (يتبع)

سنة الأداء	طبيعة المكافأة	الموظفين المشمولين	ملخص لشروط التأجيل والاستحقاق
خطة الأسهم القديمة	خيارات أسهم	موظفي الإدارة العليا المختارين	فترة غلق مبدئية ٣ سنوات، وفترة تنفيذ الخيارات على ١٠ سنوات تنتهي في ٢٠١٨ بسعر ممارسة ٦٥، دولار أمريكي للسهم.
مكافآت ٢٠١٣	علاوة سنوية مؤجلة	موظفي الإدارة العليا المختارين	تم منح جزء من الحوافز السنوية في صورة أسهم. في ٢٠١٥، ومع بداية تطبيق خطة الأسهم الجديدة، تم تحويل الخطة القديمة إلى حوافز نقدية مؤجلة على فترة ٣ سنوات من سنة المكافأة.
مكافآت ٢٠١٤	خطة شراء الموظفين للأسهم	الأشخاص المشمولون في الوظائف الأساسية والرقابة، الذين يتجاوزون الحد الأقصى لمجموع المكافآت وفقا لقواعد المكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، وسياسة المكافآت المتغيرة للبنك	يتم إطلاق الأسهم بشكل تقديري خلال فترة التأجيل التي تبلغ ٣ سنوات. يحدد سعر الإصدار المحدد بناء على تسوية محددة لسعر السوق بتاريخ المكافآت. لا توجد شروط مستقبلية للأداء، أو شروط خدمة. تملك الأسهم الحق في أرباح الأسهم، إن وجدت، ولكن تطلق خلال فترة التأجيل.
مكافآت ٢٠١٥ و ٢٠١٦	خطة شراء الموظفين للأسهم، وعلاوة سنوية مؤجلة		
مكافآت ٢٠١٧			لم يتم اعتماد التخصيص حتى تاريخ البيانات المالية.

٢٠١٦		٢٠١٧		سنوات الأداء
بآلاف الدولارات الأمريكية	عدد الأسهم	بآلاف الدولارات الأمريكية	عدد الأسهم	
٤,٤٨٩	٥٤,٥٥٩,٢٩٠	٣,٧١٢	٢٩,٤٣٠,٦٤٠	الرصيد الافتتاحي
-	-	٦,٨٧٨	١٢,٥٠٤,٥٤٥	الممنوح خلال السنة
-	-	-	٢,٧١٤,٠٦٤	أرباح أسهم
٨٨٠	-	-	-	مصادرة وتسويات أخرى
(١,٦٥٧)	(٢٥,١٢٨,٦٥٠)	(١,٠٢٢)	(٨,٧٧٦,٨٤٢)	محول للموظفين/ سداد
٣,٧١٢	٢٩,٣٤٠,٦٤٠	٩,٥٦٨	٣٥,٨٧٢,٤٠٧	الرصيد الختامي

في حالة خطة شراء الموظفين للأسهم، فإن المبالغ المعلنة في الجدول تمثل المبالغ المستحقة أو المنافع التي تم احتسابها في بيان الدخل الموحد، وليس القيمة الإجمالية للأسهم الصادرة.

٢٣. مصروفات تشغيلية أخرى

٢٠١٦	٢٠١٧	
٥,٤١٥	٥,٢٥٥	إيجار
٤,٥٢٩	٤,٠٧٢	رسوم مهنية واستشارية
١٥,٣٨٨	٢٥٩	مصروفات قانونية
٣,٧٨٤	٦,٢٧٩	استهلاك (إيضاح ١)
٢٢,٧١٢	٣٣,٥٢٢	مصروفات تشغيلية أخرى
٥١,٨٢٨	٤٩,٣٨٧	





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٢٤. مخصصات انخفاض قيمة الموجودات

٢٠١٦	٢٠١٧	
		موجودات التمويلات (إيضاح ٥)
٣٨,٣٠٠	٢,٠٨٥	استثمارات في أوراق مالية
٦١,٠٤١	٣,٥٧٧	- أدوات حقوق ملكية (إيضاح ٦(ب))
٨٦٧	١,٠٥٠	- أدوات دين
١١,٦٠٠	٢,٠٩٥	عقارات استثمارية (إيضاح ٧)
٣٦,٤٦٤	-	استثمارات في شركات زميلة محتسبة بطريقة حقوق الملكية (إيضاح ٩)
٥١,٥٠٠	-	تمويل مشاريع (إيضاح ١١)
٢,٧١٤	١١٤	ذمم مدينة أخرى (إيضاح ١١)
٦٦٦	٤٦	إيجارات مستحقة
٢٢١,١١٢	٩,٣٨١	

٢٥. معاملات مع أطراف ذوي علاقة

يتم اعتبار الأطراف كأطراف ذوي علاقة عندما يكون لأحد الأطراف قدرة السيطرة على الطرف الآخر أو يكون له نفوذ يؤثر على السياسات المالية والتشغيلية للطرف الآخر. يشتمل الأطراف ذوي علاقة على شركات تمارس المجموعة عليها نفوذاً مؤثراً ومساهمين رئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية للمجموعة.

ينتج جزء جوهري من رسوم الإدارة من مؤسسات تمارس المجموعة عليها نفوذاً مؤثراً (موجودات تحت الإدارة). على الرغم من أن هذه المؤسسات تعتبر أطراف ذوي علاقة، إلا أن المجموعة تقوم بإدارة هذه المؤسسات بالنيابة عن عملائها والذين هم في الغالب أطراف أخرى والمنتفعين اقتصادياً من هذه الاستثمارات. المعاملات مع هذه الشركات مبنية على الشروط المتفق عليها.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٢٥. معاملات مع أطراف ذوي علاقة (يتبع)

فيما يلي أرصدة ونتائج المعاملات مع أطراف ذوي علاقة المدرجة في البيانات المالية الموحدة :

٢٠١٧	شركات زميلة / مشاريع مشتركة	موظفي الإدارة الرئيسيين	مساهمين رئيسيين / شركات لأعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة شاملة شركات ذات أغراض خاصة وأخرى	المجموع
الموجودات					
-	موجودات التمويلات	٢,٥٦٥	١٥,١٤٦	١٧,٨٦٥	٣٥,٥٧٦
٨١,٤٤٠	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	-	-	-	٨١,٤٤٠
-	استثمارات في أوراق مالية	-	٦,٠٥٨	٨٤,١٩٤	٩٠,٢٥٢
٩١٤	موجودات أخرى	-	-	٦٢,٨١٢	٦٣,٧٢٦
المطلوبات					
١٤٦	أموال المستثمرين	-	-	١٥,٣٣٩	١٥,٤٨٥
١٤٦	الحسابات الجارية للعملاء	-	٨٧٣	٣,٦٠٥	٤,٦٢٤
-	مطلوبات التمويلات	-	٣,٠٢٣٨	-	٣,٠٢٣٨
-	مطلوبات أخرى	-	-	٢٧,١٤٨	٢٧,١٤٨
١,٥٧٠	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	٦٣٩	٦,٥٨١	٢,٣٢١	١١,١١١
الإيرادات					
-	إيراد الخدمات المصرفية للاستثمارية	-	٢٦,٨٦٧	٣٩,٥١٦	٦٦,٣٨٣
-	رسوم إدارة	-	-	١,٨٤٠	١,٨٤٠
٧,٠٢٢	حصة المجموعة من أرباح استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	-	-	-	٧,٠٢٢
١,٥٨٨	إيراد من استثمارات في الأوراق المالية، بالصافي	-	-	١,٤٨١	٣,٠٦٩
-	إيرادات أخرى	-	١٨,٠٠٠	-	١٨,٠٠٠
المصروفات					
٨٠	العائد لحاملي حسابات الاستثمار	١٩	٢١٩	٦٦	٣٨٤
-	مصروفات التمويلات	-	٣,١٣٠	-	٣,١٣٠
-	تكلفة الموظفين	٦,٨٠٩	-	-	٦,٨٠٩
-	مصروفات تشغيلية أخرى	-	-	-	٥,٤٧٥

* هذا المبلغ المدرج يستثنى مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين لسنة ٢٠١٧، والتي لم يتم الانتهاء من تخصيصها بتاريخ اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٢٥. معاملات مع أطراف ذوي علاقة (يتبع)

٢٠١٦	شركات زميلة/ مشاريع مشتركة	موظفي الإدارة الرئيسيين	مساهمين رئيسيين/ شركات لأعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة شاملة شركات ذات أغراض خاصة وأخرى	المجموع
الموجودات					
موجودات التمويلات	-	-	-	١٣,٥٢٣	١٣,٥٢٣
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٧٩,٠١٠	-	-	-	٧٩,٠١٠
استثمارات في أوراق مالية	-	-	٦,٠٥٨	٢٠,٥٦٣	٢١١,٦٨١
موجودات أخرى	٦٨٩	٦,٥٦٨	٥٨٨	٢٥,٠٨٢	٣٩,١٢٧
المطلوبات					
أموال المستثمرين	١٦٢	-	-	١٠,٦٨٩	١٠,٨٥١
الحسابات الجارية للعملاء	٢٦	-	٢٣٣	٥,٠٤٧	٥,٣٠٦
مطلوبات التمويلات	-	-	٣٥,٢٧١	-	٣٥,٢٧١
مطلوبات أخرى	-	٤,٢٥٥	٢,٠٠٠	١٢,٦٩٥	٣٦,٩٥٠
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	١,١٨٣	٣٩٧	-	٢,٤٣٢	٤,٠١٢
الإيرادات					
إيراد الخدمات المصرفية الاستثمارية	-	-	-	٣,٣٢١	٣,٣٢١
رسوم إدارة	-	-	٦,٠٠٠	١,٨٠٧	٧,٨٠٧
حصة المجموعة من أرباح استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٨٤٦	-	-	-	٨٤٦
إيراد من استثمارات في الأوراق المالية، بالصافي	(٢,٠٥٠)	-	١٨٦	٣٣٨	(١,٥٢٦)
المصروفات					
العائد لحاملي حسابات الاستثمار	٣١	٥	٤١١	٢١	٤٦٨
تكلفة الموظفين*	-	١٢,٣٢٠	-	-	١٢,٣٢٠
مصروفات تشغيلية أخرى	-	٣,٥٤٨	١١	٢٣٣	٣,٧٩٢
مخصصات انخفاض قيمة الموجودات	٣٦,٤٦٤	-	-	٦,٠٦٤	٩٧,٠٦٨

أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون في المجموعة من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذيين الرئيسيين الذين يمارسون السلطة والمسئولية في التخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة المجموعة وشركتها التابعة المصرفية الجوهرية.

خلال السنة، لم يشارك أي من أعضاء مجلس الإدارة في استثمارات تروج لها المجموعة.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٢٥. معاملات مع أطراف ذوي علاقة (يتبع)

فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين :

٢٠١٦	٢٠١٧	
		مكافآت وأتعاب ومخصصات أعضاء مجلس الإدارة
٣,٥٤٨	٥,٤٧٥	رواتب ومنافع أخرى قصيرة الأجل ومصروفات
١٢,١٥٤	٦,٧١٢	منافع ما بعد نهاية الخدمة
١٦٦	١١٧	

٢٦. موجودات تحت الإدارة

تقوم المجموعة بتوفير خدمات الإدارة وإدارة الاستثمارات والخدمات الاستشارية لشركات المشاريع التي تقوم بتأسيسها لمشاريعها، ويتضمن هذا اتخاذ قرارات بالنيابة عن هذه الشركات. ان الموجودات المحتفظ بها بهذه الصفة غير مضمّنة في هذه البيانات المالية الموحدة. بلغت الموجودات المحتفظ تحت الإدارة في تاريخ بيان المركز المالي ١,٦٢٣ ألف دولار أمريكي (٢٠١٦ : ٢,٧٨١ ألف دولار أمريكي). خلال السنة، قامت المجموعة بتسجيل رسوم إدارة بمبلغ ١,٨٤ ألف دولار أمريكي (٢٠١٦ : ١,٨٠٧ ألف دولار أمريكي) مقابل أنشطة متعلقة بإدارة الموجودات.

٢٧. العائد لكل سهم

العائد الأساسي لكل سهم

يحسب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

تم تعديل المتوسط الموزون لأسهم الملكية لفترات المقارنة المعروضة بالنسبة لإصدار الأسهم خلال السنة بدون تغيير مقابل في الموارد.

٢٠١٦	٢٠١٧	
		بالآلاف الأسهم
٢,٤٦٧,٧٠٠	٢,٨٨٨,٨٧٤	المتوسط المرجح لعدد أسهم الملكية العادية للعائد الأساسي والمخفض

العائد المخفض لكل سهم

يحتسب العائد المخفض لكل سهم بتعديل المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة على افتراض تحويل جميع الأسهم المخفضة المحتملة. تعتبر الأسهم المخفضة فقط إذا كان تحويلهم لأسهم عادية سيؤدي لانخفاض العائد على السهم أو زيادة الخسارة لكل سهم.

في حالة مكافآت الأسهم القديمة الممنوحة للموظفين قبل ٢٠١٤، بما أن معدل القيمة السوقية للأسهم خلال السنة الحالية كان أقل من سعر الإصدار المفترض وفقاً للخطة، لذلك لا تعتبر مكافآت الأسهم مخفضة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. بالتالي، لم يتم عمل تسويات للتخفيض لغرض احتساب العائد المخفض لكل سهم، عدا المذكورة أعلاه. لا يملك البنك أي أدوات مخفضة أخرى.

٢٨. الزكاة والمسئولية الاجتماعية

يقوم المساهمون بأداء الزكاة بصورة مباشرة عن توزيعات الأرباح وكذلك المستثمرون عن حسابات الاستثمار المقيمة، وبالتالي لا يقوم البنك بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار المقيمة. ويقوم البنك بحساب الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين بالطريقة التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية للبنك ويتم إبلاغ المساهمين بها سنوياً. الزكاة المستحقة من قبل المساهمين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بلغت ١٦٩,٠٠٠ دولار أمريكي للسهم الواحد، ولم يتم اعتماد حصة الزكاة للسنة الحالية من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة حتى تاريخه، وسوف يتم الإعلان عنها في الموقع الإلكتروني للبنك.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٢٨. الزكاة والمسئولية الاجتماعية (يتبع)

تقوم المجموعة بالوفاء بواجباتها الاجتماعية عن طريق تقديم التبرعات الى المؤسسات الاجتماعية والخيرية.

٢٩. إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بعدم إحتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع الشريعة الإسلامية. ووفقاً لذلك تحول أرباح المصادر غير الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية الذي تستخدمه المجموعة للأعمال الخيرية. يتم إظهار الحركة في الأموال من مصادر غير إسلامية ضمن بيان مصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة. تتلقى المجموعة فوائد من ودائع لدى مصرف البحرين المركزي وودائع عرضية أو مطلوبة. تم استخدام هذه المبالغ بشكل حصري للأعمال الخيرية، وقد بلغ إجمالي الفوائد المستلمة ٤٥ ألف دولار أمريكي (٢٠١٦: ٩٥ ألف دولار أمريكي).

٣٠. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة من أربعة علماء يقومون بمراجعة مدى توافق أعمال المجموعة مع أحكام وشروط الشريعة الإسلامية العامة والفتاوى الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشتمل المراجعة على فحص للمستندات والأنظمة المطبقة من قبل المجموعة للتأكد من توافق أنشطة المجموعة مع أحكام الشريعة الإسلامية.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٣١. مواعيد الاستحقاق

تم عرض مواعيد استحقاق الموجودات والالتزامات غير المحتسبة للمجموعة بناءً على مواعيد استحقاق التعاقدية للمجموعة. بينما لا يكون موعد الاستحقاق التعاقدية متوفرًا، أخذت المجموعة بالاعتبار بيان الاستحقاق / السداد للموجودات والمطلوبات على التوالي. بالنسبة لمواعيد الاستحقاق التعاقدية غير المخصومة للمطلوبات المالية، راجع إيضاح (٣٦).

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	لغاية ٣ أشهر	٦ أشهر إلى ٣ أشهر	٦ أشهر إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	غير محدد الاستحقاق	المجموع
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٩٠,٨٦٣	٨,٥٢٠	١٢,٧٨٨	٤,٢١٠	-	٤٦	٢١٦,٤٤٥
ودائع لدى مؤسسات مالية	٩٢,٧٨٩	-	٢,٧٨٠	-	-	-	٩٥,٥٦٩
موجودات التمويلات	١٩٠,٨٠٠	٨٤,٤٣٨	١٤٤,٥٨٩	٣٣٨,٢٠٨	٢٣٤,٤٦٧	-	٩٩٢,٥٠٢
استثمارات في أوراق مالية	١٧٠,٩٧٩	٥,٢٨٨	-	٣٠,٥٠٢	٤٠,١٢٠	-	٥٢١,٤٠٨
موجودات مشتراة لغرض التأجير	٥,٠٣٥	٤,٥٣٦	٨,٧٨٨	٥٣,٢٨٦	١٨٦,١٦١	-	٢٥٧,٨٠٦
عقارات استثمارية	-	١٣٥,٥٠٠	-	٤٢٧,٢٨٠	٥٣,٤٨٣	-	٦١٦,٢٦٣
عقارات للتطوير	-	-	-	٢٠٤,٥٥١	٦٨٨,٤٨٦	-	٨٩٣,٠٣٧
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	-	-	-	٥٣,٢٧٧	٢٨,١٦٣	-	٨١,٤٤٠
ممتلكات وآلات ومعدات	-	-	-	-	١١٧,١٣٥	-	١١٧,١٣٥
موجودات أخرى	١٤٣,٢٧٧	١٤,٩٦٩	٣٢,٤٣٩	١١٨,٧٢٢	٩,٤٤٥	-	٣١٨,٨٥٢
مجموع الموجودات	٧٩٣,٧٤٣	٢٥٣,٢٥١	٢٠١,٣٨٤	١,٥٠٤,٥٥٥	١,٣٥٧,٤٦٠	٦٤	٤,١١٠,٤٥٧
المطلوبات المالية							
أموال المستثمرين	٦٠٨	٥,٥٩٦	١٧,٨٩٦	١٥,٣١٣	-	-	٣٩,٤١٣
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	٢٧٧,٥٠٦	٧٤,٤٦٨	٢١٢,١٥٠	٢٩٠,٩٥٨	٣,٤١٤	-	٨٥٨,٤٩٦
حسابات جارية للعملاء	١١٥,٧٧١	٢٨,٠٢٧	١٧,٠٢٤	٩,٩٧٣	١٨,٨١٢	-	١٨٩,٦٠٧
مطلوبات التمويلات	٦,٢٢٥	١٠١,٣٩٠	٣٨,٠٧٢	١٩٦,٠٣٩	٢٣,٣٣٦	-	٣٦٥,٠٦٢
مطلوبات أخرى	٢٠,٥٤٧	١٣,٢٠٦	٥٦,٥٨٧	١٦٥,٣٩٣	-	-	٢٥٥,٧٣٣
مجموع المطلوبات	٤٢٠,٦٥٧	٢٢٢,٦٨٧	٣٤١,٧٢٩	٦٧٧,٦٧٦	٤٥,٥٦٢	-	١,٧٠٨,٢١١
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	٤١٦,٤٠٨	٨٦,٦٥٨	١٢٦,٩٢٨	٤٠,٢٩٧	٢٣٦,٠٦٢	-	٩٠٦,٣٥٣
بنود غير مضمنة في الميزانية العمومية							
التزامات	١٠,٢٤٧	٥٣,٩٤١	٧٠,٩١٥	٩٤,٥٨٣	٣	-	٢٢٩,٦٨٩
حسابات الاستثمار المقيدة	-	١١,٩٩٥	-	١٦,٧٥٧	-	-	٢٨,٧٥٢





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٣١. مواعيد الاستحقاق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	لغاية ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ أشهر إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	غير محدد الاستحقاق	المجموع
الموجودات							
١٥٦,٣٨٠	-	-	-	-	-	٦٨	١٥٦,٤٤٨
٢٠٨,٧٩٠	٥,١٠٨	-	-	-	-	-	٢١٣,٨٩٨
٧٢,١٦٧	٤٦,٠٧٧	١٠٨,١٨٠	٢١٦,١٨٨	٥١٨,٨٧٨	-	-	٩٦١,٤٩٠
-	-	-	٢٩١,٣٤٠	٢٣٥,٨٦٣	-	-	٥٢٧,٢٠٣
٣٩٣	١٩	٣٤	٣,٥٩٢	٢٤٢,٢١٩	-	-	٢٤٦,٢٥٧
-	-	-	٤٥٥,٨٠٧	٣٢,٦٢٩	-	-	٤٨٨,٤٣٦
-	-	-	٢٠٢,٣٧٤	٧٨,٥٩٨	-	-	٢٨٠,٩٧٢
-	-	-	٦٩,٣٨٧	٩,٦٢٣	-	-	٧٩,٠١٠
-	-	-	-	-	-	١٦٩,١٥٣	١٦٩,١٥٣
-	-	-	-	٥٤,٨٩١	-	-	٥٤,٨٩١
٩,١٦٢	١١,٧٣٨	٥١,٧٦٣	٥٢,٩٨٠	-	-	-	١٢٥,٦٤٣
مجموع الموجودات							
٤٤٦,٨٩٢	٦٢,٩٤٢	١٥٩,٩٧٧	١,٣٤٦,٥٥٩	١,١١٧,٨١٠	١٦٩,٢٢١	-	٣,٣٠٣,٤٠١
المطلوبات المالية							
٤,٩٢٨	-	١٠٠,١٢	٢٩,٦٢٥	-	-	-	٤٤,٥٦٥
١٦٨,٠٨٧	٣٧,١٢٥	٢٠٩,٣٥٤	١٥١,٣٩٤	٤,٥٥٥	-	-	٥٧٠,٥١٥
١١٧,٩٣٢	٢٨,٨٣٣	١٧,١٠٣	١٠٠,٠١٩	١٨,٨٩٦	-	-	١٩٢,٧٨٣
١,٢٠٠	-	٤٤,٠١٠	١٢٣,٧٨٢	-	-	-	١٦٨,٩٩٢
٣٢,٧٠٤	٢,٨٦٦	٢٣,٨٧٨	٩١,٧٤٣	٣١,٤٥٨	-	-	١٨٢,٦٤٩
مجموع المطلوبات							
٣٢٤,٨٥١	٦٨,٨٢٤	٣٠٤,٣٥٧	٤٠٦,٥٦٣	٥٤,٩٠٩	-	-	١,١٥٩,٥٠٤
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار							
٣٨٩,٦٢٨	١١٢,٤٤٦	١٤١,٦٢٣	٧٦,٨١٢	٣٠١,٦٨١	-	-	١,٠٢٢,١٩٠
بنود غير مضمنة في الميزانية العمومية							
٨٤,١٣٨	٤٥,٧٩٣	٦٨,٥٣٠	٨٧,٥٢٨	٤,٣٦٣	-	-	٢٩٠,٣٥٢
-	١٧,٤٠٨	-	١٢,٣٢١	-	-	-	٢٩,٧٢٩





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٣٢. تمرکز الموجودات والمطلوبات وحسابات الاستثمار

(أ) التمرکز القطاعي

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	البنوك والمؤسسات المالية	العقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
٢١٥,٦٤٤	٥٩٥	٢٠٦	٢١٦,٤٤٥	نقد وأرصدة لدى البنوك
٩٥,٥٦٩	-	-	٩٥,٥٦٩	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٢٩,٢٠٧	٢١٤,٩٤٧	٧٤٨,٣٤٨	٩٩٢,٥٠٢	موجودات التمويلات
٦٦,٢٥٠	١٤٣,٢٩٥	٣١١,٨٦٣	٥٢١,٤٠٨	استثمارات في أوراق مالية
-	٢٥٧,٦٢٦	١٨٠	٢٥٧,٨٠٦	موجودات مشتركة لغرض التأجير
-	٦١٦,٢٦٣	-	٦١٦,٢٦٣	عقارات استثمارية
-	٨٩٣,٠٣٧	-	٨٩٣,٠٣٧	عقارات للتطوير
٢٢,٤٦١	١٧,٩٣٠	٤١,٠٤٩	٨١,٤٤٠	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
-	١٨,١٩٤	٩٨,٩٤١	١١٧,١٣٥	ممتلكات وآلات ومعدات
٩,٠٠٣	١٤٠,٣٨٦	١٦٩,٤٦٣	٣١٨,٨٥٢	موجودات أخرى
٤٣٨,١٣٤	٢,٣٠٢,٢٧٣	١,٣٧٠,٠٥٠	٤,١١٠,٤٥٧	مجموع الموجودات
المطلوبات				
٣,٤٢٥	٣٠,٢٦٨	٥,٧٢٠	٣٩,٤١٣	أموال المستثمرين
٣٣٨,٦٢١	-	٥١٩,٨٧٥	٨٥٨,٤٩٦	إيداعات من مؤسسات مالية وأخرى
-	٢٨,٦٠٧	١٦١,٠٠٠	١٨٩,٦٠٧	حسابات جارية للعملاء
٢٠٢,١٩٢	١٢٤,٢٩٥	٣٨,٥٧٥	٣٦٥,٠٦٢	مطلوبات التمويلات
-	١٧٥,١٦١	٨٠,٥٧٢	٢٥٥,٧٣٣	مطلوبات أخرى
٥٤٤,٢٣٨	٣٥٨,٣٣١	٨٠٥,٧٤٢	١,٧٠٨,٣١١	مجموع المطلوبات
٣٠,٣١٤	٤٣,٩٠٥	٨٣٢,١٣٤	٩٠٦,٣٥٣	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار
بنود غير مضمنة في الميزانية العمومية				
١٨,٩٩٩	٩٩,٦٢٢	١١١,٠٦٨	٢٢٩,٦٨٩	التزامات
-	٢٦,١١٨	٢,٦٣٤	٢٨,٧٥٢	حسابات الاستثمار المقيدة





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٣٢. تمرکز الموجودات والمطلوبات وحسابات الاستثمار (يتبع)

(أ) التمرکز القطاعي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	البنوك والمؤسسات المالية	العقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
١٥٦,٤٤٨	١٥١,٩٦٥	١,١٣٨	٣,٣٤٥	٣٠٢,٨٩٨
٢١٣,٨٩٨	٢٠٨,٧٩٠	١٢	٥,٠٩٦	٤٢٧,٧٩٦
٩٦١,٤٩٠	١١,٤٦٠	٢٤٨,٤٨٣	٧.١,٥٤٧	١,٢٢٧,٥٨٠
٥٢٧,٢٠٣	٩٦,٤٦٤	٤١٩,٣٧٨	١١,٣٦١	١,٠٥٤,٤٠٦
٢٤٦,٢٥٧	٤٠,١٧٨	١٩٦,٣٤٧	٩,٧٣٢	٤٨٨,٤٣٦
٤٨٨,٤٣٦	-	٤٨٨,٤٣٦	-	٩٧٦,٨٧٢
٢٨٠,٩٧٢	-	٢٨٠,٩٧٢	-	٥٦١,٩٤٤
٧٩,٠١٠	٣٠,٦١١	٤,٩٠٣	٤٣,٤٩٦	١٦٩,١٥٣
١٦٩,١٥٣	-	١٧,٨٧٨	١٥١,٢٧٥	٣٤٨,٣٠٦
٥٤,٨٩١	-	-	٥٤,٨٩١	١٠٩,٧٨٢
١٢٥,٦٤٣	٣,٢١٠	٧٤,٤٠٣	٤٨,٠٣٠	٢٠٧,٣٨٦
٣,٣٠٣,٤٠١	٥٤٢,٦٧٨	١,٧٣١,٩٥٠	١,٠٢٨,٧٧٣	٦,٦٠٦,٨٠٢
المطلوبات				
٤٤,٥٦٥	٣,٦٠٦	١١,١٧١	٢٩,٧٨٨	٨٩,١٣٠
٥٧٠,٥١٥	١٥٦,٧٢٨	-	٤١٣,٧٨٧	١,١٤٠,٠٣٠
١٩٢,٧٨٣	٥٥٢	٣١,٤٣٠	١٦٠,٨٠١	٣٨٥,٥٦٦
١٦٨,٩٩٢	٨١,٧٢٢	٣٨,٤٢٥	٤٨,٨٤٥	٣٣٧,٩٨٤
١٨٢,٦٤٩	٥٧	٦٩,٤٩١	١١٢,٥٨١	٤٦٤,٣٦٨
١,١٥٩,٥٠٤	٢٤٣,١٨٥	١٥٠,٥١٧	٧٦٥,٨٠٢	٢,٣١٩,٠٠٨
١,٠٢٢,١٩٠	٥٤,١٠٥	٥٦,٨٨٦	٩١١,١٩٩	٢,٥٣٤,٣٨٠
بنود غير مضمنة في الميزانية العمومية				
٢٩٠,٣٥٢	١٢,٦١٣	١١٨,١٣٣	١٥٩,٦٠٦	٦٧٠,٧٠٤
٢٩,٧٢٩	-	٢٩,٧٢٩	-	٥٩,٤٥٨





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٣٢. تمرکز الموجودات والمطلوبات وحسابات الاستثمار (يتبع)

(ب) التمرکز الجغرافي

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	دول مجلس التعاون	دول أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	دول أخرى في آسيا	أخرى	المجموع
الموجودات					
١٦٦,٦٤٥	٦٠١	٢٧	٤٩,١٧٢	٢١٦,٤٤٥	نقد وأرصدة لدى البنوك
٩٥,٥٦٩	-	-	-	٩٥,٥٦٩	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٩١٠,٥٦٨	-	٩٥	٨١,٨٣٩	٩٩٢,٥٠٢	موجودات التمويلات
٤٣٧,٨١٤	١٠٣	٦٥,١٩١	١٨,٣٠٠	٥٢١,٤٠٨	استثمارات في أوراق مالية
٢٥٧,٨٠٦	-	-	-	٢٥٧,٨٠٦	موجودات مشتركة لغرض التأجير
٤٠٣,٧٦٣	٧٧,٠٠٠	-	١٣٥,٥٠٠	٦١٦,٢٦٣	عقارات استثمارية
١٠٢,٤٧٤	٣٩٥,٥٦٥	٣٩٤,٩٩٨	-	٨٩٣,٠٦٧	عقارات للتطوير
٨١,٤٤٠	-	-	-	٨١,٤٤٠	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
١١٤,٨٥٣	٢,٢٨٢	-	-	١١٧,١٣٥	ممتلكات وآلات ومعدات
١٦٦,١٥٧	٨١٧	٨,٤٦٢	١٤٣,٤١٦	٣١٨,٨٥٢	موجودات أخرى
٢,٧٣٧,٠٨٩	٤٧٦,٣٦٨	٤٦٨,٧٧٣	٤٢٨,٢٢٧	٤,١١٠,٤٥٧	مجموع الموجودات
المطلوبات					
٢٣,٥٨٠	٥٢٠	-	١٥,٣١٣	٣٩,٤١٣	أموال المستثمرين
٧٧١,٨٩٤	٨٦,٦٠٢	-	-	٨٥٨,٤٩٦	إيداعات من مؤسسات مالية وأخرى
١٦٩,٧١٠	-	١,٥٣٩	١٨,٣٥٨	١٨٩,٦٠٧	حسابات جارية للعملاء
٢٥٦,٣٧٥	١٤,٧٨٧	-	٩٣,٩٠٠	٣٦٥,٠٦٢	مطلوبات التمويلات
١٦٥,٤٥٤	٢٢,٠٨٦	٦,٥٠٠	٧,٦٩٣	٢٥٥,٧٣٣	مطلوبات أخرى
١,٣٨٧,٠١٣	١٢٣,٩٩٥	٦٢,٠٣٩	١٣٥,٢٦٤	١,٧٠٨,٣١١	مجموع المطلوبات
٨٩١,٦٩٠	-	٦,٥٩١	٨,٠٧٢	٩٠٦,٣٥٣	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار
بنود غير مضمنة في الميزانية العمومية					
٢١٥,٤٦٠	١٠,٩٣٠	-	٣,٢٩٩	٢٢٩,٦٨٩	التزامات
٢٦,١١٨	-	-	٢,٦٣٤	٢٨,٧٥٢	حسابات الاستثمار المقيدة

يتم قياس التمرکز الجغرافي للموجودات بناءً على موقع الموجودات التشغيلية، وليس بناءً على موقع الاستثمار (والتي تكون عامة مبنية على مناطق ذات ضرائب مناسبة).





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٣٢. تمرکز الموجودات والمطلوبات وحسابات الاستثمار (يتبع)

(ب) التمرکز الجغرافي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	دول مجلس التعاون	دول أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	دول أخرى في آسيا	أخرى	المجموع
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٣٢,١١٧	٥٥	١٩	٢٤,٢٥٧	١٥٦,٤٤٨
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٢١٣,٨٨٦	١٢	-	-	٢١٣,٨٩٨
موجودات التمويلات	٨٩٣,١٩٨	-	-	٦٨,٢٩٢	٩٦١,٤٩٠
استثمارات في أوراق مالية	٣٩٣,٨٢٠	٣٠,١٣٠	١.١,٤.٣	١,٨٥٠	٥٢٧,٢.٣
موجودات مشتراة لغرض التأجير	١٧٨,٩١٦	-	٥٧,٦١٢	٩,٧٢٩	٢٤٦,٢٥٧
عقارات استثمارية	٤١١,٤٣٦	٧٧,٠٠٠	-	-	٤٨٨,٤٣٦
عقارات للتطوير	١٠٠,٢٩٧	١٨٠,٦٧٥	-	-	٢٨٠,٩٧٢
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٧٩,٠١٠	-	-	-	٧٩,٠١٠
ممتلكات وآلات ومعدات	١٦٧,٢١٦	١,٩٣٧	-	-	١٦٩,١٥٣
موجودات غير ملموسة	٥٤,٨٩١	-	-	-	٥٤,٨٩١
موجودات أخرى	١.٦,٦٣٥	-	٤,٢٧٧	١٤,٧٣١	١٢٥,٦٤٣
مجموع الموجودات	٢,٧٣١,٤٢٢	٢٨٩,٨٠٩	١٦٣,٣١١	١١٨,٨٥٩	٣,٣٠٣,٤٠١
المطلوبات					
أموال المستثمرين	٣٤,٠٧٦	٤٧٦	-	١٠,٠١٣	٤٤,٥٦٥
إيداعات من مؤسسات مالية وأخرى	٤٨٤,٣١٤	٨٦,٢٠١	-	-	٥٧٠,٥١٥
حسابات جارية للعملاء	١٨٨,٠٣٧	-	-	٤,٧٤٦	١٩٢,٧٨٣
مطلوبات التمويلات	١٤٧,١٦٣	٢١,٨٢٩	-	-	١٦٨,٩٩٢
مطلوبات أخرى	١٥٩,١٤٠	١٦,٦٠٢	-	٦,٩٠٧	١٨٢,٦٤٩
مجموع المطلوبات	١,٠١٢,٧٣٠	١٢٥,١٠٨	-	٢١,٦٦٦	١,١٥٩,٥٠٤
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	١,٠١٣,٨٨٣	-	٦,٩٩٧	١,٣١٠	١,٠٢٢,١٩٠
بنود غير مضمنة في الميزانية العمومية					
التزامات	٢٩٠,٢١٥	-	-	١٣٧	٢٩٠,٣٥٢
حسابات الاستثمار المقيدة	٢٩,٧٢٩	-	-	-	٢٩,٧٢٩





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٣٣. القطاعات التشغيلية

تملك المجموعة أربعة قطاعات تشغيلية مميزة، وهي تطوير العقارات، وإدارة الأصول والاسهم الخاصة، والخدمات المصرفية التجارية، وهي وحدات العمل الاستراتيجية للمجموعة. تقدم وحدات العمل الاستراتيجية منتجات وخدمات مختلفة، ويتم إدارتها بصورة منفصلة لأن كل قطاع يحتاج استراتيجيات إدارية مختلفة وتخصيص للموارد في المجموعة. لكل وحدة عمل استراتيجية، يقوم مجلس إدارة المجموعة (صانع القرارات التشغيلية الرئيسي) بمراجعة تقارير الإدارة بشكل ربع سنوي.

الملخص التالي يشرح عمليات كل قطاع من القطاعات المجموعة:

- تطوير العقارات: تزاوّل وحدة العمل هذه أنشطتها في قطاع إنشاء وإدارة مشاريع اقتصادية على مقياس كبير في البنى التحتية. كما تعمل في استثمارات المجموعة في العقارات والموجودات ذات العلاقة.
- أعمال مصرفية إستثمارية: يركز القطاع المصرفي بالمجموعة على مجالي الأسهم الخاصة وإدارة الأصول. أنشطة الأسهم الخاص تشمل شراء حصص في شركات مدرجة أو غير مدرجة، وبأسعار أقل من القيم المتوقعة. وحدة إدارة الأصول مسؤولة عن تحديد وإدارة الاستثمارات في العقارات ذات العائد في الأسواق المستهدفة في دول مجلس التعاون الخليجي. أنشطة الأعمال المصرفية الإستثمارية تركز على تقديم قدرات هيكلية في أسواق الأصول المدعومة وأسواق الأسهم الإسلامية، والاستشارات المالية الإسلامية، ومعاملات الدمج والاستحواذ متوسطة الحجم.
- الخدمات المصرفية: وتشمل هذه الخدمات المصرفية التجارية، و الخدمات المصرفية للشركات والأفراد، وإدارة الثروات، والمنتجات الإستثمارية المهيكلة، وتسهيلات تمويل المشاريع من قبل المصرف التجاري التابع للمجموعة.

تقاس نتائج كل من القطاعات التشغيلية بناءً على نتائج القطاع، ويتم مراجعتها من قبل لجنة إدارية ومجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. تستخدم نتائج القطاع لقياس الأداء، وتعتقد الإدارة أن هذه المعلومات ذات علاقة وثيقة بتقييم نتائج بعض القطاعات ذات العلاقة بشركات أخرى تزاوّل أنشطتها في هذه الصناعات. إن التسعير ما بين القطاعات، إن وجد، يتم تحديده على أسس تجارية اعتيادية.

تقوم المجموعة بتصنيف الإيرادات والمصروفات المنسوبة مباشرة للمعاملات الناتجة من كل قطاع كإيرادات ومصروفات القطاع على التوالي. يتم تخصيص المصروفات غير المباشرة بناءً على عوامل التكلفة التي يمكن تحديدها في القطاع و/ أو الأنشطة ذات العلاقة. إن تقارير الإدارة الداخلية مصممة لتعكس إيرادات ومصروفات كل قطاع على التوالي، والتي تقاس مقابل الميزانية المقدرة. إن الإيرادات، والمصروفات، والموجودات، والمطلوبات غير المخصصة ذات العلاقة بالأنشطة التجارية بين القطاعات وأنشطة الخزينة على مستوى المجموعة.

تزاوّل المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في مملكة البحرين، ولا تملك المجموعة أي فروع / أقسام خارجية مستقلة للقطاع المصرفي. التركيز الجغرافي للموجودات والمطلوبات مشروح في إيضاح رقم ٣٢ (ب) في البيانات المالية الموحدة.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٣٣. القطاعات التشغيلية (يتبع)

معلومات نتائج القطاعات التشغيلية كالآتي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	تطوير العقارات	الخدمات المصرفية الاستثمارية	خدمات مصرفية تجارية	غير محددة/ استبعادات	المجموع
إيرادات القطاع	١٤,٨٩٣	١٣٥,٤٩٠	٥٦,٠٨٥	٥,١٨٠	٢١١,٦٤٨
مصرفوات القطاع (شاملة مخصصات انخفاض القيمة)	٩,٩٣١	٣٥,٤٣٥	٤٤,٨١٥	١٨,٢٧٩	١٠٨,٤٦٠
نتائج القطاع*	٤,٩٦٢	١٠٠,٠٥٥	١١,٢٧٠	(١٣,٠٩٩)	١٠٣,١٨٨
موجودات القطاع	١,٥٥٦,٢٦٥	٤٦٨,١٢٢	٢,٠٧١,٥١٠	١٤,٥٦٠	٤,١١٠,٤٥٧
مطلوبات القطاع	٦٨,٠١٣	٢١٧,٨٨١	٧٧٦,٤٧١	٣٣,٨٥٦	١,٠٧٠,٣١١
معلومات القطاع الأخرى					
مصرفوات التمويل	٢٤,٣٢٠	٧,٣٢١	١٣,٩٥١	(١,٩٠٠)	٤٣,٦٩٢
مخصص انخفاض القيمة	-	(١,٣٣٣)	١٠,٧١٤	-	٩,٣٨١
الشركات الزميلة المحتسبة بطريقة حقوق الملكية	-	٦٩,٢١١	١٢,٢٢٩	-	٨١,٤٤٠
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	-	-	٩٠,١٩٠	١,١٦٣	٩٠٦,٣٥٣
التزامات	٥١,٦٠٧	-	١٧٨,٠٨٢	-	٢٢٩,٦٨٩

تشمل نتائج القطاعات للعمليات المتوقفة، صافي

معلومات نتائج القطاعات التشغيلية كالآتي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	تطوير العقارات	الخدمات المصرفية الاستثمارية	خدمات مصرفية تجارية	غير محددة/ استبعادات	المجموع
إيرادات القطاع	٤٨,٧٩٥	١,٤٧٢	٦٣,٦٠٩	٤٦٥,٠٨٠	٥٧٨,٩٥٦
مصرفوات القطاع (شاملة مخصصات انخفاض القيمة)	١٢٩,٤٦٠	١٢٢,٦٤٩	٦٨,٥٢٢	٢٥,٢٧٧	٣٤٥,٩٠٨
نتائج القطاع*	(٨٠,٦٦٥)	(١٢١,١٧٧)	(٤,٩١٣)	٤٣٩,٨٠٣	٢٣٣,٠٤٨
موجودات القطاع	٩١٤,٨٩٣	٣٧٦,٧٦٨	٢,٠١٢,٤٠١	(٦٦١)	٣,٣٠٣,٤٠١
مطلوبات القطاع	٢٤٣,٥٦٩	١٩٤,٩٩٧	٦٤٤,١٤٥	٧٦,٧٩٣	١,١٥٩,٥٠٤
معلومات القطاع الأخرى					
مصرفوات التمويل	١١,٠٨٧	٤,٤٩٢	٧,٨٩٤	(٣٦)	٢٣,٤٣٧
مخصص انخفاض القيمة	١٠٣,٩٠٥	٨١,٤٤١	٣٥,٧٦٦	-	٢٢١,١١٢
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	-	٧٩,٠١٠	-	-	٧٩,٠١٠
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	-	-	١,٠٢١,٠٣٨	١,١٥٢	١,٠٢٢,١٩٠
التزامات	١٠٥,١٢٩	١٠,٦٩٦	١٧٤,٥٢٧	-	٢٩٠,٣٥٢

تشمل نتائج القطاعات للعمليات المتوقفة، صافي





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٣٤. الأدوات مالية

(أ) القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة لأي أصل من الأصول في المبلغ الذي يمكن مبادلتة به، أو في سداد أي التزام بين طرفين ملمين بتفاصيل المعاملة وعلى أسس تجارية. وتمثل السعر الذي سيتم استلامه من بيع أصل، أو سيتم دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس.

من أسس تعريف القيمة العادلة هو افتراض استمرارية الشركة، بدون وجود نية أو حاجة لتصفيتها، أو تقليص حجم عملياتها بصورة جوهرية، أو إجراء المعاملات بشروط مجحفة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، القيمة العادلة لأرصدة البنوك، والإيداعات لدى المؤسسات المالية، والموجودات المالية الأخرى، وأموال المستثمرين، والإيداعات من المؤسسات المالية والأخرى والمطلوبات المالية الأخرى لا يتوقع أن تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية، كونها ذات طبيعة قصيرة الأجل، ويتم إعادة تسعيرها باستمرار تبعاً لأسعار السوق، كلما كان ذلك مناسباً. استثمارات الأوراق المالية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، تظهر بالقيمة العادلة التي يتم تقديرها باستخدام أسعار السوق المدرجة ونماذج التقييم الداخلية للاستثمارات غير المدرجة. تظهر الاستثمارات الأخرى بالتكلفة، في ظل غياب أي مقياس موثوق للقيمة العادلة.

فيما عدا بعض الاستثمارات التي تظهر بالتكلفة بمبلغ ١٨٥,٧٧٥ ألف دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٢٨٧,١٨ ألف دولار أمريكي) (إيضاح ٦)، فإن القيمة العادلة للموجودات المالية الأخرى للمجموعة لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

استثمارات بقيمة ١٨٥,٧٧٥ ألف دولار أمريكي (٢٠١٦: ٢٨٧,١٨ ألف دولار أمريكي) في أوراق مالية غير مدرجة تظهر بالتكلفة مطروحاً منها انخفاض القيمة، في ظل غياب قياس موثوق للقيمة العادلة. إن هذه الاستثمارات إما استثمارات في أسهم شركات خاصة تدار من قبل مدراء استثمار خارجيين، أو تمثل استثمارات في مشاريع لتطوير البنية التحتية تروج لها المجموعة، والتي لا يمكن تحديد قيمة عادلة لها. تنوي المجموعة التخارج من هذه الاستثمارات بشكل أساسي عن طريق عمليات بيع استراتيجية أو عرضها على مستثمرين بواسطة مذكرة عرض خاصة أو عرضها في طرح مبدئي عام.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، قدرت القيمة العادلة لمطلوبات التمويل بمبلغ ٣٦٥,٦٢ ألف دولار أمريكي (القيمة الدفترية ٣٦٥,٦٢ ألف دولار أمريكي) (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: القيمة العادلة ١٥٩,٥٤٥ ألف دولار أمريكي، القيمة الدفترية ١٦٨,٩٩٢ ألف دولار أمريكي). قد لا تمثل هذه بالضرورة أسعار سوق نشطة. في سيناريو اعتيادي (غير ضاغط)، باستثناء تسويات مخاطر الائتمان الخاصة، فإن القيمة الدفترية ستكون مقاربة للقيمة العادلة للمطلوبات التمويلية، حيث أن هذه الأدوات ذات معدلات فائدة عائمة، تم إعادة تسعيرها حديثاً كجزء من عملية إعادة هيكلة الدين.

(ب) تراتبية القيمة العادلة

الجدول التالي يحلل الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة حسب طريقة التقييم. تم تحديد المستويات المختلف كالتالي:

- المستوى ١: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في سوق نشط للموجودات والمطلوبات مماثلة.
- المستوى ٢: مدخلات عدا الأسعار المدرجة المتضمنة في المستوى ١، والتي يمكن رصدها للموجودات والمطلوبات، إما مباشرة (مثل الأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مشتقة من الأسعار).
- المستوى ٣: مدخلات للموجودات والمطلوبات غير مبنية على معلومات سوقية مرصودة (مدخلات غير مرصودة).





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٣٤. الأدوات مالية (يتبع)

(ب) تراتبية القيمة العادلة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	المجموع
استثمارات الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال:				
- بيان الدخل	-	-	٣٤,٨٧٥	٣٤,٨٧٥
- حقوق الملكية	١.٣	-	-	١.٣
	١.٣	-	٣٤,٨٧٥	٣٤,٩٧٨

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	المجموع
استثمارات الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال:				
- بيان الدخل	٣٧٧	-	٤٠,١٨٠	٤٠,٥٥٧
- حقوق الملكية	١.٣	-	١,٩٧٣	٢,٠٧٦
	٤٨٠	-	٤٢,١٥٣	٤٢,٦٣٣

الجدول أدناه يوضح تسوية الحركة في قيم الاستثمارات المقاسة باستخدام مدخلات المستوى ٣:

٢٠١٦	٢٠١٧	
٦٢,٣٢٠	٤٢,١٥٣	الرصيد في ١ يناير
-	(١,٩٧٣)	إلغاء الاحتساب عند فقدان السيطرة
(٢,٠٥٠)	(٥,٣٠٥)	مجموع الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل
(١٨,١١٧)	-	استيعادات خلال السنة
٤٢,١٥٣	٣٤,٨٧٥	الرصيد في ٣١ ديسمبر





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٣٥. التزامات ومطالبات محتملة

الالتزامات التي تم التعاقد عليها خلال العمل الإعتيادي لأنشطة المجموعة :

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
١٧٤,٥٢٧	١٢٩,٣٠٢	التزامات غير مسحوبة لتمديد تمويلات
٨٥,١٢٩	٧٣,٩٦٠	ضمانات مالية
٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	التزامات رأسمالية لتطوير بنى تحتية
١٠,٦٩٦	٦,٤٢٧	التزامات للاستثمار

التزامات الأداء

قد ترتبط المجموعة خلال العمل الإعتيادي بالتزامات أداء متعلقة بتنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية التي تروح لها المجموعة. وإنه في العادة تحول المجموعة هذه الالتزامات إلى الشركات المالكة لهذه المشاريع كلما أمكن ذلك. وأنه في رأي الإدارة، لا يتوقع أن تنتج أية التزامات على المجموعة نتيجة أداء أية مشروع من مشاريعها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

قضايا ومطالبات ومطالبات محتملة

قضايا ومطالبات

يوجد على المجموعة مطالبات وقضايا مرفوعة ضدها تتعلق بمشاريع قام البنك بالترويج لها في الماضي، وبعض المعاملات. بالإضافة لذلك، تم رفع بعض القضايا ضد البنك من قبل موظفين سابقين. بناءً على تأكيد المستشارين القانونيين الخارجيين للبنك، والذين أكدوا على قوة موقف البنك للدفاع عن نفسه مقابل هذه القضايا والمطالبات. تم عمل مخصصات مناسبة في السجلات المحاسبية.

لم يكن هناك أي إفصاحات إضافية تتعلق بالمطلوبات الطارئة ناتجة من أي مطالبات مماثلة، حيث أن أعضاء مجلس إدارة البنك يعتقدون أن أي إفصاحات من هذا النوع قد تضر وضع البنك القانوني.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٣٦. إدارة المخاطر المالية

مقدمة

تتضمن الموجودات المالية للمجموعة على أرضة لدى البنوك، وإيداعات لدى مؤسسات مالية وأخرى، واستثمارات الأوراق المالية، ودمم مدينة أخرى. المطلوبات المالية للمجموعة تتكون من أموال المستثمرين، وإيداعات من مؤسسات مالية وأخرى، ومطلوبات التمويل، وأرضة دائنة أخرى. السياسات المحاسبية للأدوات المالية موضحة في إيضاح (٢).

تتعرض المجموعة للمخاطر الآتية نتيجة استخدام الأدوات المالية :

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

يعرض هذا الإيضاح المعلومات عن المخاطر التي تتعرض لها المجموعة بخصوص المخاطر المشار إليها أعلاه والأهداف والسياسات والإجراءات التي يتخذها البنك لقياس وإدارة المخاطر وكيفية إدارة المجموعة لرأسمالها. تملك الشركات التابعة الجوهرية التي تم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة أطراً مستقلة لإدارة المخاطر، والتي يراقبها مجلس إدارة لكل شركة تابعة. وبالتالي، فإن سياسات وإجراءات وممارسات إدارة المخاطر غير متضمنة في هذه البيانات المالية الموحدة.

إطار إدارة المخاطر

الجزء الأساسي من فلسفة إدارة المخاطر لقسم إدارة المخاطر هو تقديم متابعة ورقابة مستقلة والعمل بصورة قريبة مع وحدات الأعمال والتي تمتلك هذه المخاطر بصورة نهائية. يرفع رئيس قسم إدارة المخاطر تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر في مجلس الإدارة.

إن مجلس الإدارة مسئول بصورة عامة عن تأسيس بيئة المخاطر والتأكد من توفير إطار كفو لإدارتها. قام مجلس الإدارة بتفويض لجنة التدقيق والمخاطر المسؤولة عن تنفيذ سياسات إدارة المخاطر والتوجهات والحدود والتأكد من توافر عمليات المراقبة. يقوم قسم إدارة المخاطر مع قسم التدقيق الداخلي وقسم الالتزام بتقديم تأكيد مستقل بأن جميع أنواع المخاطر تم قياسها وإدارتها وفقاً للسياسات والتوجهات التي وضعها مجلس الإدارة.

يقوم قسم إدارة المخاطر بعرض تقارير مراجعة المخاطر ومخاطر السيولة المفصل إلى لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. توضح تقارير مراجعة المخاطر الأمور المحتملة لمجموعة عريضة من عوامل المخاطر وتصنيفها من منخفض إلى مرتفع. تتضمن تقارير مخاطر السيولة لمحة عن مخاطر السيولة للبنك مقارنة مع سياسات البنك ومتطلبات الجهات التنظيمية. كما يتم إعداد تقرير آخر عن استثمارات الوحدات يعرض فيه مراجعة الهبوط في القيمة لكل استثمار ووصف للتطورات الجوهرية على المشاريع أو المشاكل وكذلك تحديث الاستراتيجية وخطة الخارج لكل مشروع.

أ. مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسائر المالية إلى المجموعة إذا فشل العميل أو الطرف المقابل من الأداة المالية بالوفاء بالالتزامات التعاقدية، وهي تنشأ بشكل أساسي من ودائع لدى مؤسسات مالية، وموجودات تمويلية، ودمم مدينة أخرى من شركات المشاريع. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، فإن المجموعة تأخذ في الاعتبار دمج كل عناصر مخاطر الائتمان (مثل حصر الخسائر الفردية والدولة والقطاع).





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٣٦. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

إدارة مخاطر الاستثمار والائتمان

أوكل مجلس الإدارة مهمة إدارة مخاطر الائتمان إلى لجنة الاستثمار بمجلس الإدارة. تضع هذه اللجنة التوجيهات التشغيلية ومراجعة واعتماد توصيات لجنة الاستثمار والائتمان لاستراتيجيات الاستثمار، والمنتجات والخدمات. إن قرارات اللجنة تتم وفقاً لسياسات الاستثمار المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

قسم إدارة المخاطر مسئول عن متابعة مخاطر الائتمان للمجموعة وتتضمن الآتي :

- التأكد من أن المجموعة تملك سياسات استثمار وائتمان، والتي تشمل تقييم مخاطر الائتمان وتقرير المخاطر والإجراءات التوثيقية والقانونية ويكون قسم الالتزام مسئول عن الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية.
- الإشراف على وضع هيكل للصلاحيات لاعتماد وتجديد تسهيلات الاستثمار والائتمان. حدود الصلاحيات محكومة بمصفوفة حدود الصلاحيات المفوضة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
- مراجعة وتقييم مخاطر الائتمان. يقوم قسم إدارة المخاطر بتقييم كل تعرضات الاستثمار والائتمان التي تزيد عن حدود معينة قبل الدخول في الاستثمار أو الالتزام بمنح التسهيلات. إن تجديد ومراجعة الاستثمارات / التسهيلات خاضعة لنفس إجراءات المراجعة.
- المراجعة المستمرة لتعرضات الائتمان. إن طريقة تقييم المخاطر تستخدم لتحديد مدى الحاجة إلى مخصصات الانخفاض في القيمة مقابل تعرض الاستثمارات / التسهيلات الائتمانية. يتكون نظام التقييم الحالي من درجتين عامتين هما «غير متعرض للانخفاض في القيمة» و «متعرض للانخفاض في القيمة»، حيث يعكس ذلك مخاطر عدم السداد وتوافر الضمان أو وسائل أخرى لتخفيض مخاطر الائتمان. يتم تقييم المخاطر بشكل منفصل لكل استثمار/ ذمم مدينة بصورة سنوية على الأقل. لا تقوم المجموعة بإجراء تقييم عام للهبوط في القيمة لتعرضاتها من الائتمان وذلك لأن خصائص كل تعرض تختلف عن الأخرى. إن درجة المخاطر تراجع بصورة دورية من قبل قسم إدارة المخاطر للمجموعة.
- مراجعة التزام وحدات الأعمال بحدود التعرضات، بما فيها الصناعات المختارة ومخاطر الدول ونوع المنتج. تقديم النصح والتوصية والمهارات المتخصصة لوحدات الأعمال لترويج أفضل الممارسات في كل أنحاء المجموعة لإدارة الاستثمار ومخاطر الائتمان.

يعمل قسم إدارة المخاطر وقسم الاستثمار جنباً إلى جنب خلال كل مراحل الصفقة، بدءاً من دراسة تفصيلي الاستثمار حتى التخارج ويعطي هذا القسم رأياً مستقلاً لكل معاملة. يتم تقييم القيمة العادلة للاستثمار بشكل دوري وذلك بإشراك قسم الاستثمار. تتم مراجعة الاستثمارات من قبل مجلس الإدارة أو اللجنة ذات العلاقة بشكل ربع سنوي. ويتم التدقيق على وحدات الأعمال وعمليات الائتمان للمجموعة من قبل قسم التدقيق الداخلي بصورة منتظمة.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٣٦. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

تعرضت المجموعة القصوى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ هي كما يلي :

التعرض لمخاطر الائتمان ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	أرصدة لدى البنوك	ودائع لدى مؤسسات مالية	موجودات لدى التمويلات	استثمارات في أوراق مالية - أدوات دين	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات مالية أخرى
غير متخلف السداد وغير معرض للانخفاض - القيمة الدفترية	٢١٦,٤٤٥	٩٥,٥٦٩	٧٩٧,٢٦٩	٣٠٠,٢٦٥	٢١٧,٣٩٣	٢٤٦,٧٥١
منخفض القيمة	-	-	-	-	-	-
المبلغ الإجمالي	-	-	٢.٨,٦٥٨	٤,١٤٩	١٥,٧١٩	٤٤١,٨٦٩
مخصص انخفاض القيمة	-	-	(٨.٠,٥٠٢)	(٣,٧٥٩)	(٢١٠)	(٤٢٨,٩٨٠)
منخفض القيمة - القيمة الدفترية	-	-	١٢٨,١٥٦	٣٩٠	١٥,٥٠٩	١٢,٨٨٩
متخلف السداد ولكن غير منخفض القيمة - القيمة الدفترية	-	-	٧٦,٠٠٨	-	٥٠,٤٧٩	٢٣,٦٩٩
مطروحاً: انخفاض القيمة الجماعي	-	-	(٨,٩٣١)	-	(٢,٧٩٠)	-
المجموع - القيمة الدفترية	٢١٦,٤٤٥	٩٥,٥٦٩	٩٩٢,٥٠٢	٣٠٠,٦٥٥	٢٨٠,٥٩١	٢٨٣,٣٣٩





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٣٦. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرض لمخاطر الائتمان ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	أرصدة لدى البنوك	ودائع لدى مؤسسات مالية	موجودات التمويلات	استثمارات في أوراق مالية - أدوات دين	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات مالية أخرى
غير متخلف السداد وغير معرض للانخفاض - القيمة الدفترية	١٣٨,١٧٧	٢١٣,٨٩٨	٨٣٦,٣٥٣	١٩٤,٨٠٦	٢١٤,٦٦٣	٧٧,٧٧١
منخفض القيمة المبلغ الإجمالي	-	-	١٧٥,٥٧٠	٤,٥٩٤	٧,٤٠٨	٤٧٠,١٢٢
مخصص انخفاض القيمة	-	-	(١٢١,١٣٢)	(٢,٠١٠)	-	(٤٥٤,٤١٩)
منخفض القيمة - القيمة الدفترية	-	-	٥٤,٤٣٨	٢,٥٨٤	٧,٤٠٨	١٥,٧٠٣
متخلف السداد ولكن غير منخفض القيمة - القيمة الدفترية	-	-	٨٢,٢٨٩	-	٣٣,٥٥٤	٢٤,٦٨٧
مطروحاً: انخفاض القيمة الجماعي	-	-	(١١,٥٩٠)	-	(٢,٥٤٤)	-
المجموع - القيمة الدفترية	١٣٨,١٧٧	٢١٣,٨٩٨	٩٦١,٤٩٠	١٩٧,٣٩٠	٢٥٣,٠٨١	١١٨,١٦١

ذمم مدينة منخفضة القيمة

الذمم المدينة المنخفضة القيمة هي تلك التي تحددها المجموعة بأنها غير قادرة على تحصيل كل أو جزء من المدفوعات وفقاً للشروط التعاقدية لعقود الذمم المدينة. يتم تصنيف هذه التعرضات «منخفضة القيمة» وفقاً للتصنيف الداخلي لمخاطر المجموعة.

تعد المجموعة مخصصةاً لخسائر انخفاض القيمة يمثل تقديرها للخسائر المتكبدة في الذمم المدينة. هذا المخصص هو عنصر خسارة محدد يتعلق بتعرضات جوهريّة فردية بناءً على تقييم فردي لانخفاض القيمة.

الحركة في مخصصات الانخفاض في القيمة لموجودات التمويلات والاستثمارات في أوراق مالية معروضة في إيضاح رقم ٥ ورقم ٦ على التوالي. كانت الحركة في مخصص انخفاض القيمة للموجودات المالية الأخرى كما يلي:

٢٠١٧	تمويلات مدينة	تمويل مشاريع	ذمم خدمات استثمارية مصرفية مدينة	ذمم مدينة أخرى	المجموع
في ١ يناير ٢٠١٧	٧,١٥٠	١٤١,٥٨٨	٨,٩٦٤	٧١,٣٧٤	٢٩٢,٠٧٦
مخصص انخفاض القيمة	-	-	-	-	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٧,١٥٠	١٤١,٥٨٨	٨,٩٦٤	٧١,٣٧٤	٢٩٢,٠٧٦





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٣٦. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

٢٠١٦	تمويلات مدينة	تمويل مشاريع	ذمم خدمات استثمارية مصرفية مدينة	ذمم مدينة أخرى	المجموع
في ١ يناير ٢٠١٦	٧٠,١٥٠	٩٠,٠٨٨	١٥٣,٦٣٠	٧٥,٣١١	٣٨٩,١٧٩
مخصص انخفاض القيمة المشطوب خلال السنة	-	٥١,٥٠٠	-	٢٠,٧١٤	٧٢,٢١٤
	-	-	(١٤٤,٦٦٦)	(٢٤,٦٥١)	(١٦٩,٣١٧)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٧٠,١٥٠	١٤١,٥٨٨	٨,٩٦٤	٧١,٣٧٤	٢٩٢,٠٧٦

ذمم مدينة أعيد التفاوض عليها

خلال السنة، قامت المجموعة بإعادة التفاوض على بعض التمويلات المدينة وتمويلات المشاريع بسبب التغيرات في الوضع المالي للمقترض. تم إعادة التفاوض على التمويلات المدينة بشروط مشابهة للشروط الأصلية. تمويلات المشاريع تمثل رأس المال التشغيلي والتمويلات الأخرى المقدمة للمشاريع التي تديرها وتروج لها المجموعة. يتوقع استرداد هذه التمويلات من خلال التدفقات النقدية التشغيلية لموجودات المشروعات ذات العلاقة.

تم إعادة التفاوض لتمويلات المشاريع البالغة ٣,٤٤ مليون دولار أمريكي (٢٠١٦: ٦,٤٤ مليون دولار أمريكي) لتمديد الفترة، ولا توجد شروط محددة للدفعات. تقيم المجموعة القدرة على الاسترداد والتوقيت بناءً على التدفقات النقدية التي سيتولد من مشاريعها.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب الذمم المدينة (وأية مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة) عندما تقرر المجموعة بأن الذمم المدينة غير قابلة للتحويل وبعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي إذا تطلب ذلك. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الاعتبار المعلومات المتوفرة مثل حدوث تغير جوهري للوضع المالي للمدين / المصدر كعدم قدرته على دفع التزاماته، أو أن عوائد الضمان غير كافية لسداد كل مبلغ الالتزام.

مخاطر التمرکز

تنتج مخاطر التمرکز عندما يعمل عدة أطراف من أنشطة اقتصادية متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو لهم خصائص اقتصادية متشابهة قد تؤثر بدرجة متشابهة على مقدرتهم لسداد التزاماتهم نتيجة لتغيرات في المناخ الاقتصادي أو السياسي أو ظروف أخرى. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التمرکز بوضع والمراقبة المستمرة حدود للتمرکز الجغرافي والقطاعي.

ان التوزيع الجغرافي والقطاعي للموجودات والمطلوبات مبين في إيضاح ٣٢ (أ) و(ب).

الضمانات

تحتفظ المجموعة بضمانات مقابل موجودات التمويلات والذمم المدينة من الأصول المشتراة للتأجير في هيئة رهن عقاري / ضمان على الممتلكات، والأوراق المالية المدرجة / غير المدرجة، وغيرها من الأصول والضمانات. وتستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الضمان المقدر في وقت الاقتراض، وتحديثها بشكل دوري، وهي عادة بصورة سنوية. لا يحتفظ بضمانات مقابل التعرضات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. تقديرات القيمة العادلة للضمانات والتعزيزات الأخرى للأوراق المالية المحتفظ بها مقابل الأصول المالية موضحة أدناه. وهذا يشمل قيمة الضمانات المالية من البنوك، وبدون ضمانات الشركات والأفراد، كونها غير قابلة للقياس بسهولة. قيمة الضمانات التي تم أخذها في الاعتبار لغرض الإفصاح مقيدة إلى حد التعرضات القائمة.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٣٦. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧			
المجموع	موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك الإيجارات المستحقة)	موجودات التمويلات	المجموع	موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك الإيجارات المستحقة)	موجودات التمويلات	
						منخفضة القيمة:
٤٦,٠٧٤	٧,٣٨٧	٣٨,٦٨٧	٩١,٢١٨	١٥,٥٠١	٧٥,٧١٧	عقارات
٨,٥٤٦	-	٨,٥٤٦	٥,٧٦٩	-	٥,٧٦٩	أسهم حقوق ملكية
-	-	-	-	-	-	أخرى
						متخلفة السداد ولكن غير منخفضة القيمة
١٢٠,٧٦٩	٤٧,٥٠٦	٧٣,٢٦٣	١١١,٤٤٨	٥٦,٨٣٨	٥٤,٦١٠	عقارات
٥,٥٩٧	-	٥,٥٩٧	١٣,٧٤٥	-	١٣,٧٤٥	أسهم حقوق ملكية
-	-	-	-	-	-	أخرى
						غير متخلفة السداد وغير منخفضة القيمة
٤٥٥,٥١٠	٢٠,٣١٦	٢٥٠,١٩٤	٤٦٥,٦٤٥	٢٠٨,٤٢٢	٢٥٧,٢٢٣	عقارات
١,٠٥٦	-	١,٠٥٦	-	-	-	أسهم حقوق ملكية
٨٥,٥٢٥	-	٨٥,٥٢٥	٦٧,٨٦٧	٥٣	٦٧,٨١٤	أخرى
٧٢٣,٠٧٧	٢٦,٠٢٩	٤٦٢,٨٦٨	٧٥٥,٦٩٢	٢٨٠,٨١٤	٤٧٤,٨٧٨	المجموع

بلغ متوسط نسبة تغطية الضمان على التمويلات المضمونة ١٢٦,٨٦٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ١١٤,٤٧٪)





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٣٦. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

فيما يلي تحليل لتمرکز مخاطر الائتمان للأعمال المصرفية التجارية كما في تاريخ نهاية السنة:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧			التمرکز حسب القطاع
المجموع	موجودات التتمويلات (المستحقة)	موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك الإيجارات)	المجموع	موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك الإيجارات)	موجودات التتمويلات (المستحقة)	
٣٢,٧٨.	-	٣٢,٧٨.	٢٩,٢.٧	-	٢٩,٢.٧	الأعمال المصرفية والتمويل
٤٢١,٧٨٩	٢٥٠,٦٣١	١٧١,١٥٨	٤٣٨,٠٧٧	٢٨٠,٤١١	١٥٧,٦٦٦	القطاع العقاري
٧٧,٢٦.	-	٧٧,٢٦.	٩٥,٢٧١	-	٩٥,٢٧١	الإيشاء
٢٧٢,٢٣٩	-	٢٧٢,٢٣٩	٢٤٠,٥٦.	-	٢٤٠,٥٦.	التجارة
١.٤,٤٨.	-	١.٤,٤٨.	١١٩,٦.٢	-	١١٩,٦.٢	الصناعة
٣.٦,٠٢٤	٢,٤٥١	٣.٣,٥٧٣	٣٥٠,٣٧٦	١٨.	٣٥٠,١٩٦	أخرى
١,٢١٤,٥٧٢	٢٥٣,٠٨٢	٩٦١,٤٩.	١,٢٧٣,٠٩٣	٢٨٠,٥٩١	٩٩٢,٥٠٢	مجموع القيمة الدفترية

ب. مخاطر السيولة

ان مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة في الحصول على الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بأدواتها المالية والتي يتم تسديدها نقداً أو باستخدام أصل مالي آخر.

إدارة مخاطر السيولة

تهدف طريقة المجموعة في إدارة السيولة إلى التأكد من توافر السيولة في كل الأحوال لسداد التزاماتها عند حلول أجلها سواء في الظروف الاعتيادية أو الصعبة دون تكبد خسائر غير مقبولة أو خسارة السمعة التجارية للمجموعة.

يستلم قسم الخزينة المعلومات من وحدات الأعمال الأخرى بخصوص نوعية سيولة الموجودات والمطلوبات المالية وتفصيل التدفقات النقدية المتوقعة من الأعمال المستقبلية. يقوم قسم الخزينة بالاحتفاظ بمحفظة موجودات سائلة قصيرة الأجل تتكون من ودائع مرابحة قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية وتسهيلات من البنوك للتأكد من توافر سيولة كافية لكل المجموعة. تتم تلبية متطلبات السيولة لوحدات الأعمال من خلال قسم الخزينة لتغطية أية تقلبات قصيرة الأجل للاستجابة إلى متطلبات السيولة الهيكلية طويلة الأجل.

يتم مراقبة مستوى السيولة بصورة يومية ويتم عمل اختبارات دورية لضغوطات السيولة وفقاً لعدة سيناريوهات تغطي الوضع الإعتيادي والظروف الأكثر صعوبة في الأسواق. تتم مراجعة كل سياسات وإجراءات السيولة من قبل لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة. تغطي التقارير اليومية مستوى السيولة للبنك ويتم عرضها على لجنة الإدارة التنفيذية. بالإضافة لذلك، يتم رفع تقارير فصلية عن وضع السيولة لمجلس الإدارة من قبل قسم إدارة المخاطر.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٣٦. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ب. مخاطر السيولة

إن الجدول أدناه يوضح التدفقات النقدية غير المخصصة على المطلوبات المالية للمجموعة، بما في ذلك عقود الضمانات المالية الصادرة والالتزامات المالية غير المحتسبة بناءً على أقرب تاريخ استحقاقاتها التعاقدية. بالنسبة لعقود الضمانات المالية الصادرة، فإن أقصى مبلغ للضمان يخصص لأقرب فترة التي يمكن استدعاء الضمان فيها. قد تختلف التدفقات النقدية المقدره لهذه الأدوات المالية اختلافاً جوهرياً عن هذا التحليل. راجع إيضاح رقم ٣١ للاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات.

القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصصة						٣١ ديسمبر ٢٠١٧
	المجموع	أكثر من ٣ سنوات	١ إلى ٣ سنوات	٦ أشهر إلى سنة	٣ إلى ٦ أشهر	لغاية ٣ أشهر	
							المطلوبات
٣٩,٤١٣	٣٩,٤١٣	-	١٥,٣١٣	١٤,٤٨٦	٥,٥٩٦	٤,٠١٨	أموال المستثمرين
٨٥٨,٤٩٦	٨٩١,٩٥٨	٣,٤٨٤	٢٢٧,٠٨٠	١٨٧,٠٤١	١٧٦,٧٠١	٢٩٧,٦٥٢	إيداعات من مؤسسات مالية وأخرى
١٨٩,٦٠٧	١٨٩,٦٠٧	١٨,٨١٢	٩,٩٧٣	١٧,٠٢٤	٢٨,٠٢٧	١١٥,٧٧١	حسابات جارية للعملاء
٣٦٥,٠٦٢	٣٩٠,٥٥٤	٢٧,٩٧٥	١٩٣,٧٧٣	١٥٢,٧٨٣	٨,٦٢٢	٧,٤٠١	مطلوبات التمويلات
٢٥٥,٧٣٣	٢٥٥,٧٣٣	-	١٦٥,٣٩٣	٥٦,٥٨٧	١٣,٢٠٦	٢,٥٤٧	مطلوبات أخرى
							مجموع المطلوبات
١,٧٠٨,٣١١	١,٧٦٧,٢٦٥	٥٠,٢٧١	٦١١,٥٣٢	٤٢٧,٩٢١	٢٣٢,١٥٢	٤٤٥,٣٨٩	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار
٩.٦,٣٥٢	٩.٦,٣٥٣	٢٣٦,٠٦٢	٤٠,٢٩٧	١٢٦,٩٢٨	٨٦,٦٥٨	٤١٦,٤٠٨	التزامات ومطلوبات طارئة
٢٢٩,٦٨٩	٢٢٩,٦٨٩	٣	٩٤,٥٨٣	٧,٠٩٥	٥٣,٩٤١	١٠,٢٤٧	

يهدف إدارة مخاطر السيولة الناتجة من المطلوبات المالية، تسعى المجموعة لتملك موجودات سائلة تتكون من النقد وما في حكمه، واستثمارات في صناديق مدارة، وأسهم الخزينة التي يوجد لها سوق نشط وسائل. يمكن بيع هذه الموجودات بسرعة للوفاء بمتطلبات السيولة.

بالإضافة لذلك، فالمجموعة لديها تدفق ثابت من الإيرادات، وقامت بخطوات لخفض التكاليف من شأنها تحسين تدفقاتها النقدية التشغيلية.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٣٦. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ب. مخاطر السيولة (يتبع)

القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة						٣١ ديسمبر ٢٠١٦
	المجموع	أكثر من ٣ سنوات	١ إلى ٣ سنوات	٦ أشهر إلى سنة	٣ إلى ٦ أشهر	لغاية ٣ أشهر	
							المطلوبات
٤٤,٥٦٥	٤٤,٥٦٥	-	٢٩,٦٢٥	٢١,٠٠١	-	٤,٩٢٨	أموال المستثمرين
٥٧٠,٥١٥	٥٨٦,٢٧٠	٤,٦٦١	٨٢,٦٩٦	١٨٣,٦٣٨	٦٤,٨٠٢	٢٥٠,٤٧٣	ودائع من مؤسسات مالية وأخرى
١٩٢,٧٨٣	١٩٢,٧٨٤	١٨,٨٩٧	١٠,٠١٩	١٧,١٠٣	٢٨,٨٣٣	١١٧,٩٣٢	حسابات جارية للعملاء
١٦٨,٩٩٢	١٧٨,٦٠٨	٣٣,٩٠٩	٩٩,٦١٢	٣٣,٣٩٦	٧,٩٠٣	٣,٧٨٨	مطلوبات التمويل
١٨٠,٣٣٦	١٨٠,٣٣٦	٦,٤٦٣	١٣٧,٠٤٩	٤,٠٤٥	٢,٢٨٨	٣٠,٤٩١	مطلوبات أخرى
							مجموع المطلوبات
١,١٥٧,١٩١	١,١٨٢,٥٦٣	٦٣,٩٣٠	٣٥٩,٠٠١	٢٤٨,١٩٤	١٠٣,٨٢٦	٤٠٧,٦١٢	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار
١,٠٢٢,١٩٠	١,٠٤٢,٤١١	٣٠٧,٣٦٥	٧٨,٢٥٩	١٤٤,٢٩١	١١٤,٥٦٤	٣٩٧,٩٣٢	التزامات ومطلوبات طارئة
٢٩٠,٣٥٢	٢٩٠,٣٥٢	٤,٣٦٤	٨٧,٥٢٧	٦٨,٥٣٠	٤٥,٧٩٣	٨٤,١٣٨	

مقاييس السيولة

يتم إدارة السيولة على مستوى كل وحدة عمل، وهي ليست مقياس للمجموعة. يتبع البنك مقاييس داخلية محددة للسيولة. إن هذه المصفوفات تهدف لعكس وضع السيولة بشكل أفضل من وجهة نظر التدفقات النقدية، ولتحديد هدف للمجموعة. هذه المقاييس هي نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، ومخزون الأصول السائلة. ولهذا الغرض فإن مقياس نسبة تغطية السيولة يستند على معيار داخلي محدد من قبل الإدارة، والذي يحدد مبلغ الموجودات السائلة (بما في ذلك الإيداعات بين البنوك) التي يحتفظ بها البنك والتي يمكن استخدامها لمقاصة صافي التدفقات النقدية (خلال فترة ٣، ٦، أو ٩ أيام). نسبة صافي التمويل المستقر يقيس مصادر التمويل طويلة الأجل المستقرة التي تستخدمها مؤسسة بالنسبة إلى صفات السيولة للموجودات الممولة، واحتمال الاستدعاءات الطارئة على التمويلات السائلة الناشئة من الإرتباطات والالتزامات غير المضمنة في الميزانية العمومية.

نسبة تغطية السيولة	٢٠١٧	٢٠١٦
٣٠ يوماً	٣,٥٦	٤,٥٤
٦٠ يوماً	٢,٣٢	٢,٩٤
٩٠ يوماً	١,٦٧	٢,٨١

كما يملك البنك بعض أسهم ملكية مدرجة وأسهم خزينة التي يمكن بيعها للوفاء بالتزامات السيولة.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٣٦. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ب. مخاطر السيولة (يتبع)

٢٠١٦	٢٠١٧	
٠,٨٩	٠,٩٥	نسبة صافي التمويل المستقر

تفاصيل نسبة الموجودات السائلة مقابل مجموع الموجودات بتاريخ نهاية السنة وخلال السنة كما يلي:

موجودات سائلة/ مجموع الموجودات		
٢٠١٦	٢٠١٧	
٪١٧,١٩	٪٧,٥٩	٣١ ديسمبر
٪١٢,٣٢	٪٩,٥٦	متوسط السنة
٪١٧,١٩	٪١٠,٧٦	الحد الأقصى للسنة
٪٩,٤٤	٪٧,٥٩	الحد الأدنى للسنة

ج. مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تغير أسعار السوق مثل معدل الربح وأسعار الأسهم ومعدل سعر الصرف وهامش الائتمان (غير متعلق بتغير الملائمة المالية للمقترض أو المصدر) والتي لها تأثير على دخل المجموعة أو تدفقاتها النقدية المستقبلية أو قيمة أدواتها المالية. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة ومراقبة تعرضات مخاطر السوق في حدود الإطار المقبولة مع تحقيق عائد مجزي على المخاطر.

إدارة مخاطر السوق

كسياسة عامة، لا تتخذ المجموعة مراكز متاجرة لأصولها ومطلوباتها، وبالتالي فإن كل الميزانية العمومية هي محفظة غير متداولة. تحول كل مخاطر معدل سعر الصرف داخل المجموعة إلى قسم الخزانة. تسعى المجموعة إلى إدارة مخاطر العملات عن طريق المتابعة المستمرة لأسعار صرف العملات. تتم إدارة مخاطر معدل الربح عن طريق متابعة معدل هامش الربح ووضع حدود معتمدة مسبقاً لإعادة التسعير. إن المسؤولية النهائية لمخاطر السوق هي من اختصاص لجنة التدقيق والمخاطر. قسم إدارة المخاطر مسئول عن تطوير سياسات تفصيلية لإدارة المخاطر (خاضع لمراجعة وموافقة لجنة التدقيق والمخاطر بمجلس الإدارة).





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٣٦. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ج. مخاطر السوق (يتبع)

التعرضات لمخاطر معدل هامش الربح

إن الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ الاستثمارية غير المتداولة هو خطر الخسارة من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية نتيجة لتغير معدل هامش الربح. معظم موجودات ومطلوبات المجموعة هي قصيرة الأجل ماعدا بعض المطلوبات طويلة الأجل والتي يتم استخدامها لتمويل استثمارات المجموعة الإستراتيجية في الشركات الزميلة. ملخص فجوة معدل العائد على المحافظ غير المتداولة هي كما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	لغاية ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ أشهر إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
الموجودات						
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٩٢,٧٨٩	-	٢,٧٨٠	-	-	٩٥,٥٦٩
موجودات التمويلات	١٣٥,٨٦٢	٣٣,٥٦٠	١٤٢,٩٠٠	١٩٩,٦٥٠	٤٨,٥٣٠	٩٩٢,٥٠٢
استثمارات في أوراق مالية (صكوك)	-	-	٧٥٣	٣٩	٢٩٩,٥١٢	٣٠٠,٦٥٥
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك الإيجارات المستحقة)	-	١٨	-	٢٠,٦٢٩	٢٥٩,٩٤٤	٢٨٠,٥٩١
مجموع الموجودات	٢٢٨,٦٥١	٣٣,٥٧٨	١٤٦,٤٣٣	٢٢٠,٦٦٩	١,٠٣٩,٩٨٦	١,٦٦٩,٣١٧
المطلوبات						
أموال المستثمرين	٤,٠١٨	٥,٥٩٦	١٤,٤٨٦	١٥,٣١٣	-	٣٩,٤١٣
إيداعات من مؤسسات مالية وشركات أخرى وأفراد	٢٨٠,٧٢١	٧٠,٦٧٥	٢٠٤,١٠٠	٣٠٣,٠٠٠	-	٨٥٨,٤٩٦
مطلوبات التمويلات	٦,٢٢٥	١٠١,٣٩٠	٣٨,٠٧٢	١٩٦,٠٣٩	٢٣,٣٣٦	٣٦٥,٠٦٢
مجموع المطلوبات	٢٩٠,٩٦٤	١٧٧,٦٦١	٢٥٦,٦٥٨	٥١٤,٣٥٢	٢٣,٣٣٦	١,٢٦٢,٩٧١
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	٥٠٦,٩٧٥	١٧٦,٥٤٩	١٨٦,٢٨٠	٣٦,٥٤٦	٣	٩٠٦,٣٥٣
فجوة حساسية معدل هامش الربح	(٥٦٩,٢٨٨)	(٣٢٠,٦٣٢)	(٢٩٦,٥٠٥)	(٣٣٠,٢٢٩)	١,٠١٦,٦٤٧	(٥٠٠,٠٠٧)





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٣٦. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ج. مخاطر السوق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	لغاية ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ أشهر إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
						الموجودات
	٢٠٦,٠٦٤	٥,٠٩٦	٢,٧٣٨	-	-	إيداعات لدى مؤسسات مالية
	٧٢,١٦٧	٤٦,٠٧٧	١٠٨,١٨٠	٢١٦,١٨٨	٥١٨,٨٧٨	موجودات التمويلات
	-	-	٣,٩٧٦	٣,٨٩٧	١٨٩,٥١٧	استثمارات في أوراق مالية (صكوك)
	٣٩٣	١٩	٣٤	٣,٥٩١	٢٤٢,٢٢٠	موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك الإيجارات المستحقة)
	٢٧٨,٦٢٤	٥١,١٩٢	١١٤,٩٢٨	٢٢٣,٦٧٦	٩٥,٠٦٥	مجموع الموجودات
						المطلوبات
	٤,٩٢٨	-	١٠,٠١٢	٢٩,٦٢٥	-	أموال المستثمرين
	١٦,٠٥١١	٤,٠٩٦٣	١٨٣,٦٩٩	١٨٢,٩٤١	٢,٤٠١	إيداعات من مؤسسات مالية وشركات أخرى وأفراد
	١,٢٠٠	-	٤٤,٠١١	١٢٣,٧٨١	-	مطلوبات التمويلات
	١٦٦,٦٣٩	٤,٠٩٦٣	٢٣٧,٧٢٢	٣٣٦,٣٤٧	٢,٤٠١	مجموع المطلوبات
	٥٢٢,١١٣	٢٣٣,٦٢٣	٢٢٤,٤٩٣	٤١,٩٦١	-	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار
	(٤١١,٦٥٥)	(٢٢٣,٣٩٤)	(٣٤٧,٢٨٧)	(١٥٤,٦٣٢)	٩٤٨,٢١٤	فجوة حساسية معدل هامش الربح (١٨٨,٧٥٤)

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة هامش الربح عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة إلى العديد من سيناريوهات معدل الربح المعيارية وغير المعيارية. السيناريوهات المعيارية تأخذ في الاعتبار بصورة شهرية... نقطة من الهبوط أو الارتفاع المتوازي مع مؤشرات العوائد الدولية. تحليل حساسية المجموعة إلى الزيادة أو الهبوط في معدلات الأرباح (على افتراض ان معدلات الأرباح وبيان المركز المالي تبقى ثابتة) هو كالتالي:

٢٠١٦	٢٠١٧	١.٠ نقطة زيادة / (هبوط) متوازي
±١,٨٨٨	±٥,٢٥٠	١٣ ديسمبر
±٢,١٦٠	±٣,٥١١	متوسط السنة
±٢,٧٧٣	±٥,٢٥٠	الحد الأقصى للسنة
±٩٥٣	±٧٣	الحد الأدنى للسنة

بشكل عام، تتم إدارة مراكز معدل الربح من قبل قسم الخزانة والذي يستخدم الإيداعات من/ إلى مؤسسات مالية لإدارة المركز العام الناشئ من أنشطة المجموعة.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٣٦. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ج. مخاطر السوق (يتبع)

معدل الأرباح الفعلي على الموجودات والمطلوبات المالية وحسابات الاستثمار غير المقيدة هي كما يلي :

٢٠١٤	٢٠١٧	
		إيداعات لدى مؤسسات مالية
٪١,٦٨	٪١,٨٧	موجودات التمويلات
٪٥,٨٩	٪٦,١٢	استثمارات أدوات الدين
٪٥,٤١	٪٥,٢٠	إيداعات من مؤسسات مالية وأخرى وأفراد
٪١,٧٨	٪٢,٦٠	مطلوبات التمويلات
٪٣,٥٩	٪٤,٥٨	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار
٪١,٧٧	٪٢,٠٧	

التعرضات إلى مخاطر سعر الصرف

مخاطر سعر صرف العملة هي مخاطر تغير قيمة الأداة المالية نتيجة تغير سعر صرف العملة. معظم تعرضات المجموعة ناشئة عن التعامل بعملة دول مجلس التعاون الخليجي والتي هي بالأساس مرتبطة بالدولار الأمريكي. كان للمجموعة صافي التعرضات الجوهرية بالعملة الأجنبية من أدواتها المالية كما في ٣١ ديسمبر :

٢٠١٤ بآلاف الدولارات الأمريكية	٢٠١٧ بآلاف الدولارات الأمريكية	
		الجنيه الاسترليني
٢٠,٦٨٠	٩,٨٧٤	اليورو
٩,٧١٠	(٧١٢)	الدولار الأسترالي
١٢,٢٢٣	١٢,٢٢٠	الدينار الكويتي
١٩,٨٢٢	٢٢,٦٩٠	الدينار الأردني
٣	٦	الروبية الهندي
١٩	٢٤	عملات أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي (*)
٢٧,٩١٨	(٧٧,٩٢٦)	

* هذه العملات مرتبطة بالدولار الأمريكي.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٣٦. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ج. مخاطر السوق (يتبع)

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرض عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة إلى العديد من سيناريوهات معدلات الصرف. السيناريو المعياري الذي يتم أخذه في الاعتبار بصورة شهرية هو أساس ٥% زيادة أو هبوط في معدلات الصرف للعملات الأخرى غير عملات دول مجلس التعاون المرتبطة بالدولار. تحليل حساسية المجموعة إلى الزيادة أو الهبوط في معدلات الصرف (على افتراض أن العوامل المتغيرة الأخرى وبشكل أساسي معدلات الربح تبقى ثابتة) هو كالتالي:

٢٠١٤ بالآلاف الدولارات الأمريكية	٢٠١٧ بالآلاف الدولارات الأمريكية	
± ١,٣٤	± ٤٩٤	الجنيه الاسترليني
± ٤٨٥	± ٣٦	اليورو
± ٦١١	± ٦١١	الدولار الأسترالي
± ٩٩١	± ١,١٣٤	الدينار الكويتي
± ٠,١٥	± ٠,٣٢	الدينار الأردني
± ٠,٩٥	± ١,١٩	الروبية الهندية

التعرضات إلى مخاطر سعر السوق الأخرى

تتم مراجعة مخاطر أسعار الأسهم المدرجة من قبل المجموعة بصورة مستمرة. يتم مراقبة مخاطر السعر على الصناديق المدارة باستخدام حدود معينة، (حد وقف الخسارة، ومسبب وقف الخسارة، وغطاء حد وقف الخسارة العام) المحدد ضمن عقد إدارة المحفظة لمديري الصناديق. استثمارات المجموعة في أدوات حقوق الملكية والتي تظهر بالتكلفة تتعرض لمخاطر تغير أسعار الأسهم. التقديرات والفرصيات الجوهرية ذات العلاقة بتقييم انخفاض قيمة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة مشروحة في إيضاح رقم ٣ (٢). تدير المجموعة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق المراقبة المستمرة لأداء الأسهم.

د. مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن فشل الأنظمة وأنظمة الرقابة والاختلاسات والأخطاء البشرية والتي قد تؤدي إلى خسائر مالية والسمعة التجارية وما يتبعها من مساءلات قانونية وتنظيمية. تدير المجموعة مخاطر التشغيل عن طريق اتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة والتأكد من فصل المهام والمراجعة الداخلية والمطابقة بما فيها التدقيق الداخلي ورقابة الالتزام. يقوم قسم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر التشغيلية عن طريق المساعدة في تحديد، ومراقبة، وإدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٣٧. إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي وهو الهيئة الرقابية للمجموعة بوضع ومراقبة متطلبات رأس المال لكل المجموعة. لتنفيذ المتطلبات الحالية لمصرف البحرين المركزي يتطلب من المجموعة المحافظة على معدل معين لمجموع رأس المال إلى مجموع الموجودات الموزون بالمخاطر. إن قاعدة مجموع رأس المال التنظيمي صافية من اقتطاعات معقولة لتعرضات كبيرة بناءً على حدود معينة متفق عليها مع الهيئة الرقابية. يتم تصنيف العمليات التشغيلية للبنوك على أنها إما دفاتر متاجرة أو دفاتر بنوك، ويتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بناءً على اشتراطات محددة تحاول أن تعكس المستويات المتغيرة للخطر المصاحب للموجودات وحالات التعرض للمخاطر غير المضمنة في الميزانية العمومية. لا تملك المجموعة دفاتر متاجرة.

تهدف المجموعة للاحتفاظ بقاعدة رأسمال قوية بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق واستدامة التطور المستقبلي للنشاط التجاري.

يقوم مصرف البحرين المركزي بوضع ومراقبة متطلبات رأس مال المصرف بصورة شاملة. لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يطلب مصرف البحرين المركزي من البنك المحافظة على معدل محدد لإجمالي رأس المال نسبةً إلى إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. إن متطلبات كفاية رأس المال لمصرف البحرين المركزي مبنية على مبادئ بازل 3 وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ينقسم رأس مال البنك التنظيمي إلى فئتين:

- الفئة الأولى لرأس المال، وتتضمن فئة حقوق الملكية العادية 1 والفئة الإضافية (1). تشمل فئة حقوق الملكية العادية 1 على أسهم رأس المال العادية والتي تستوفي التصنيف كأسهم عادية للأغراض التنظيمية، والإحتياطيات المعلنة والتي تشمل علاوة إصدار الأسهم والإحتياطيات العامة والإحتياطي القانوني، والأسهم العادية الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للبنك والتي تمسك بها أطراف ثالثة. بالإضافة إلى الأرباح المستبقاة بعد التسويات التنظيمية المتعلقة بالشهرة والبنود التي تتضمنها حقوق الملكية والتي تعالج بصورة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال.

تشمل الفئة الإضافية (1) الأدوات التي تستوفي معايير إدراجها ضمن أدوات الفئة الإضافية (1)، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للبنك والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير التصنيف ضمن الفئة الإضافية (1)، (والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الإضافية (1)).

- الفئة الثانية لرأس المال، وتتضمن الأدوات الصادرة عن البنك والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، وفائض الأسهم الناتج من إصدار الفئة الثانية لرأس المال، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، والمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر غير محددة على التمويل وإحتياطي إعادة تقييم الأصول من إعادة تقييم الموجودات الثابتة وأغراض الأدوات والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الثانية لرأس المال.

التسويات التنظيمية تخضع للحدود المنصوص عليها في متطلبات مصرف البحرين المركزي. ستكون هذه التسويات سارية المفعول على مراحل من خلال الترتيبات الانتقالية من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨. تنص اللوائح على أوزان مخاطر أعلى لبعض التعرضات التي تفوق الحدود الجوهرية. إن هذه التسويات التنظيمية مطلوبة لبعض البنود كالشهرة على حقوق خدمة الرهونات، وموجودات الضرائب المؤجلة، واحتياطي تحوط التدفقات النقدية، والربح من بيع معاملات التورق ذات الصلة، وأصول ومطلوبات صندوق منافع التقاعد المحددة، والاستثمار في أسهم المصرف الخاصة، وإجمالي الحيازات المتبادلة في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية، والاستثمار في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، وحيث لا يملك المصرف أكثر من ١٪ من أسهم حقوق الملكية العادية الصادرة لرأس مال المؤسسة، واستثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي.





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ / بالآلاف الدولارات الأمريكية

٣٧. إدارة رأس المال (يتبع)

يتم تصنيف عمليات المصرف على أساس دفاتر متاجره أو ضمن دفاتر الصيرفة، و يتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بناءً على متطلبات محددة بحيث تعكس المستويات المختلفة للمخاطر المرتبطة بتعرضات الموجودات المضمّنة والغير مضمّنة في البيانات المالية.

وضع رأس مال المجموعة التنظيمي كما في ١٣ ديسمبر هو كما يلي :

٢٠١٦	٢٠١٧	
		مجموع التعرضات الموزونة بالمخاطر
٤,٤٥٤,٩٧٣	٧,٩١١,٩٨٣	
١,٠٣٦,١٣٥	١,٣٤٠,٥٥٠	فئة حقوق الملكية العادية الأولى
٤,٩٧٩	٧,٣٠٤	فئة الإيضافية (١)
١,٠٣٦,١٣٥	١,٣٤٧,٨٥٤	الفئة الأولى لرأس المال
١٧,٩٠٩	٢٧,٠٩٦	الفئة الثانية لرأس المال
١,٠٥٩,٠٢٣	١,٣٧٤,٩٥٠	إجمالي رأس المال التنظيمي
		إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر
٪٢٣,٧٧	٪١٧,٣٦	

تعتبر المتطلبات الرقابية محركاً أساسياً في تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة. تسعى المجموعة من خلال سياستها في إدارة رأس المال إلى زيادة العائد المعدّل على المخاطر وإستيفاء جميع المتطلبات الرقابية. إن سياسة المجموعة في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة دورية من قبل مجلس الإدارة. التزمت المجموعة بمتطلبات رأس المال المفروضة خارجياً من قبل مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال الموحدة خلال السنة.

٣٨. التخصيصات

يقترح مجلس الإدارة التخصيصات التالية، بشرط الحصول على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي :

- أرباح أسهم بنسبة ١٧,٨٪ من رأس المال المدفوع لتبلغ ٥٨ مليون دولار أمريكي في شكل نقد؛
- تخصيص مبلغ ٧٨٧ ألف دولار أمريكي للزكاة للسنة.

٣٩. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية لإعطاء مقارنة عادلة مع عرض السنة الحالية. إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على أرباح السنة، أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً.





الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح العام ٢٠١٧ . على النحو التالي:

- (أ) ترحيل مبلغ ١٨,٢٠٠,٤٠٠ دولار أمريكي إلى الاحتياطي القانوني.
- (ب) اعتماد مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي لأعمال الخير ومؤسسات المجتمع المدني ومبلغ ٧٨٤,٤٣٢ دولار أمريكي لصندوق الزكاة.
- (ج) توزيع أرباح نقدية عن كافة الأسهم العادية حسب سجل المساهمين كما هو مسجل في يوم انعقاد الجمعية العامة العادية بنسبة ٨,٧٢٪ من القيمة الاسمية للسهم بواقع ٢٣١,٠٠٠ دولار أمريكي للسهم الواحد (غير شامل لأسهم الخزينة) بمبلغ إجمالي لا يتجاوز ٨٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي. وسوف يتم دفع الأرباح خلال عشرة أيام من تاريخ انعقاد الجمعية العامة.
- (د) ترحيل مبلغ ٦,٩٧٩,٣٦٨ دولار أمريكي كأرباح مستبقاه للعام القادم.





مناقشة تقرير الحوكمة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م
والتزام المجموعة بمتطلبات الحوكمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي
والمصادقة عليه.





تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

مجموعة جي إف إتش المالية هي بنك استثمار إسلامي تأسس في مملكة البحرين في العام ١٩٩٩. تزاوّل المجموعة أنشطتها وفقاً لأسس ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتشمل هذه الأنشطة الخدمات المالية، المعاملات الاستثمارية والتجارية، الأدوات المالية القابلة للتداول، الاستثمارات العقارية، البنية التحتية، بالإضافة إلى التمويل المهيكل، الأوراق المالية وإدارة السيولة المصممة لتحقيق عائدات مجزية للمستثمرين.

تم تحويل مجموعة جي إف إتش المالية إلى شركة مساهمة عامة في العام ٢٠١٤. حيث تم إدراج أسهمها في بورصة البحرين، بورصة الكويت وسوق دبي المالي.

باعتبار مجموعة جي إف إتش شركة مساهمة عامة فإنها تسترشد في ممارساتها بشأن حوكمة الشركات بأنظمة ومبادئ حوكمة الشركات الخاصة بالمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية والشركات المساهمة الصادرة بموجب قانون الشركات التجارية البحريني الصادر بالمرسوم رقم (٢١) للعام ٢٠١١ («قانون الشركات»)، ونظام حوكمة الشركات لمملكة البحرين («نظام الحوكمة»)، والتعليمات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين («الأنظمة»).

فلسفة جي إف إتش بشأن حوكمة الشركات

يهدف إطار عمل حوكمة الشركات، وهي الطبيعة التنظيمية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكيفية ممارسة وتطبيق مهامها، إلى توجيه مجموعة جي إف إتش نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية بنجاح والحفاظ على وتيرة متنامية من النمو المطرد مع المحافظة التامة على مصالح العملاء والمساهمين.

تؤمن مجموعة جي إف إتش بأن الالتزام بالحكم الرشيد للشركات يعزز من قيمتها، حيث توفر معايير حوكمة الشركات الإطار الملائم لعمل مجلس الإدارة واللجان التابعة له، والإدارة التنفيذية، للقيام بواجباتهم بما يخدم مصلحة المجموعة ومساهميها. لذلك تسعى المجموعة إلى تحقيق أعلى مستويات الشفافية والمساءلة والإدارة الجيدة من خلال اعتماد ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية والأهداف والسياسات الرامية إلى الامتثال لمسؤولياتها التنظيمية والرقابية.

يكون مجلس الإدارة في محل مساءلة أمام المساهمين فيما يتعلق بإيجاد وتحقيق الأداء المالي القوي والمستدام والمحافظة على قيمة استثمارات المساهمين على المدى البعيد. ولتحقيق هذا الهدف، يقوم المجلس باعتماد ومراقبة إستراتيجية البنك وأدائه المالي من خلال إطار فاعل للحوكمة.

يكون رئيس مجلس الإدارة مسئولاً عن قيادة المجلس والتأكد من فاعليته، ومتابعة أداء الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية، والمحافظة على استمرار الحوار مع المساهمين. ويقوم فريقا التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في البنك برفع تقاريرهم مباشرة إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

الالتزام بالأنظمة – مجلد التعليمات الصادر من مصرف البحرين المركزي، المجلد (٢)

خلال عام ٢٠١٧، واصلت مجموعة جي إف إتش تطبيق بنود قانون الحوكمة والالتزام ببنود الرقابة العالية Module CH الصادر عن مصرف البحرين المركزي ضمن مجلد التعليمات «المجلد ٢».

وفقاً للبند HC-A.1.8 والبند (c) 8.2.1-HC من بند الرقابة العالية (مجلد التعليمات ٢ الصادر من مصرف البحرين المركزي)، فيما يتعلق بالإفصاح عن وقائع عدم الالتزام التي تنص على الحجة إلى الإفصاح عن حالات عدم الالتزام وإصدار إيضاح بشأنها في حالة عدم الالتزام بأنظمة وقواعد بند الرقابة العالية، ومن ثم تود مجموعة جي إف إتش المالية إيضاح ما يلي:

- تم دمج لجنة المخاطر مع لجنة التدقيق لتكوين لجنة واحدة باسم "لجنة التدقيق والمخاطر" حيث أن هذا الدمج لا يشكل تعارضاً في المصالح.
- تم دمج لجنة التعيين ولجنة المكافآت لتكوين لجنة واحدة باسم «لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح» حيث أن هذا الدمج لا يشكل تعارضاً في المصالح، كما أنه يتمشى مع القاعدة رقم (b) 108.5-HC.
- لا تضم لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح أحد شيوخ الشريعة الأفاضل (عضو بمجلس الرقابة الشرعية) حسب المطلوب بموجب ملاحظة التعليمات رقم (b) 9.2.4-HC.
- وفقاً للتعليمات رقم 5.3.2-HC، ينبغي أن يكون غالبية أعضاء لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، ومع هذا، شكلت اللجنة من اثنين من الأعضاء المستقلين واثنين من الأعضاء غير التنفيذيين.
- لم يتسن لاثنتين من أعضاء مجلس الإدارة، وهما السيد كمال باحمدان والسيد بشار المطوع حضور الحد الأدنى البالغ (٧٥٪) من اجتماعات مجلس الإدارة وفقاً للقاعدة رقم 1.3.4-HC، حيث حضر السيد باحمدان ٥/٣ أي بنسبة ٦٠٪ فيما حضر السيد المطوع ٦٤٪ بنسبة ٦٧٪ من اجتماعات المجلس على التوالي، نظراً لتواجدهما خارج البلاد أثناء عقد اجتماعات مجلس الإدارة.





التغيرات التي طرأت على مجلس الإدارة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨:

قرر مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠١٨، إعادة تشكيل مجلس الإدارة واللجان التابعة للمجلس، بما يتمشى مع القاعدة رقم HC-A.1.8 والقاعدة رقم (c) HC-8.2.1، وفي هذا الخصوص، نود إيضاح ما يلي للسادة المساهمين:

• تتطلب القاعدة رقم HC-1.4.8 ألا يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً تنفيذياً، ومع ذلك، وحيث أن رئيس مجلس الإدارة الجديد السيد جاسم الصديقي يعتبر عضواً تنفيذياً، فقد وافق مصرف البحرين المركزي على استثنائه من هذا المطلب. الجدير بالذكر أن السيد جاسم الصديقي كان وما زال يعمل دائماً في مصلحة جميع المساهمين، بما في ذلك من يملكون حصص الأقلية، وذلك من خلال ممارسة الحكم على الأمور بشكل مستقل والمحافظة على الحيادية بينما يمارس مهام منصبه كرئيس مجلس الإدارة وفقاً للقواعد والأنظمة المعمول بها.

الحكم على الأمور بشكل مستقل والمحافظة على الحيادية بينما يمارس مهام منصبه كرئيس مجلس الإدارة وفقاً للقواعد والأنظمة المعمول بها.

• مثلما حدث في عام ٢٠١٧:

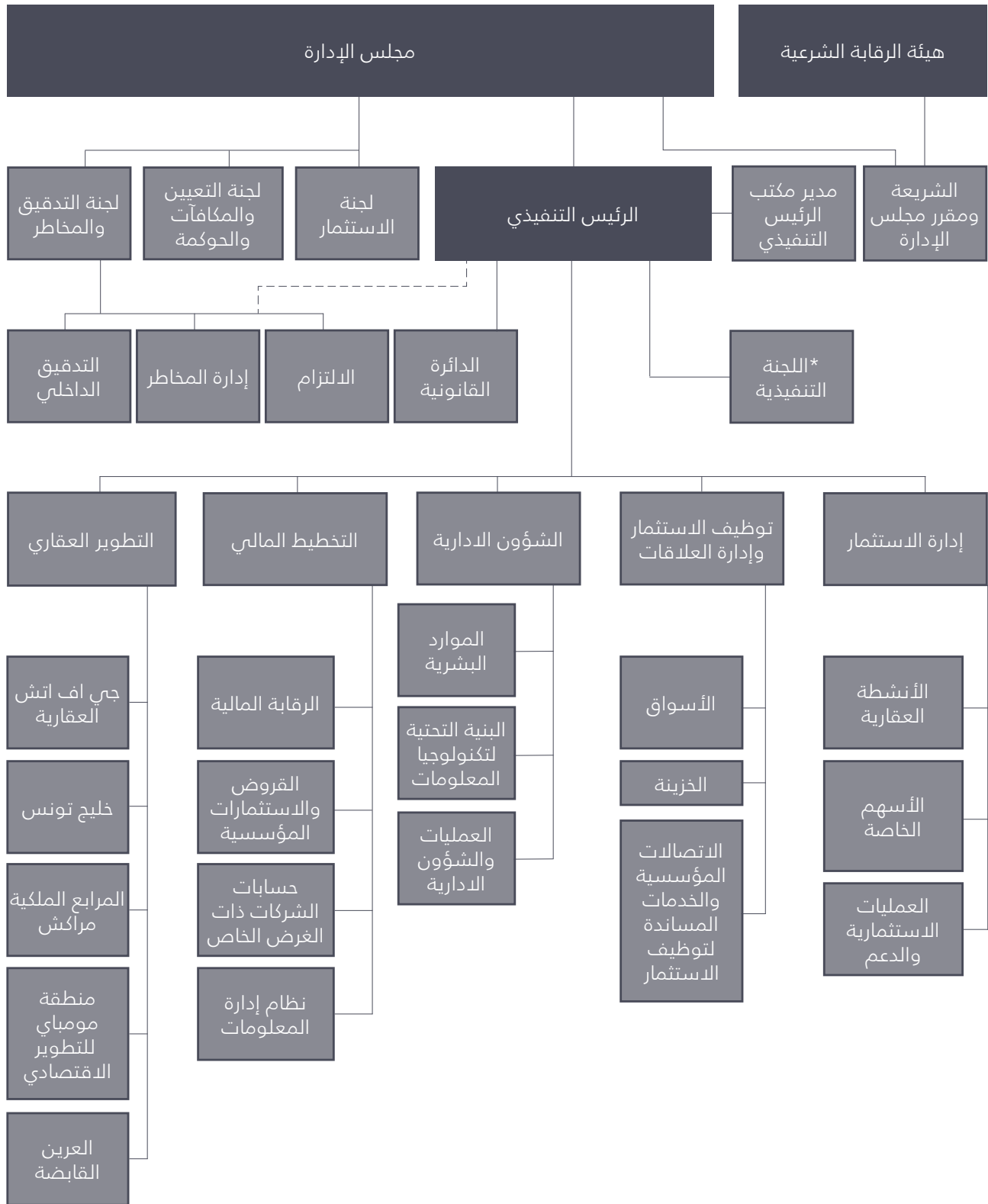
- لا تضم لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح أحد شيوخ الشريعة الأفاضل (عضو بهيئة الرقابة الشرعية) حسب المطلوب بموجب التعليمات رقم (b) HC 9.2.4؛ وأيضاً

- تتطلب القاعدة رقم HC 4.2.2 والتعليمات رقم HC 5.3.2 أن يكون غالبية أعضاء لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح أعضاءً مستقلين، ومع ذلك تم تشكيل اللجنة بحيث تضم عضوين مستقلين وعضوين غير تنفيذيين. بالرغم من ذلك، فإن رئيس لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح عضواً مستقلاً وفقاً للقاعدة رقم HC 4.2.2.





الهيكل التنظيمي





ملاحظات:

*تتكون اللجنة التنفيذية من الأعضاء التاليين: الرئيس التنفيذي، رئيس إدارة الاستثمار، رئيس الشئون الإدارية، رئيس الشئون المالية، رئيس إدارة المخاطر ورئيس توظيف الاستثمار.

إطار عمل الحوكمة في مجموعة جي إف إتش:

لا يزال نظام الحوكمة المؤسسية في مجموعة جي إف إتش متمشياً مع بند الرقابة العالية eludoM CH الصادر عن مصرف البحرين المركزي ضمن مجلد التعليمات «المجلد ٢»، بالإضافة إلى قانون الشركات التجارية البحريني لعام ٢٠١٠. كما يتمشى ميثاق مجلس الإدارة، سياسة تعارض المصالح، مدونة قواعد السلوك الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة، مدونة قواعد السلوك الخاصة بالإدارة والموظفين، اتفاقية تعيين أعضاء مجلس الإدارة، وآلية تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان التابعة والأعضاء، هذا إلى جانب كافة سياسات مجموعة جي إف إتش ذات الصلة، تتمشى جميعاً مع القواعد والإرشادات الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي.

في إطار متطلبات الإفصاح الواردة في قواعد الحوكمة والفصل الخاص بالرقابة العالية الصادر عن مصرف البحرين المركزي فان مجموعة جي إف إتش تعرض الحقائق التالية:

١- ملكية الأسهم

١-١ توزيع الملكية حسب الجنسية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، يوضح سجل المساهمين أن هناك ٨,٣٤٤ مساهماً يملكون ٣,٦٨١,٦٥٠,٤٤١ سهماً بقيمة اسمية مقدارها ٢٦٥,٠٠٠ دولار أمريكي للسهم وذلك على النحو التالي:

الجنسية	عدد المساهمين	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
بحريني	٥٧٧	٢٢٧,٣٩٣,٨٢٤	٦,١٧٦
كويتي	٣,٤٦٨	٤٢٩,٨٥٧,٠٠٩	١١,٦٧٦
عماني	٤٨	٤٩,٨٤٤,٥٩٠	١,٣٥٤
قطري	٨٢	٦٢,١٦٩,١٣٨	١,٦٨٩
سعودي	٣١٤	٢٦٤,٨٧٥,٤٧٧	٧,١٩٤
إماراتي	١٩٤١	٢,٢٢٤,٤١٤,٥٠٥	٦,٠٤١٩
أخرى	١,٩١٤	٤٢٣,٠٩٥,٨٩٨	١١,٤٩٢
المجموع	٨,٣٤٤	٣,٦٨١,٦٥٠,٤٤١	١٠٠

٢-١ توزيع الملكية حسب نسبة المساهمة:

يوضح الجدول التالي توزيع الملكية حسب نسبة المساهمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

نسبة الملكية	عدد المساهمين	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
أقل من ١٪	٨,٣٣٢	٢,٦٥٦,٢٥٤,٠٠٨	٧٢,١٤٩
١٪ إلى أقل من ٥٪	١١	٧٣,٠٥١٨,٦٨٣	٨,٠٠٩
٥٪ إلى أقل من ١٠٪	١	٢٩٤,٨٧٧,٧٥٠	٨,٠٠٩
١٠٪ إلى أقل من ٢٠٪	-	-	-
٢٠٪ إلى أقل من ٥٠٪	-	-	-
المجموع	٨,٣٤٤	٣,٦٨١,٦٥٠,٤٤١	١٠٠,٠٠٠

٣-١ أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة ٥٪ أو أكثر:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، تملك شركة المتكاملة كابيتال، وهي مؤسسة استثمارية يقع مقرها في دولة الإمارات العربية المتحدة، ما نسبته ٨,٠٠٩٪ (٢٩٤,٨٧٧,٧٥٠) سهم من إجمالي عدد الأسهم القائمة لمجموعة جي إف إتش المالية.





ملحوظة: كما في ٣١ يناير ٢٠١٨، انخفضت حصة الشركة المذكورة أعلاه إلى ما نسبته ٤,٣.٢٪ (١٥٨,٣٧٧,٧٥٠) سهم من إجمالي عدد الأسهم القائمة لمجموعة جي إف إتش المالية.

٢- مجلس إدارة مجموعة جي إف إتش المالية والإدارة التنفيذية

١-٢ تشكيل مجلس الإدارة

أ- خلال اجتماع الجمعية العامة لمجموعة جي إف إتش المالية للعام ٢٠١٦، المنعقد بتاريخ ١ مارس ٢٠١٧، تم إعادة تشكيل مجلس الإدارة ومن ثم تم انتخاب/إعادة انتخاب العشرة أعضاء التاليين لتولي مهام عضويتهم لمدة ثلاث سنوات من ٢٠١٧ - ٢٠٢٠:

- ١- الدكتور أحمد خليل المطوع (أعيد إنتخابه/ عضو مستقل)
- ٢- السيد مصبح سيف المطيري (أعيد إنتخابه/ عضو غير تنفيذي)
- ٣- السيد بشار محمد المطوع (أعيد إنتخابه/ عضو غير تنفيذي)
- ٤- السيد هشام أحمد الريس (أعيد إنتخابه/ عضو تنفيذي)
- ٥- السيد جاسم محمد الصديقي (أعيد إنتخابه/ عضو تنفيذي)
- ٦- الشيخ أحمد خليفة سلمان آل خليفة (تم إنتخابه/ عضو مستقل)
- ٧- السيد كمال باحمدان (تم إنتخابه/ عضو مستقل)
- ٨- السيد مازن السعيد (تم إنتخابه/ عضو مستقل)
- ٩- السيد راشد الكعبي (تم إنتخابه/ عضو غير تنفيذي)
- ١٠- السيد غازي الهاجري (تم إنتخابه/ عضو مستقل)

خدم الخمسة أعضاء التالية أسماؤهم بمجلس الإدارة حتى نهاية الشهرين الأولين من عام ٢٠١٧ حيث استكملوا مدتهم بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠١٧:

- ١- السيد فيصل عبدالله فؤاد ابوشيت (عضو مستقل)
- ٢- السيد يوسف إبراهيم الغانم (عضو مستقل)
- ٣- الدكتور خالد محمد الخزرجي (عضو مستقل)
- ٤- الشيخ محمد بن ديعج آل خليفة (عضو مستقل)

٥- السيد محمد علي طالب (عضو مستقل) تم شياً مع الأنظمة الصادرة من مصرف البحرين المركزي، التي تقتضي أن يكون ثلث عدد أعضاء مجلس الإدارة على الأقل من الأعضاء المستقلين، يضم المجلس، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، خمس أعضاء مستقلين، من بينهم رئيس لجنة التدقيق والمخاطر ورئيس لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح.

٢-٢ الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

بموجب متطلبات الأنظمة الصادرة من مصرف البحرين المركزي، يتم الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ولا يجوز دمج أية مهام من المهام المناطة في إطار هذين المنصبين.

٣-٢ وظيفة مجلس الإدارة ومسؤوليات الأعضاء

يحدد النظام الأساسي لمجموعة جي إف إتش مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والأعضاء، كما يبين دليل حوكمة الشركات الخاص بها تقسيم مسؤوليات العمل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، حيث يقوم المجلس بالإشراف على كافة أنشطة الأعمال وذلك بالتشاور مع فريق الإدارة التنفيذية. كما يناقش المجلس ويوافق على إستراتيجية عمل المجموعة. وتدرج من ضمن مسؤولياته إدارة المخاطر وإعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير AAOFI وقضايا حوكمة الشركات. أما فيما يتعلق بالمسائل التي تتطلب موافقة المجلس فهي تشمل خطة العمل الإستراتيجية طويلة الأجل والخطة السنوية، والأمر المتعلقة بحوكمة الشركة، استحواذ وبيع الاستثمارات والتخارج من المشاريع. هذا إلى جانب الدور الرئيسي للمجلس والذي يتمثل في الحرص على التمسك بقيمة مجموعة جي إف إتش الرئيسية، بما في ذلك القيم المنصوص عليها في أنظمتها الداخلية.





يتم تزويد الأعضاء عند تعيينهم بالمعلومات اللازمة والمفصلة لتمكينهم من أداء دورهم الإشرافي والفعال عن الشؤون الإستراتيجية، والتشغيلية، والمالية، والالتزام وضوابط الحوكمة في مجموعة جي إف إتش. كما أن إطار حوكمة الشركات يتيح لعضو المجلس الحصول على مشورة مستقلة متى دعت الحاجة لذلك.

أما فيما يتعلق بقنوات الاتصال بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، فإن أعضاء المجلس يمكنهم الاتصال وطلب المعلومات من الإدارة التنفيذية في جميع الأوقات.

٤-٢ استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

يشكل عدد الأعضاء المستقلين غالبية عدد أعضاء مجلس الإدارة. ولضمان الاستقلالية يتوجب على جميع الأعضاء إبلاغ مجلس الإدارة عن أية تغييرات أو إضافات تطرأ على مراكزهم ومهامهم التنفيذية بشكل قد يؤثر على تقييم المجلس لاستقلاليتهم، بحيث لا تتعارض عضويتهم في مجلس الإدارة مع أي مصالح أخرى لهم وبالشكل الذي يمكنهم من تكريس الوقت والاهتمام المناسبين للمجلس. كما يؤكد رئيس المجلس على أعضاء المجلس قبل البدء في أي من اجتماعات مجلس الإدارة بعدم المشاركة في التصويت على القرارات التي ينشأ فيها تضارب في المصالح في المواضيع المطروحة. هذا إلى جانب الإفصاح السنوي الذي يقدمه الأعضاء استناداً إلى سياسة تعارض المصالح.

وتعتبر لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح التابعة لمجلس الإدارة مسؤولة إلى جانب دورها في تحديد وتقييم واختيار المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، عن التحقق من استقلالية الأعضاء، وذلك بالاسترشاد بالضوابط التي وضعتها الأنظمة في هذا الشأن. حيث تقوم اللجنة بتقديم توصياتها في هذا الشأن لمجلس الإدارة. وتحرص اللجنة عند عملية الاختيار أن يشكل المرشحون من الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين ممن تم اختيارهم نطاقاً واسعاً من الخبرات من مختلف مجالات الأعمال والخدمات المساندة. كما يتم اختيار الأعضاء المستقلين من قطاعات مختلفة لإيجاد نوع من التنوع في الآراء والخبرات في المجلس، حيث إن الأعضاء المستقلين الحاليين ينحدرون من قطاعات مالية وتجارية وحكومية.

يبين الجدول التالي تصنيف أعضاء المجلس كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

تصنيف الأعضاء	عدد الأعضاء	نسبة التمثيل
مستقل	٥	٥٠٪
غير تنفيذي	٣	٣٠٪
تنفيذي	٢	٢٠٪
المجموع	١٠	١٠٠٪

٥-٢ خطاب تعيين أعضاء مجلس الإدارة

عند بداية التعيين، يطلب من أعضاء مجلس الإدارة توقيع اتفاقية كتابية (خطاب تعيين) مع مجموعة جي إف إتش المالية. تشمل الاتفاقية على جميع التفاصيل الخاصة بصلاحيات عضو مجلس الإدارة بالإضافة إلى معلومات مطلوبة بموجب الأنظمة السارية. عند التعيين، تقدم لأعضاء المجلس مقدمة شاملة رسمية مصممة خصيصاً لهذا الغرض وتشمل، من بين أمور أخرى، استعراض دور المجلس بشكل عام والواجبات والأدوار ذات الصلة بعضو المجلس وواجباته، إضافة إلى الاجتماع مع الإدارة التنفيذية، وعرض إستراتيجية مجموعة جي إف إتش، وأدائها المالي، والمخاطر والمسائل القانونية وغيرها من المسائل ذات الصلة.

وخلال فترة العضوية يتعين على عضو المجلس الحرص على تثقيف نفسه بأن يكون على دراية تامة بجميع جوانب العمل، بما في ذلك سياسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات.

٦-٢ حق المساهمين في تعيين أعضاء مجلس الإدارة

بموجب المادة ١٧٥ من قانون الشركات والمادة (٢٧-أ) من النظام الأساسي للبنك، يحق لكل مساهم يملك ١٪ أو أكثر من رأسي المال تعيين من يمثله في مجلس الإدارة بنفس تلك النسبة من عدد أعضاء المجلس. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، لا يملك أي مساهم نسبة ١٪ أو أكثر من إجمالي عدد الأسهم القائمة لمجموعة جي إف إتش.





٧-٢ أعضاء مجلس الإدارة وعضويتهم الأخرى

يبين الجدول أدناه تشكيلة مجلس الإدارة، وعضويات أعضاء المجلس الأخرى، وعضوية اللجان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

اسم ومنصب عضو مجلس الإدارة	تاريخ التعيين بالمجلس	مستقل / غير تنفيذي / تنفيذي	التمثيل	تاريخ الاستقالة / انتهاء الفترة	عدد العضوية في المجالس الأخرى	عدد العضوية في المجالس الأخرى في البحرين	عدد العضوية في المجالس الأخرى في بنوك في البحرين	عدد العضوية في اللجان التابعة للمجلس
الدكتور أحمد خليل المطوع (رئيس مجلس الإدارة)	مايو / ٢٠١١ مارس ٢٠١٧	مستقل	لا يوجد	لا يوجد	٥	٢	١	١
مصباح سيف المطيري (نائب رئيس مجلس الإدارة)	مارس / ٢٠٠٩ مارس ٢٠١٧	غير تنفيذي	لا يوجد	لا يوجد	٩	١	١	١
بشار محمد المطوع	إبريل / ٢٠١٣ مارس ٢٠١٧	غير تنفيذي	لا يوجد	لا يوجد	٨	٨	١	٢
هشام أحمد الريس	إبريل / ٢٠١٣ مارس ٢٠١٧	تنفيذي	لا يوجد	لا يوجد	١١	١١	١	-
جاسم محمد الصديقي	إبريل / ٢٠١٣ مارس ٢٠١٧	تنفيذي	لا يوجد	لا يوجد	٧	-	-	-
الشيخ أحمد خليفة آل خليفة	مارس ٢٠١٧	مستقل	لا يوجد	لا يوجد	١	-	١	١
كمال باحمدان	مارس ٢٠١٧	مستقل	لا يوجد	لا يوجد	١٥	-	-	١
مازن السعيد	مارس ٢٠١٧	مستقل	لا يوجد	لا يوجد	٩	-	-	١
راشد الكعبي	مارس ٢٠١٧	غير تنفيذي	لا يوجد	لا يوجد	٤	-	-	١
غازي الهاجري	مارس ٢٠١٧	مستقل	لا يوجد	لا يوجد	-	-	-	١
الشيخ محمد دعيح آل خليفة	إبريل ٢٠١٣	مستقل	لا يوجد	لا يوجد	١	١	-	١
الدكتور خالد محمد الخزرجي	إبريل ٢٠١٣	مستقل	لا يوجد	لا يوجد	٣	-	-	١
محمد طالب	إبريل ٢٠١٣	مستقل	لا يوجد	لا يوجد	-	-	-	١
يوسف إبراهيم الغانم	إبريل ٢٠١٤	مستقل	لا يوجد	لا يوجد	٢	-	١	١
فيصل عبدالله فؤاد أبوبشيت	إبريل ٢٠١٤	مستقل	لا يوجد	لا يوجد	١٢	-	-	١

ملحوظة: لا توجد لأي من أعضاء المجلس المستقلين أية تعاملات مالية مع مجموعة جي إف إتش المالية، باستثناء العلاقة القائمة لكونهم أعضاء بمجلس الإدارة.





٨-٢ ملكية أعضاء مجلس الإدارة في مجموعة جي إف إتش المالية

يوضح الجدول التالي التغير في ملكية أعضاء مجلس الإدارة في أسهم مجموعة جي إف إتش كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مقارنة بملكية الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

اسم العضو	ملكية الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	ملكية الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	نسبة الملكية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
الدكتور أحمد خليل المطوع	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
مصباح سيف المطيري	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
بشار محمد المطوع	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الشيخ محمد دعيح آل خليفة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الدكتور خالد محمد الخزرجي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
محمد علي طالب	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
فيصل عبدالله فؤاد أبوبشيت	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
يوسف إبراهيم الغانم	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
جاسم محمد الصديقي	لا يوجد	٥٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
هشام أحمد الريس	٤,٠٤٠	٤,٤٤٤	١٢,٠٠٠
الشيخ أحمد خليفة آل خليفة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
كمال باحمدان	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
مازن السعيد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
غازي الهاجري	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
راشد الكعبي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
المجموع	٤,٠٤٠	٥٤,٤٤٤	١٤٧,٠٠٠%

٩-٢ تداول وتوزيع ملكية أسهم البنك من قبل أعضاء مجلس الإدارة وكبار المدراء بصفة فردية خلال عام ٢٠١٧:

اسم العضو	إجمالي عدد الأسهم المملوكة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	المعاملات-خلال الفترة من ١ يناير - ٣١ ديسمبر ٢٠١٧			إجمالي عدد الأسهم المملوكة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
		تحويل	بيع	شراء	
الدكتور أحمد خليل المطوع	-	-	-	-	-
مصباح سيف المطيري	-	-	-	-	-
فيصل عبدالله فؤاد أبوبشيت	-	-	-	-	-
بشار محمد المطوع	-	-	-	-	-
يوسف إبراهيم الغانم	-	-	-	-	-
الدكتور خالد محمد الخزرجي	-	-	-	-	-
محمد علي طالب	-	-	-	-	-
الشيخ محمد دعيح آل خليفة	-	-	-	-	-
جاسم محمد الصديقي	-	٥٠,٠٠٠	١,٩٥٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	-
هشام أحمد الريس	-	٤,٤٤٤	٤,٠٤٠	-	٤,٠٤٠
الشيخ أحمد خليفة آل خليفة	-	-	-	-	-
كمال باحمدان	-	-	-	-	-
مازن السعيد	-	-	-	-	-
غازي الهاجري	-	-	-	-	-
راشد الكعبي	-	-	-	-	-





اسم عضو اللجنة التنفيذية	إجمالي عدد الأسهم المملوكة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	المعاملات-خلال الفترة من ١ يناير -٣١ ديسمبر ٢٠١٧			إجمالي عدد الأسهم المملوكة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	نسبة الملكية %
		تحويل	بيع	شراء		
هشام أحمد عبدالقادر الرئيس	٤,٤٤٤	٤٠٤	-	-	٤,٤٠٠	١٢,٠٠٠
آجاي شيفرام سوبرامانيان	٩٦٤	٨٧	-	-	٨٧٧	٣,٠٠٠
تشانندن غوبتا	-	-	-	-	-	-
لؤي أحمد	-	-	-	-	-	-
محمد أمين أحمد علي حسن	-	-	-	-	-	-
حماد يونس	-	-	-	-	-	-

١.٢ اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٧

يجتمع مجلس الإدارة واللجان التابعة للمجلس كلما دعت الحاجة، ولكن بموجب الأنظمة، ينبغي على المجلس الاجتماع بما لا يقل عن أربع مرات في كل سنة مالية. عقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات خلال عام ٢٠١٧. بينما انعقدت الجمعية العامة العادية بتاريخ ١ مارس ٢٠١٧.

بالإضافة إلى الاجتماعات الرسمية، تم أيضا إصدار عدد من القرارات العاجلة بالتمرير خلال عام ٢٠١٧ من خلال البريد الإلكتروني إلى أعضاء المجلس.

بالنسبة لجدول الأعمال الخاص باجتماعات مجلس الإدارة فيتم إرساله إلى الأعضاء في وقت مناسب قبل تاريخ الاجتماع لتزويدهم بالمعلومات اللازمة والتقارير والمستندات للعلم والمراجعة. كما يتم إبلاغ المجلس بجميع الموضوعات والأحداث الهامة التي تنشأ وتكون بحاجة إلى إقرارها من قبل المجلس. تكون الإدارة التنفيذية مسئولة عن إبلاغ مجلس الإدارة فيما يتعلق بأداء مجموعة جي إف إتش المالية في كل اجتماع.

فيما يلي تواريخ الاجتماعات التي عقدها المجلس خلال السنة المالية ٢٠١٧:

- ٥ فبراير ٢٠١٧
- ١٦ مارس ٢٠١٧
- ٢ مايو ٢٠١٧
- ١٣ أغسطس ٢٠١٧
- ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧
- ١٢ نوفمبر ٢٠١٧





أسماء الأعضاء غير الحاضرين	أسماء الأعضاء المشاركين عن طريق الهاتف/الفيديو	أسماء الأعضاء الحاضرين	تاريخ ومكان الاجتماع
١. الدكتور خالد محمد الخزرجي ٢. فيصل عبدالله يوبشيت	يوسف إبراهيم الغانم	١. د. أحمد خليل المطوع ٢. مصباح سيف المطيري ٣. محمد علي طالب ٤. الشيخ محمد دعيج آل خليفة ٥. بشار محمد المطوع ٦. جاسم محمد الصديقي ٧. هشام أحمد الرئيس	٥ فبراير ٢٠١٧ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي الطابق ٧٣ المنامة- مملكة البحرين
	غازي الهاجري	١. د. أحمد خليل المطوع ٢. مصباح سيف المطيري ٣. جاسم محمد الصديقي ٤. هشام أحمد الرئيس ٥. الشيخ أحمد خليفة آل خليفة ٦. كمال باحمدان ٧. مازن السعيد ٨. راشد الكعبي ٩. بشار محمد المطوع	١٦ مارس ٢٠١٧ فندق الفور سيزنز، جزيرة مارينا ابوظبي- دبي، الإمارات العربية المتحدة
بشار محمد المطوع	١. د. أحمد خليل المطوع ٢. مصباح المطيري ٣. جاسم محمد الصديقي ٤. هشام أحمد الرئيس ٥. الشيخ أحمد خليفة آل خليفة ٦. كمال باحمدان ٧. مازن السعيد ٨. غازي الهاجري		٢ مايو ٢٠١٧ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي الطابق ٧٣ المنامة- مملكة البحرين
كمال باحمدان	١. د. أحمد خليل المطوع ٢. مصباح المطيري ٣. جاسم محمد الصديقي ٤. هشام أحمد الرئيس ٥. الشيخ أحمد خليفة آل خليفة ٦. كمال باحمدان ٧. مازن السعيد ٨. راشد الكعبي ٩. بشار محمد المطوع		١٣ أغسطس ٢٠١٧ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي الطابق ٧٣ المنامة- مملكة البحرين
بشار محمد المطوع		١. د. أحمد خليل المطوع ٢. مصباح المطيري ٣. جاسم محمد الصديقي ٤. هشام أحمد الرئيس ٥. الشيخ أحمد خليفة آل خليفة ٦. كمال باحمدان ٧. مازن السعيد ٨. غازي الهاجري ٩. راشد الكعبي	٢٥ سبتمبر ٢٠١٧ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي الطابق ٣٧ المنامة- مملكة البحرين





كمال باحمدان	١. راشد الكعبي ٢. غازي الهاجري	١. د. أحمد خليل المطوع ٢. مصبح المطيري ٣. جاسم محمد الصديقي ٤. هشام أحمد الريس ٥. الشيخ أحمد خليفة آل خليفة ٦. كمال باحمدان ٧. مازن السعيد ٨. بشار محمد المطوع	١٢ نوفمبر ٢٠١٧ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي الطابق ٣٧ المنامة- مملكة البحرين
--------------	-----------------------------------	---	---

ملحوظة: لم يتسن لكل من السيد كمال باحمدان والسيد بشار المطوع حضور الحد الأدنى من اجتماعات مجلس الإدارة (٧٥٪)، وفقاً للقاعدة HC 13.4 حيث حضر السيد باحمدان ٥/٣ أي بنسبة ٦٠٪ فيما حضر السيد المطوع ٦/٤ بنسبة ٦٧٪ من اجتماعات المجلس على التوالي.

١١-٢ النصاب المطلوب لاتخاذ قرارات مجلس الإدارة

يكون النصاب المطلوب لعقد اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة وفقاً لأحكام النظام الأساسي لمجموعة جي إف إتش المالية. يجوز لمجلس الإدارة إصدار قراراته عن طريق البريد، البريد الإلكتروني، الفاكس، المكالمات الهاتفية الجماعية، مكالمات الفيديو أو أية وسائل اتصال أخرى صوتية أو مرئية وفقاً للمادة (٣٣ - هـ) من النظام الأساسي للبنك.





٣. لجان المجلس

أسس مجلس الإدارة ثلاث لجان فرعية تابعة للمجلس وفوض كل منها صلاحيات محددة وهي على النحو التالي:

١-٣ لجنة التدقيق والمخاطر

تتولى لجنة التدقيق والمخاطر مسؤولية متابعة أعمال التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة المخاطر بالإضافة إلى الأمور المتعلقة بالالتزام ومكافحة غسيل الأموال.

يجب أن تجتمع هذه اللجنة ما لا يقل عن أربع مرات في السنة؛ وعليه فقد عقدت اللجنة خمسة اجتماعات خلال السنة المالية ٢٠١٧ بتاريخ ٢٩ يناير، ٩ فبراير، ١٠ أغسطس، ١٣ سبتمبر و١٢ نوفمبر ٢٠١٧ على التوالي.

الأعضاء المشاركون عن طريق الهاتف/ الفيديو	أعضاء اللجنة الحاضرين	تاريخ ومكان اجتماع لجنة التدقيق والمخاطر
١. الشيخ محمد دعيج آل خليفة ٢. بشار محمد المطوع	محمد علي طالب	٢٩ يناير ٢٠١٧ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفاً البحرين المالي البرج الشرقي الطابق ٣٧ المنامة- مملكة البحرين
	١. محمد علي طالب ٢. الشيخ محمد دعيج آل خليفة ٣. بشار محمد المطوع	٩ فبراير ٢٠١٧ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفاً البحرين المالي البرج الشرقي الطابق ٣٧ المنامة- مملكة البحرين
١. د. أحمد خليل المطوع ٢. غازي الهاجري	بشار محمد المطوع	١٠ أغسطس ٢٠١٧ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفاً البحرين المالي البرج الشرقي الطابق ٣٧ المنامة- مملكة البحرين
غازي الهاجري	١. د. أحمد خليل المطوع ٢. بشار محمد المطوع	١٣ سبتمبر ٢٠١٧ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفاً البحرين المالي البرج الشرقي الطابق ٣٧ المنامة- مملكة البحرين
غازي الهاجري	١. د. أحمد خليل المطوع ٢. بشار محمد المطوع	١٢ نوفمبر ٢٠١٧ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفاً البحرين المالي البرج الشرقي الطابق ٣٧ المنامة- مملكة البحرين





٢-٣ لجنة الاستثمار

تتولى لجنة الاستثمار مسؤولية الموافقة على الاستثمار وطلبات التمويل، وإعداد الضوابط والسياسات الاستثمارية، ووضع حدود الائتمان للبنك، وإدارة الموجودات والمطلوبات، وتنظيم العلاقات المصرفية، وكذلك الإشراف على البنود الغير مشمولة في الميزانية.

يجب أن تجتمع لجنة الاستثمار ما لا يقل عن مرتين سنوياً، وقد اجتمعت اللجنة سبع مرات خلال السنة المالية ٢٠١٧ وذلك بتاريخ ٢٦ فبراير، ٩ إبريل، ٩ يونيو، ١٢ أكتوبر، ٢٩ نوفمبر، ١٠ ديسمبر و٢٧ ديسمبر ٢٠١٧ على التوالي.

الأعضاء غير الحاضرين	الأعضاء المشاركون عن طريق الهاتف/الفيديو	أعضاء اللجنة الحاضرين	تاريخ ومكان اجتماع لجنة الاستثمار
	١. الدكتور أحمد خليل المطوع ٢. مصبح سيف المطيري ٣. يوسف إبراهيم الغانم		٢٦ فبراير ٢٠١٧ مقر مجموعة جي إف إنتش المالية مرفاً البحرين المالي البرج الشرقي الطابق ٣٧ المنامة- مملكة البحرين
	١. الشيخ أحمد خليفة آل خليفة ٢. جاسم محمد الصديقي ٣. هشام أحمد الرئيس ٤. مازن السعيد		٩ أبريل ٢٠١٧ مقر مجموعة جي إف إنتش المالية مرفاً البحرين المالي البرج الشرقي الطابق ٣٧ المنامة- مملكة البحرين
		١. الشيخ أحمد خليفة آل خليفة ٢. جاسم محمد الصديقي ٣. هشام أحمد الرئيس ٤. مازن السعيد	٩ يونيو ٢٠١٧ فندق الفور سيزونز خليج البحرين المنامة- مملكة البحرين
	١. الشيخ أحمد خليفة آل خليفة ٢. جاسم محمد الصديقي ٣. هشام أحمد الرئيس ٤. مازن السعيد		١٢ أكتوبر ٢٠١٧ مقر مجموعة جي إف إنتش المالية مرفاً البحرين المالي البرج الشرقي الطابق ٣٧ المنامة- مملكة البحرين





		١. الشيخ أحمد خليفة آل خليفة ٢. هشام أحمد الريس ٣. مازن السعيد	٢٩ نوفمبر ٢٠١٧ مقر جي إف إتش كابيتال ليمتد ٤.٢، المستوى ٤، مبنى بريسنكت ٣، منطقة البوابة، مركز دبي المالي العالمي، دولة الإمارات العربية المتحدة
		١. الشيخ أحمد خليفة آل خليفة ٢. هشام أحمد الريس ٣. مازن السعيد	١٠ ديسمبر ٢٠١٧ مقر جي إف إتش كابيتال ليمتد ٤.٢، المستوى ٤، مبنى بريسنكت ٣، منطقة البوابة، مركز دبي المالي العالمي، دولة الإمارات العربية المتحدة
	١. الشيخ أحمد خليفة آل خليفة ٢. هشام أحمد الريس ٣. مازن السعيد		٢٧ ديسمبر ٢٠١٧ مقر جي إف إتش كابيتال ليمتد ٤.٢، المستوى ٤، مبنى بريسنكت ٣، منطقة البوابة، مركز دبي المالي العالمي، دولة الإمارات العربية المتحدة

٣-٣ لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح

تتولى لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح مسؤولية وضع برامج تعويضات الموظفين والحوافز، وإعداد السياسات الداخلية لإدارة الموارد البشرية والمسائل الإدارية الأخرى، كما تتولى مسؤولية الإشراف على إطار عمل ضوابط الحوكمة لمجموعة جي إف إتش المالية.

يجب أن تجتمع اللجنة ما لا يقل عن مرتين في السنة. اجتمعت اللجنة أربع مرات خلال السنة المالية ٢٠١٧ بتاريخ ٥ فبراير، ٢٣ فبراير، ٢٥ سبتمبر و ١٢ نوفمبر ٢٠١٧ على التوالي.

الأعضاء غير الحاضرين	الأعضاء المشاركون عن طريق الهاتف/الفيديو	أعضاء اللجنة الحاضرين	تاريخ ومكان اجتماع لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح
فيصل عبدالله ابوبشيت		١. د. خالد محمد الخرزجي ٢. بشار محمد المطوع	٥ فبراير ٢٠١٧ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفاً البحرين المالي البرج الشرقي الطابق ٣٧ المنامة- مملكة البحرين





فيصل عبدالله بوبشيت		١. د. خالد محمد الخزرجي ٢. بشار محمد المطوع	٢٣ فبراير ٢٠١٧ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفاً البحرين المالي البرج الشرقي الطابق ٣٧ المنامة- مملكة البحرين
	راشد الكعبي	١. كمال باحمدان ٢. مصطفى المطيري ٣. غازي الهاجري	٢٥ سبتمبر ٢٠١٧ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفاً البحرين المالي البرج الشرقي الطابق ٣٧ المنامة- مملكة البحرين
كمال باحمدان	١. غازي الهاجري ٢. راشد الكعبي	مصباح المطيري	١٢ نوفمبر ٢٠١٧ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفاً البحرين المالي البرج الشرقي الطابق ٣٧ المنامة- مملكة البحرين

٤- رسوم خدمات التدقيق والخدمات الأخرى المقدمة من المدقق الخارجي

سوف تتوفر التفاصيل للمساهمين بموجب طلب كتابي رسمي إلى مجموعة جي إف إتش المالية، شريطة ألا يؤثر ذلك على مصالح البنك أو تنافسيته في السوق.

٥- موضوعات أخرى

١-٥ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يتم تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بموجب توصية ترفع من قبل لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح إلى مجلس الإدارة الذي يقوم بدوره برفعه هذه التوصية إلى المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي.

عند تحديد هذه المكافآت، يؤخذ في الاعتبار أداء البنك بالإضافة إلى تقييم التزام الأعضاء بعقد الأداء والمسئوليات الخاصة بكل منهم. وقد تم خلال عام ٢٠١٧ دفع مكافآت العضوية حسب المذكور في الإيضاح (٢٥) بالبيانات المالية الموحدة.

هذا ويحق لأعضاء الإدارة التنفيذية الحصول على مكافآت ثابتة وفقاً لاتفاقياتهم التعاقدية، بينما يجب إقرار أية حوافز/مكافآت أخرى ذات علاقة من قبل مجلس الإدارة.

يرجى الاطلاع على الإيضاح (٢٥) من البيانات المالية الموحدة لمزيد من التفاصيل حول مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

خلال عام ٢٠١٧، بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة إلى هيئة الرقابة الشرعية ما قيمته ١٣٩,٠٠٠ دولار أمريكي.





٢-٥ التطوير المستمر لمجلس الإدارة واللجان التابعة للمجلس

اعتمد مجلس الإدارة ميثاق العمل الخاص بمجلس الإدارة الذي تم إعداده ليكون بمثابة مرجع لأنشطة المجلس. يوضح هذا الميثاق مهام ومسئوليات وصلحيات مجلس إدارة مجموعة جي إف إتش المالية واللجان التابعة له بالإضافة إلى الأمور المتحفظ عليها لاتخاذ قرار نهائي أو الموافقة المسبقة بشأنها من قبل المجلس بالإضافة إلى سياسات وممارسات المجلس فيما يتعلق بأمور معينة مثل تعارض المصالح والدعوة لاجتماعات المجلس.

كما يشتمل ميثاق مجلس الإدارة على دليل مفصل لتدريب مجلس الإدارة حيث يمثل إطار عمل لإعداد وتوجيه أعضاء مجلس الإدارة الجدد. هذا ويتم تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بملف تعريف يشرح على فكرة عامة حول مجموعة جي إف إتش المالية وأهم إنجازاتها.

عند التعيين بمجلس الإدارة، ينبغي على جميع الأعضاء التوقيع على عقد «عضو غير تنفيذي»، حيث يشتمل هذا العقد على شروط التعيين ومهام ومسئوليات الأعضاء وشروط العضوية وتكريس الوقت اللازم للمجلس وتعارض المصالح والاستقالة وإنهاء العضوية وسرية المعلومات وغيرها من التفاصيل الأخرى التي ينبغي على الأعضاء الالتزام بها خلال فترة عضويتهم بالمجلس.

٣-٥ تقييم أداء مجلس الإدارة

يتوفر لدى مجموعة جي إف إتش برنامج متكامل لتقييم أداء مجلس الإدارة (إطار العمل لعملية التقييم الذاتي السنوي من قبل مجلس الإدارة، لجان المجلس وأعضاء المجلس) وذلك تمشيا مع تعليمات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي (HC Module).

تهدف عملية التقييم إلى تقييم مدى فعالية المجلس والتعرف على الحاجة إلى:

- تعديل مزيج القدرات/الخبرات في المجلس
- تدريب المجلس و/أو الدعم المهني للمجلس
- استبدال أعضاء المجلس ممن تعتبر مساهمتهم غير كافية

يقوم إطار عمل تقييم أداء المجلس على المبادئ التالية:

- يقوم المجلس، من خلال لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح، بعملية تقييم سنوي رسمي وصارم لأداء المجلس واللجان التابعة له وأعضاء مجلس الإدارة كل على حده.
- بناء على نتائج تقييم الأداء، سوف يحدد رئيس مجلس الإدارة نقاط القوة والضعف في المجلس، وعند الحاجة، اقتراح تعيين أعضاء جدد أو العمل على إقالة أعضاء بالمجلس.
- سوف يكون رئيس لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح مسؤولاً عن تقييم أداء رئيس مجلس الإدارة، آخذاً في الاعتبار آراء أعضاء المجلس الآخرين.
- سوف تتم عملية التقييم بشكل بناء لتكون بمثابة آلية لتحسين فعالية المجلس وتعزيز مواطن القوة ومعالجة نقاط الضعف.
- سوف يتم بحث نتائج تقييم المجلس مع مجلس الإدارة ككل بينما ستبحث نتائج تقييم الأعضاء المنفردين بطابع من السرية بين رئيس المجلس والعضو المعني.
- ينبغي استخدام النتائج الهامة والمؤشرات المستمدة من الخطط الإستراتيجية والأهداف لقياس أداء مجلس الإدارة.





يقوم إطار عمل تقييم أداء المجلس على طريقة التقييم التالية:

- 1- يطلب من كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة تعبئة «استمارة تقييم أداء المجلس» و«استمارة تقييم الأداء الذاتي لعضو المجلس».
- 2- سوف يقوم رئيس مجلس الإدارة أيضاً بتقييم كل عضو من أعضاء المجلس بشكل فردي.
- 3- سوف تقوم لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح بتجميع معدلات استمارة تقييم أداء مجلس الإدارة» المعبأة من قبل كل عضو للتوصل إلى النتائج النهائية.
- 4- سوف يقوم كل عضو من أعضاء اللجان بتحديد معدل الأداء الخاص باللجنة التابع لها.
- 5- وبالمثل، سوف تقوم لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح بتحديد معدلات كل لجنة (لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح/لجنة الاستثمار/لجنة التدقيق والمخاطر) للتوصل إلى النتائج النهائية للجنة المعنية

٤-٥ معاملات مع أطراف ذات علاقة

ترد تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالتفصيل في الإيضاح رقم (٢٥) في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

٥-٥ إجراءات الموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة

سوف يتم اعتماد جميع تعرضات الأطراف ذات العلاقة (في إطار الحدود المقررة من مصرف البحرين المركزي) من قبل الجهة المختصة وفقاً لحدود الصلاحيات المخولة. وحيثما تكون جهة الموافقة وفقاً لحدود الصلاحيات المخولة ذات علاقة/مصلحة، تنتقل جهة الموافقة إلى المستوى الأعلى. سوف يتم تقديم جميع التعرضات الخاصة بالأطراف ذات العلاقة إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس لإقرارها من قبل اللجنة.

ولتحديد ما إذا كان سيتم إقرار معاملة لطرف ذو علاقة، سوف تأخذ جهة الموافقة في الاعتبار، من بين عوامل أخرى، العوامل التالية إلى الحد المتعلق بمعاملة الطرف ذو العلاقة:

- يجوز تبرير التعرضات المتعلقة بالنظر في العلاقة فقط عندما تتم بهدف ميزة تجارية واضحة للبنك، وعندما يتم التفاوض والموافقة عليها باستقلالية تامة وعندما تكون مدرجة في بيان السياسة المتفق عليه مع المصرف المركزي.
- لن يسمح بمنح تسهيلات إسلامية من قبل البنك إلى المدقق الخارجي للبنك (يشمل المدقق الخارجي مؤسسة/شراكة، شركاء، مدراء مسؤولين ومدراء مؤسسة التدقيق). بالإضافة إلى ذلك، ما لم ينص عليه في العقد، لن يسمح لحسابات الاستثمار المقيدة خارج الميزانية العمومية المشاركة في التمويل المؤسسي بالميزانية العمومية والعكس صحيح ولا يسمح بالحركة في حسابات الاستثمارات المقيدة دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مصرف البحرين المركزي.
- حيثما تكون شروط معاملة الطرف ذو العلاقة عادلة تجاه البنك وعلى نفس الأساس الذي كان سيسري إذا كانت المعاملة لا تضم طرف ذو علاقة؛
- ما إذا كانت هناك أسباب لدى البنك تتعلق بالأعمال للدخول في معاملة الطرف ذو العلاقة؛
- ما إذا كانت معاملة الطرف ذو العلاقة سوف تمس استقلالية مدير خارجي؛ و
- ما إذا كانت معاملة الطرف ذو العلاقة سوف تمثل تعارض غير صحيح للمصالح لأي مدير أو مسئول تنفيذي بالبنك،
- مع الأخذ في الاعتبار حجم المعاملة، الوضع المالي بشكل عام للمدير، المسئول التنفيذي أو الطرف ذو العلاقة، المدير أو الطبيعة غير المباشرة لمصلحة المدير، المسئول التنفيذي أو الطرف ذو العلاقة في المعاملة والطبيعة المستمرة لأية علاقة مقترحة وأية عوامل أخرى تعتبرها لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح بأنها مناسبة.

لا يسمح للمساهمين ممن يملكون حصة ملكية كبيرة في رأسمال البنك (أي ١٠٪ فأكثر) بالحصول على تسهيلات تمويلية من البنك (أي بحد ٠.٤٤٥٪)، مع هذا سوف يخضع صغار المساهمين إلى حدود التعرض العادي الموضحة في القسم 4.4.5 - CM. المدراء الذين هم أيضاً مساهمين (أو ممثلهم المعينين بالمجلس) ممن يملكون حصة ملكية كبيرة (أي أكثر من ١٠٪ أو فوق ذلك) يخضعون للحد البالغ ٠.٤٤٥٪ المذكور أعلاه.





- ينبغي الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بأية تسهيلات ائتمانية يتم منحها للموظف حيثما تكون قيمة هذه التسهيلات، سواء بمفردها أو عند إضافتها إلى التسهيلات القائمة/التسهيلات القائمة المستحقة إلى ذلك الموظف في ذلك التاريخ، معادلة أو تزيد على ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني (مائة ألف دينار بحريني)، أو ما يعادلها بعملة أجنبية. يجب على البنوك إخطار مصرف البحرين المركزي كتابيا فيما يتعلق بأي موظف من كبار الموظفين يتخلف عن أداء التزاماته بالسداد.

بالنسبة لتملك رأس المال المتقابل بين البنك و«الجهات المسيطرة»، والتي تعمل على التضخيم الشكلي لرأس المال المرخص لها المعنية، فإنه غير مسموح به. وأية حالات تملك متقابلة تحدث نتيجة لعمليات الاستحواذ أو الشراء يجب أن تقتطع من رأس المال البنك المعني. أي عضو من أعضاء لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة يكون له مصلحة في المعاملة محل البحث سوف يمتنع من التصويت على موافقة معاملة الطرف ذو العلاقة، ولكن يجوز، إذا طلب منه ذلك من قبل رئيس اللجنة، المشاركة في بعض أو جميع مباحثات اللجنة حول معاملة الطرف ذو العلاقة. وبموجب استكمال النظر في المعاملة، يجوز للجنة التدقيق والمخاطر اتخاذ قرار بالسماح إلى أو بحظر معاملة الطرف ذو العلاقة.

٦-٥ ملكية الأسهم من قبل جهات حكومية

لا تملك أية جهة حكومية أية أسهم في مجموعة جي إف إتش المالية.

٧-٥ مراجعة الرقابة الداخلية والإجراءات

تعتبر عملية الرقابة الداخلية من العمليات الممنهجة المتبعة من قبل مجلس الإدارة، الإدارة العليا وكافة مستويات الموظفين. وهي ليست مجرد إجراء أو سياسة تتبع في أوقات معينة ولكنها عملية مستمرة على كافة المستويات داخل البنك. يكون مجلس الإدارة والإدارة العليا مسؤولين عن تأسيس الثقافة الصحيحة لتسهيل عملية الرقابة الداخلية الفعالة ومراقبة استمراريتها في جميع الأوقات، ولهذا فإن كل فرد داخل المؤسسة يجب عليه المشاركة في هذه العملية.

يمكن تصنيف الأهداف الرئيسية لعملية الرقابة الداخلية على النحو التالي:

- ١- كفاءة وفعالية الأنشطة (أهداف الأداء)؛
- ٢- الاعتمادية، الاستكمال والإطار الزمني للمعلومات المالية والإدارية (أهداف المعلومات)؛ و
- ٣- الالتزام بالقوانين والأنظمة السارية (أهداف الالتزام).
- ٤- كما يتكون نظام الرقابة في البنك من خمسة عناصر متصلة بعضها البعض:
- ٥- الإشراف الإداري وثقافة الرقابة؛
- ٦- التعرف على المخاطر وتقييمها؛
- ٧- أنشطة الرقابة وفصل المهام؛
- ٨- المعلومات والاتصالات؛
- ٩- أنشطة المراقبة وتصحيح النواقص.

٨-٥ ميثاق العملاء الخاص بمجموعة جي إف إتش المالية

تمشيا مع متطلبات مصرف البحرين المركزي، قامت مجموعة جي إف إتش بإعداد ميثاق للعملاء يوضح التزامات المجموعة فيما يتعلق بجودة الخدمات والمنتجات المقدمة لعملائها. يتوفر ميثاق العملاء على موقع الإنترنت الخاص بالمجموعة ويمثل ضمانا بأن الخدمات المقدمة من البنك سوف تلتزم بمعايير الجودة. بشكل عام، فإن معايير الجودة هي المعايير التي تلبي احتياجات وتوقعات العملاء والمساهمين.

كما يشتمل ميثاق العملاء على الإجراءات الخاصة بالنظر في الشكاوى من قبل مجموعة جي إف إتش وتشجيع عملاء ومساهمي المجموعة على الإبلاغ عن أي تصرف خاطئ أو تلاعب أو سلوك غير صحيح/غير أخلاقي يرتكب من قبل أحد موظفي البنك.





١-٨-٥ إجراءات النظر في الشكاوى لدى مجموعة جي إف إتش المالية

تلتزم مجموعة جي إف إتش المالية بتقديم أعلى مستويات الخدمة لعملائها. ولهذا فإن صادف ووجد أحد العملاء أن مجموعة جي إف إتش لم تفي بوعدها، سوف تقوم المجموعة بكل ما في وسعها لضمان التعامل مع الشكاوى بشكل عادل وفوري وفعال. سوف توضح لك المعلومات التالية كيفية:

- رفع شكوى
- تصعيد الأمر إذا كنت غير راض عن الرد على الشكاوى المقدمة
- اتخاذ إجراء آخر إذا كنت غير راض عن النتيجة النهائية

آلية تقديم الشكاوى:

يجب أن تكون الشكاوى كتابية وأن توجه إلى قسم علاقات المستثمرين، لعناية مسئول النظر في الشكاوى لدى مجموعة جي إف إتش المالية.

تمشيا مع توجيهات مصرف البحرين المركزي، قامت مجموعة جي إف إتش بتعيين مسئول للنظر في الشكاوى حيث يكون مسئولا عن التحقيق في الشكاوى بالشكل الصحيح والتأكد من إيصال الرد إلى العميل مقدم الشكاوى.

خيارات تقديم الشكاوى:

- ج. تسليم الشكاوى شخصيا إلى مكتب الاستقبال الخاص بمجموعة جي إف إتش الكائن بالطابق ٢٨، البرج الشرقي، مرفأ البحرين المالي، المنامة.
عن طريق الفاكس إلى الرقم التالي: ٦ . . . ٥٤ ١٧ ٩٧٣+
- د. عن طريق خدمة التوصيل السريع أو بالبريد على العنوان التالي:

السيد حازم عبد الكريم
مسئول النظر في الشكاوى
مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب.
الطابق ٢٨، البرج الشرقي
مرفأ البحرين المالي
ص. ب. ٦ . . . ١
المنامة، مملكة البحرين

ه. أو إرسال الشكاوى بالبريد الإلكتروني إلى: iservice@gfh.com

ماذا يحدث عندما يتم تقديم شكوتك؟

- أ. بمجرد تقديم الشكاوى، سوف نؤكد للعميل استلامها خلال ٣ (ثلاثة) أيام عمل.
- ب. ستتم إحالة شكاوى العميل إلى الشخص/القسم المختص الذي سيقوم فيها بدقة، وسيتم إرسال خطاب بالرد على الشكاوى والقرار المتخذ تجاهها وذلك خلال ٤ أسابيع من تاريخ استلام الشكاوى
- ج. في حالة عدم حل الشكاوى أو عندما يكون العميل غير راض عن الحل المقدم منا، يحق للعميل تصعيد الشكاوى إلى " مدير الالتزام " بمجموعة جي إف إتش المالية. وسوف يتم تأكيد استلام هذا التصعيد وفقا للبند (أ) أعلاه وسيتم إرسال رد كتابي للعميل خلال ٤ أسابيع من تاريخ استلام التصعيد.
- د. بعد استلام الرد النهائي على الشكاوى التي تم تصعيدها، وإذا كان العميل ما زال غير راض، عندئذ يمكنه الكتابة مباشرة إلى دائرة الالتزام بمصرف البحرين المركزي أو تقديم الشكاوى من خلال " استمارة الشكاوى " على الموقع الإلكتروني لمصرف البحرين المركزي www.cbb.gov.bh خلال ٣٠ يوما من تاريخ استلام ردنا النهائي

٢-٨-٥ سياسة التبليغ

التبليغ عن حدث

إذا لاحظ أحد العملاء أي تصرف خاطئ أو معيب أو سلوك غير صحيح أو غير أخلاقي لأحد موظفي البنك، فإنه يمكنه إبلاغ البنك بهذا الحدث من خلال إحدى الوسائل التالية:





إبلاغ " مدير إداري أول للالتزام " أو " رئيس التدقيق الداخلي " عن طريق إرسال بريد إلكتروني على العنوان التالي: whistleblow@gfh.com أو إرسال خطاب بالبريد على العنوان التالي:

مدير إداري أول للالتزام/رئيس التدقيق الداخلي

مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب.، الطابق ٢٩، البرج الشرقي،
مرفأ البحرين المالي، ص. ب. ١٠٠٦،
المنامة، مملكة البحرين.

حقوق حماية المبلغين

- أ. تلتزم جي إف إتش بحماية المبلغين تجاه أية إجراءات محتملة قد تتخذ ضدهم نتيجة بلاغهم.
- ب. يتم التعامل مع هوية المبلغ وطبيعة البلاغ وهوية الشخص المبلغ ضده بسرية تامة.
- ج. يحظر الانتقام من أي فرد يكون قد قام بنية حسنة بتقديم شكوى أو أفشى معلومات تتعلق بشكوى أو بغير ذلك شارك في التحقيق المتعلق بشكوى، وذلك بصرف النظر عن نتيجة هذا التحقيق.
- د. سوف تكون لجنة التدقيق والمخاطر مسؤولة عن تقييم الحدث واتخاذ قرار بالإجراء المتخذ.

٩-٥ تفاصيل الغرامات المدفوعة

خلال عام ٢٠١٧، تم فرض غرامة مالية بقيمة ٣٢,٠٠٠ دينار بحريني من قبل مصرف البحرين المركزي بسبب التأخر في تقديم تقارير/نشرات هامة في أوقات مختلفة.

١٠-٥ الأنظمة والضوابط الخاصة بالالتزام بالشرعية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

تمشياً مع أحكام النظام الأساسي لمجموعة جي إف إتش المالية، تحرص المجموعة على الالتزام بأسس ومبادئ الشرعية الإسلامية في مزاولة أنشطتها، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سياسات المجموعة ككل. تتمثل مهام قسم التدقيق الشرعي فيما يلي:

- أ. التأكد من الحصول على جميع الموافقات من هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بكل مشروع.
- ب. التأكد من التزام المشاريع بأحكام الشرعية المبينة في نشرة الدكتاب والهيكل المعتمد للمشروع.
- ج. مراجعة البيانات المالية وغيرها من الأمور الأخرى المتعلقة بالمشاريع والتأكد من أنها مطابقة لمبادئ الشرعية.
- د. التأكد من أن المشاريع تتفق مع الفتاوى والتوصيات الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية لمجموعة جي إف إتش المالية وهيئات الرقابة الشرعية الأخرى، إن وجدت.
- هـ. التأكد من الحصول على موافقة هيئة الرقابة الشرعية لكل أداة مالية (مثل معاملات البيع، التمويل، تحويل العملة، الصكوك، الودائع إلخ، بما في ذلك العقود والاتفاقيات المعتمدة والمبرمة.
- و. مراجعة البيانات المالية للتأكد من التزامها بالكامل بأسس ومبادئ الشرعية ومتطلبات وأحكام هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- ز. التأكد من أن جميع المنتجات والهيكل الخاصة بالمشاريع تتمشى مع معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

برجاء الإطلاع على الإيضاح (٢)(خ) والإيضاح رقم (٢٩) في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ فيما يتعلق بالإيرادات المحظورة بموجب مبادئ الشرعية.





تفويض مجلس الإدارة في اتخاذ كافة القرارات والموافقة والترخيص لأي عمليات مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المجموعة والمصادقة عليها كما هو مبين في تقرير مجلس الإدارة المعروض على الجمعية وايضاحات البيانات المالية تماشياً مع المادة (١٨٩) من قانون الشركات البحريني.





البند رقم (٩) : معاملات مع أطراف ذات علاقة

إعمالاً لنص الفقرة (ج) ٩ من المادة (١٨٩) من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ٢٠١١ المعدلة بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٨ والتي تطلبت إبلاغ الجمعية العامة بنتائج العقود والتصرفات التي تم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة تحت بند « المعاملات مع أطراف ذات علاقة» فنود إحاطة علم السادة المساهمين بتلك المعاملات وبيانها كالتالي:

• المعاملة الأولى:

إبرام عقد بيع حصة قدرها ٤٩٪ من إجمالي حصصها في المدرسة البريطانية – البحرين مع مجموعة السريع.

• المعاملة الثانية:

شراء حصص الأغلبية في المدرسة البريطانية من مجموعة السريع لغرض بيعها لشركة انسيبارد بمبلغ يصل الى ٥٧ مليون دولار أمريكي.

• المعاملة الثالثة :

إبرام عقد ببيع فيلامارنيست مع مجموعة السريع بمبلغ ٢٥ مليون دولار أمريكي.

• المعاملة الرابعة:

تسديد مبلغ وقدره ٢٢ مليون دولار أمريكي تمويلًا للمتكاملة كابيتال .

• المعاملة الخامسة:

تنفيذ صفقة شراء بنسبة ١٠٪ من شركة الصقر من المتكاملة كابيتال.

• المعاملة السادسة:

إستثمار مبلغ وقدره ١٨ مليون دولار أمريكي مع شركة ADCorp.

• المعاملة السابعة:

الدخول في شراكة استراتيجية مع Gullwing Enterprises لمشروع العرين من خلال تحويل ١٥٪ من ملكية شركة العرين والالتزام بمبلغ ٦ مليون دولار أمريكي خلال فترة خمس سنوات بالإضافة الى خط تمويل يصل الى ٢٠ مليون دولار أمريكي.

• المعاملة الثامنة:

الدخول في مفاوضات لبيع مجموعة من الأصول العقارية التابعة للمجموعة لشركة "إشراق العقارية" مقابل حصة مؤثرة في شركة "إشراق العقارية".

• المعاملة التاسعة:

الدخول في مفاوضات مع "شركة شاين للاستثمار في المشروعات التجارية" و "شعاع كابيتال" لغرض تملك حصة مؤثرة في "شعاع كابيتال".





الاطلاع على المكافآت لأحد أعضاء مجلس الإدارة التي تم دفعها من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦ مقابل خدماته وذلك طبقاً للمادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية (التفاصيل في النشرة التوضيحية).





إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.





الموافقة على تعيين/إعادة تعيين مدققي حسابات المجموعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم (شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي).





الموافقة على تعيين/اعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للخمس سنوات القادمة (٢٠١٨ م - ٢٠٢٢ م) وتحديد مكافآتهم ومخصصاتهم.





انتخاب عضو مجلس إدارة جديد لشغل المنصب الشاغر للفترة المتبقية
لمجلس الإدارة الحالي (٢٠١٧ - ٢٠١٩)، بعد الحصول على موافقة مصرف
البحرين المركزي.





ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (٢٠٧) من قانون الشركات التجارية.





اجتماع الجمعية العمومية غير العادية

المنعقد في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء ٣ رجب ١٤٣٩ هـ، الموافق ٢٠ مارس ٢٠١٨، بمقر المجموعة في مرفأ البحرين المالي، البرج الشرقي – الطابق ٢٨، وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي بيانه.

وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني، فسيكون الاجتماع الثاني يوم الثلاثاء ١٠ من رجب ١٤٣٩ هـ، الموافق ٢٧ مارس ٢٠١٨، على أن ينعقد الاجتماع الثالث إذا اقتضى الأمر يوم الثلاثاء ١٧ رجب ١٤٣٩ هـ، الموافق ٣ إبريل ٢٠١٨، في نفس الزمان والمكان.





جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية

١. المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية السابق والمنعقد بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١٧م.
٢. المناقشة والمصادقة على تعديل بنود عقد التأسيس والنظام الأساسي للمجموعة ليتوافق مع متطلبات قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٨م والخاص بتعديل بعض احكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١١م، واللوائح والأنظمة الخاصة بمصرف البحرين المركزي، وذلك بأعاده صياغة عقد التأسيس والنظام الأساسي ليشمل جميع تلك التعديلات، بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.
٣. الموافقة على تفويض رئيس مجلس الإدارة أو/ والرئيس التنفيذي أو من ينوب عنه في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد أعلاه، والتوقيع على عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدل للمجموعة بالنيابة عن المساهمين أمام كاتب العدل بمملكة البحرين.

أحمد بن خليفة آل خليفة
رئيس مجلس الإدارة





مجموعة جي إف إتش المالية ("المجموعة")
محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية
المنعقد في يوم الأربعاء، 2 جمادى الآخر 1438هـ
الموافق 1 مارس 2017م
في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحاً

بمقر مجموعة جي إف إتش المالية
مملكة البحرين

استهل السيد رئيس مجلس الإدارة لمجموعة جي إف إتش المالية اجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك باسم الله عز وجل والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه مرحباً بالسادة المساهمين وشاكراً لهم حضورهم الاجتماع. وكذلك رحب رئيس المجلس بمندوبي كل من إدارة المؤسسات المالية الإسلامية بمصرف البحرين المركزي ومندوبي وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومندوب بورصة البحرين ومندوب المدقق الخارجي السادة (KPMG) كما وأعرب السيد رئيس مجلس الإدارة عن بالغ شكره لعضو هيئة الرقابة الشرعية الدكتور فريد هادي لحضوره الاجتماع.

ومن ثم أشار السيد الرئيس إلى أن هذا الاجتماع هو الاجتماع الثاني لعقد جمعية عمومية غير عادية، حيث أن النصاب القانوني لم يكتمل في الاجتماع الأول بتاريخ 22 فبراير 2017م، مما استدعى عقد الاجتماع الثاني وقد بلغت نسبة الحضور من المساهمين في هذا الاجتماع أصالةً ووكالةً 1,262,885,019 سهم مثلت ما نسبته 56.02% من إجمالي الأسهم وهي نسبة تكفي النصاب القانوني المطلوب لعقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية للمرة الثانية.





بعدها استأذن السيد الرئيس من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة للبدء في أعمال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية كما وطلب السيد الرئيس موافقة السادة المساهمين على تعيين الدكتور محمد عبدالسلام سكرتيراً للجلسة. وبعد اقرار جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية، تم العمل به على النحو التالي:

1. البند الأول: المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية السابق المنعقد بتاريخ

12 أبريل 2015م

في البداية طلب السيد الرئيس من السادة الحضور إبداء أية ملاحظات أو تعليقات على المحضر المطروح للمناقشة في البند الأول.

ولما لم يبد السادة المساهمين أية ملاحظات بشأن بنود محضر الاجتماع السابق فقد تم المصادقة على محضر الاجتماع السابق والمنعقد بتاريخ 12 أبريل 2015 م بعد أن تم الإطلاع عليه من قبل المساهمين الحاضرين والقرار ما جاء به من بنود.

2. البند الثاني: مناقشة توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس المال المصرح به للمجموعة من مبلغ

1,500,000,000 دولار أمريكي موزعة على 5,660,377,358 سهم إلى مبلغ

2,500,000,000 دولار أمريكي موزعة على 9,433,962,264 سهم بقيمة اسمية مقدارها

0.265 دولار أمريكي للسهم الواحد والمصادقة عليها.

شرع السيد رئيس مجلس الإدارة بقراءة توصية المجلس، بعد ذلك استفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين عن ماهية الفكرة من وراء طلب زيادة رأس المال المصرح به من 1.5 مليار دولار أمريكي إلى 2.5 مليار دولار أمريكي على الرغم من أن رأس المال الصادر والمدفوع يبلغ في الوقت الحالي 597 مليون دولار أمريكي فبين السيد هشام الرئيس بأنه وكما سيتم الايضاح في البنود القادمة من جدول أعمال الاجتماع فإن الاستراتيجية الجديدة للبنك تتضمن إصدار أسهم جديدة لتمتلك بعض الصناديق الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية وأن المقصود به في هذا البند هو رفع رأس المال المصرح به وهو ما لا يؤثر على السادة المساهمين.



وبعد المناقشة صادقت الجمعية العامة غير العادية على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس المال المصرح به للمجموعة من مبلغ 1,500,000,000 دولار أمريكي موزعة على 5,660,377,358 سهم إلى مبلغ 2,500,000,000 دولار أمريكي موزعة على 9,433,962,264 سهم بقيمة اسمية مقدارها 0,265 دولار أمريكي للسهم الواحد.

3. البند الثالث: المناقشة والمصادقة على توصية مجلس الإدارة بخصوص الاستراتيجية الجديدة للمجموعة والمتعلقة بالاستحواذ على مؤسسات مالية واستثمارات في البنية التحتية واصول استراتيجية عن طريق مقايضة أسهم المساهمين والمستثمرين في تلك الاصول باسم المجموعة من خلال زيادة رأس المال الصادر والمدفوع من 597,994,604 دولار أمريكي إلى 1,498,994,604 دولار أمريكي بحد أقصى عن طريق اصدار أسهم جديدة بعد الحصول على الموافقات اللازمة من جميع الجهات الرقابية، وذلك على النحو التالي:

(أ) زيادة رأس المال بمقدار لا يتجاوز 450,500,000 دولار أمريكي، وذلك عن طريق إصدار أسهم جديدة بحد أقصى 1,700,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 0,265 دولار أمريكي فضلاً على علاوة إصدار مقدارها 0,688 دولار أمريكي (قيمة إجمالية للسهم بمبلغ 0,953 دولار أمريكي ما يعادل تقريباً 0,360 دينار بحريني، 3,5 درهم إماراتي، 0,29 دينار كويتي) تخصص للاستحواذ على عدد من أصول البنية التحتية والصناديق الاستثمارية.

(ب) زيادة رأس المال بمقدار لا يتجاوز 450,500,000 دولار أمريكي، وذلك عن طريق إصدار أسهم جديدة بحد أقصى 1,700,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 0,265 دولار أمريكي فضلاً على علاوة إصدار تحدد قيمتها من قبل مجلس الإدارة وفقاً لأوضاع السوق، تخصص للاستحواذ على عدد من المؤسسات المالية وأصول استثمارية أخرى.



بالإشارة للبند الثالث من جدول أعمال الاجتماع ذكر المساهم إبراهيم صلاح الدين بأنه في العام 2009م أعلن مجلس الإدارة عن أرباح هائلة تجاوزت نسبتها الـ 110٪ من رأس المال عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2008م، إلا أنه وبعد شهرين فقط عقدت جمعية عامة غير عادية بسبب الخسائر التي تكبدتها المجموعة حيث طلب من المساهمين في الاجتماع الموافقة على زيادة رأس المال متضيقاً بأن الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في ذلك الوقت السيد أحمد فاعور قام بتقديم سيناريو متفائل وبناءً عليه وافقت الجمعية على زيادة رأس المال بـ 300 مليون دولار أمريكي. كما و اضاف انه بعد انتهاء السنة المالية 2009م أعلنت المجموعة عن خسائر ضخمة بلغت 729 مليون دولار أمريكي حيث قام السيد أحمد فاعور بتقديم إستقالته. وأكمل السيد إبراهيم صلاح الدين بالقول بأنه وبحلول نهاية السنة المالية 2010م سجل البنك خسائر بلغت 349 مليون دولار أمريكي والتي على إثرها تمت إعادة هيكلة البنك وخفض رأس المال إلى 145 مليون دولار أمريكي (1 سهم عن كل 4 أسهم) حيث خسر المساهمين 75٪ من أسهمهم في سبيل إنقاذ البنك من الإفلاس، متسائلاً عن أسباب طلب الزيادة في هذا البند. و اضاف بأن مجلس الإدارة قد ذكر في رده على استفسار أحد المساهمين خلال الجمعية العمومية غير العادية والمنعقد بتاريخ 12 أبريل 2015م بأن البنك ليس لديه اية نية لزيادة جديدة في رأس المال، فأعقب السيد أحمد الممنوع بالقول بأن البنك لديه حالياً مجلس إدارة وإدارة تنفيذية جديدين حريصين على الشفافية إلا أنه في كثير من الأحيان تضطر البنوك إلى سلك نهج معين واتخاذ قرارات معينة على ضوء ما تواجهه من ظروف فيستجيب البنك بناءً على ذلك بحسب معطيات السوق مراعيًا مصلحة المؤسسة والمساهمين.

وفي معرض رده على استفسارات المساهم إبراهيم صلاح الدين قال السيد هشام الريس بأنه يجب أن لا يتم الحكم على الاستراتيجية قبل الاطلاع على تفاصيلها وأنه ليس من العدل الحكم على الإدارة ومجلس الإدارة الحاليين بناءً على ما حدث قبل تسع سنوات الماضية متضيقاً بأن استراتيجية رفع رأس المال أو خفضه قد يكون ايجابياً أو سلبياً ويتم الحكم عليها من النتائج مؤكداً بأن استراتيجية البنك خلال السنتين الأخيرتين كانت ناجحة جداً حيث ارتفعت القيمة الدفترية والقيمة السوقية للمجموعة مشيراً بأن هذه الزيادة سواء جاءت بلعل العمليات المصرفية التشغيلية للبنك أو كانت نتيجة عمليات التسوية و استرداد حقوق البنك فهي تعتبر إنجازاً لإدارة البنك ومجلس إدارته.

MOICT Received
تم الاستلام
16 APR 2017
Page 4 of 8
GHF Financial Group B.S.C., P.O. Box 10006 Manama, Kingdom of Bahrain. +973 17538538 (F) +973 17540006. Hfo@gfh.com, www.gfh.com
GHF Financial Group B.S.C. is a public joint stock company incorporated in the Kingdom of Bahrain with CR 4406 and licensed as an Islamic wholesale bank by the Central Bank of Bahrain
قسم حوكمة الشركات
Corporate Governance Section

ومن ثم قدم السيد هشام الرئيس عرضاً عن الاستراتيجية الجديدة للبنك مبيناً بأن سعر السهم قد ارتفع بشكل ملحوظ منذ العام 2015م حيث وصل سعر السهم في فبراير 2017م إلى 0.50 سنت أمريكي أما اليوم فيتداول السهم بسعر 80-70 سنت أمريكي أو ما يعادل 2.9 درهم إماراتي. وتعليقاً على نسب المساهمة الحالية للمساهمين ذكر السيد هشام الرئيس بأن الحصص المسيطرة والمؤثرة قد زادت بشكل ملحوظ، بالإضافة إلى المتكاملة كابيتال التي تملك ما نسبته (13.4٪) والسيد محمد أحمد سعيد القاسمي الذي يملك (7.6٪) وذلك بنهاية العام 2016م، قد تم الاعلان مؤخراً عن إمتلاك السيد عادل الحوسني ما نسبته 5٪ من أسهم البنك مما يدعم القيمة السوقية للبنك وتوجهاته.

وواصل السيد هشام الرئيس عرضه بالقول بأن معدل الديون في البنك انخفض بشكل كبير من العام 2012م (233 مليون دولار أمريكي) حتى بلغت الديون 112 مليون دولار أمريكي بنهاية العام 2016م بنسبة رفع مالي أو نسبة ديون إلى رأس المال (leverage ratio) 12.3٪ وهي نسبة جداً منخفضة وتشكل معدل مخاطرة منخفض مقارنة مع مؤسسات مالية مشابهة في المنطقة مضيفاً بأن القيمة السوقية للمجموعة بلغت قيمة تصل إلى 1.7 مليار دولار أمريكي في فبراير 2017م وأن الاستراتيجية التي بناها مجلس الإدارة تتضمن رفع هذه القيمة إلى 4 مليار دولار أمريكي بنهاية العام 2019م ورفع إجمالي الأصول تحت الإدارة إلى 11.6 مليار دولار أمريكي في العام 2019م.

وأضاف السيد هشام الرئيس بأن استراتيجية النمو التي تبناها المجموعة تعتمد على النمو عن طريق الاستحواذات وهي استراتيجية متبعة دولياً بين العديد من المؤسسات وبالتالي ستقوم المجموعة بالاستحواذ على أصول البنية التحتية والصناديق الاستثمارية مثل صندوق مدينة الطاقة في الهند و Royal Ranches و Marrakech و Tunis Financial Harbour عن طريق إصدار أسهم جديدة بحد أقصى 1,700,000,000 سهم بقيمة إسمية قدرها 0.265 دولار أمريكي فضلاً على علاوة إصدار مقدارها 0.688 دولار أمريكي (قيمة إجمالية للسهم بمبلغ 0.953 دولار أمريكي ما يعادل تقريباً 0.360 دينار بحريني، 3.5 درهم إماراتي، 0.29 دينار كويتي) تخصص للاستحواذ على عدد من أصول البنية التحتية والصناديق الاستثمارية.

وبعد مناقشة البند باستفاضة وعند الانتهاء من الرد على استفسارات السادة المساهمين صادقت الجمعية العامة غير العادية على الاستراتيجية الجديدة للمجموعة والمتعلقة بالاستحواذ على مؤسسات مالية واستثمارات في البنية التحتية وأصول استراتيجية عن طريق مقايضة أسهم المساهمين والمستثمرين في تلك الأصول بأسهم



المجموعة من خلال زيادة رأس المال الصادر والمدفوع من 597,994,604 دولار أمريكي إلى 1,498,994,604 دولار أمريكي بحد أقصى عن طريق إصدار أسهم جديدة ووافقت عليها شريطة الحصول على الموافقات اللازمة من جميع الجهات الرقابية، وذلك على النحو التالي:-

(أ) زيادة رأس المال بمقدار لا يتجاوز 450,500,000 دولار أمريكي، وذلك عن طريق إصدار أسهم جديدة بحد أقصى 1,700,000,000 سهم بقيمة إسمية قدرها 0,265 دولار أمريكي فضلاً على علاوة إصدار مقدارها 0,688 دولار أمريكي (قيمة إجمالية للسهم بمبلغ 0,953 دولار أمريكي ما يعادل تقريباً 0,360 دينار بحريني، 3.5 درهم إماراتي، 0,29 دينار كويتي) تخصص للاستحواد على عدد من أصول البنية التحتية والصناديق الاستثمارية.

(ب) زيادة رأس المال بمقدار لا يتجاوز 450,500,000 دولار أمريكي، وذلك عن طريق إصدار أسهم جديدة بحد أقصى 1,700,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 0,265 دولار أمريكي فضلاً على علاوة إصدار تحدد قيمتها من قبل مجلس الإدارة وفقاً لأوضاع السوق، تخصص للاستحواد على عدد من المؤسسات المالية وأصول استثمارية أخرى.

4. البند الرابع : المناقشة والمصادقة على تنازل المساهمين الحاليين عن حق الأولوية في الأسهم العادية الجديدة المزمع إصدارها حسب البند الثالث من جدول الأعمال

قام الدكتور أحمد المطوع بتلاوة البند الرابع من جدول الأعمال والمتمثل في المناقشة والمصادقة على تنازل المساهمين الحاليين عن حق الأولوية في الأسهم العادية الجديدة المزمع إصدارها، ولم يبد أي من السادة المساهمين أية استفسارات بشأن هذا البند، وعليه تمت المصادقة على تنازل المساهمين الحاليين عن حق الأولوية في الأسهم العادية الجديدة المزمع إصدارها حسب البند الثالث من جدول الأعمال.

5. البند الخامس: المصادقة على تفويض مجلس الإدارة للقيام بفرض أية أحكام أو شروط أخرى تتعلق بالعمليات والاسهم المذكورة في البند الثالث من جدول الاعمال

بعد المناقشة والتداول تمت الموافقة والمصادقة على تفويض مجلس الإدارة للقيام بفرض أية أحكام أو شروط أخرى تتعلق بالعمليات والاسهم المذكورة في البند الثالث من جدول الأعمال



6. البند السادس: الموافقة على تفويض رئيس مجلس الإدارة أو/والرئيس التنفيذي أو من ينوب عنه في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد أعلاه، بما فيه تمثيل المجموعة في المفاوضات النهائية لإتمام عمليات الاستحواذ سالفة الذكر، واتخاذ كل ما يلزم لذلك لدى الأفراد ذات الصلة أو الجهات الرقابية ذات العلاقة داخل أو خارج مملكة البحرين ولدى كافة الأسواق المالية المدرج فيها أسهم المجموعة. والتوقيع على كافة الأوراق وعقود الاستحواذ النهائية وتنفيذ والتوقيع على أية وثائق أو تعديلات على عقد التأسيس والنظام الأساسي للمجموعة بالنيابة عن المساهمين أمام كاتب العدل بمملكة البحرين، بشأن ما جاء في جدول الأعمال

بعد المناقشة والتداول تمت الموافقة والمصادقة على تفويض رئيس مجلس الإدارة أو/والرئيس التنفيذي أو من ينوب عنه في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد أعلاه، بما فيه تمثيل المجموعة في المفاوضات النهائية لإتمام عمليات الاستحواذ سالفة الذكر، واتخاذ كل ما يلزم لذلك لدى الأفراد ذات الصلة أو الجهات الرقابية ذات العلاقة داخل أو خارج مملكة البحرين ولدى كافة الأسواق المالية المدرج فيها أسهم المجموعة. والتوقيع على كافة الأوراق وعقود الاستحواذ النهائية وتنفيذ والتوقيع على أية وثائق أو تعديلات على عقد التأسيس والنظام الأساسي للمجموعة بالنيابة عن المساهمين أمام كاتب العدل بمملكة البحرين، بشأن ما جاء في جدول الأعمال.

7. البند السابع: المناقشة والمصادقة على تعديل بنود عقد التأسيس والنظام الأساسي للمجموعة ليتوافق مع متطلبات قانون رقم (50) لسنة 2014م والخاص بتعديل بعض احكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001م، وإضافة التعديلات اللازمة بشأن ما جاء في جدول الأعمال، وذلك باعادة صياغة عقد التأسيس والنظام الأساسي لشم

جميع تلك التعديلات





محضر اجتماع الجمعية العمومية الغير العادية
1 مارس 2017م

واقعت الجمعية العمومية غير العادية على تعديل بنود عقد التأسيس والنظام الأساسي للمجموعة ليتوافق مع متطلبات قانون رقم (50) لسنة 2014م والخاص بتعديل بعض احكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001م، وإضافة التعديلات اللازمة بشأن ما جاء في جدول الأعمال، وذلك بإعادة صياغة عقد التأسيس والنظام الأساسي ليشمل جميع تلك التعديلات.

وبعد أن انتهت الجمعية العامة غير العادية من مناقشة كافة البنود أعلن الرئيس إنتهاء أعمال الجمعية العامة غير العادية في تمام الساعة الحادية عشر ظهراً.

الدكتور محمد عبدالسلام
رئيس قسم الرقابة الشرعية
مقرر الجلسة/مقرر مجلس الإدارة

الدكتور أحمد المطوع
رئيس مجلس الإدارة





الموافقة على تفويض رئيس مجلس الإدارة أو/ والرئيس التنفيذي أو من ينوب عنه في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد أعلاه، والتوقيع على عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدل للمجموعة بالنيابة عن المساهمين أمام كاتب العدل بمملكة البحرين.





مجموعة جي اف اتش المالية ش.م.ب.
ص.ب. ٦٠٠٠٠، المنامة، مملكة البحرين
تلفون: +٩٧٣ ١٧ ٥٣٨٥٣٨
فاكس: +٩٧٣ ١٧ ٥٤٠٠٠٠
بريد إلكتروني: info@gfh.com
موقع الإنترنت: www.gfh.com